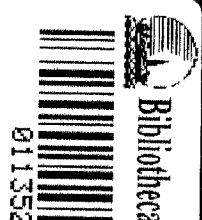
محمد زكى عبد القادر

محنة الدستور

١٩٢٣ - ١٩٥٢



الناشر : مكتبة مدبولى - القاهرة



محنـــة الدستور



محنة الدستور

١٩٢٣ - ١٩٥٢

بقلم محمد زكي عبد القادر

الطبعة الثانيــــة
١٩٧٣



مقدمة الطبعة الثانية

ليس لدي ما اضيفه في مقدمة الطبعة الثانية لكتاب محنة الدستور سوى بضعة ملاحظات اجملها فيما يلي :

صدرت الطبعة الاولى في سنة ١٩٥٥ والفترة الزمنية التي انقضت منذ صدورها حتى الآن بكل الحوادث التي وقعت فيها لم تزد على أن أكدت كل ما ورد في الكتاب في طبعته الاولى من آراء وتوقعات .

ونشرت في هذه الفترة مذكرات اللورد كيلرن « السفير البريطاني » (سير مايلز لامبسون من قبل) والذي تم التوقيع على معاهدة سنة ١٩٣٦ في عهده ولعب دوراً خطيراً وأمسك بخيوط السياسة المصرية منذ بدأت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وشهد اقامة عدد من الوزارات، وشهد سقوط عدد آخر ، ولم تكن اصابعه بعيدة عن الاقامة والاسقاط ، وفي عهده وقع حادث ٤ فبراير ووقع الاشتباك بينه وبين القصر . ولست أرى ان أضيف شيئاً الى ما ورد في الكتاب من هذا الحادث ، فان مذكرات السفير البريطاني والتعليقات التي نشرت على المذكرات وعلى الحادث نفسه لم تغير من طبيعة الحادث شيئاً ، وان كان السفير وبعض من تناولوا الحادث بالاضافة أو التعليق حاولوا ان يركزوا المسئولية في هذا الجانب او ذاك ، او حاولوا ان يفسروه على هذا النهج او ذاك ، ولا زلت عند الرأي الذي اجملته في هذا الكتاب ، وحوادث التاريخ اذا كثرت فيها التفسيرات والتأويلات خرجت عن وضعها الصحيح الى متاهات لا أول لها ولا آخر ، والذي لا خلاف عليه أو ينبغي الا يكون عليه خلاف ، هو أن المسئولية عن هذا الحادث قسمة بين القصر

والزعماء والاحزاب والسفير البريطاني ومن ورائه حكومته ثم ظروف الحرب...
اما من منهم كانت مسئوليته أثقل أو أخف ، فلا يغير بالنسبة للشعب شيئاً ولا يعني بالنسبة له في الحقيقة شيئاً، فان تكون مسئولاً عن عمل فأنت مسئول عنه سواء كان حظك في المسئولية صغيراً او كبيراً

كانت الحكومة البريطانية بلسان السفير البريطاني تريد ان تكون في مصر حكومة شعبية في فترة معينة من فترات الحرب العصيبة ، وطلبت ان تكون حكومة النحاس باشا . والنحاس باشا كان يريد ان تكون الحكومة وفدية بينما كان القصر ، تؤيده احزاب الأقلية ، يريد ان تكون حكومة إئتلافية ، فالجميع كانوا يقبلون التدخل البريطاني، ولكن كل منهم كان يؤثر تلك الزاوية التي تتفق مع مصلحته . النحاس باشا يريد ان تكون حكومته كلها وفدية لمصلحته ومصلحة حزبه ، وأحزاب الاقلية تريد ان تكون الحكومة إئتلافية حتى يكون لهم نصيب في الحكم ، والقصر مرغم تحت ضغط الانجليز، ولكنه يكره النحاس باشا ، فيفضل ان تكون الحكومة مؤلفة من جميع الأحزاب لكي ينفسح المجال امامه للمؤامرة تأييداً لسلطته وغضاً من سلطة الوفد . ولا اريد ان استطرد في هذه المقدمة فاعرض للحادث نفسه ، وحسبي ان احيل القارىء الى ما ورد في الكتاب في هذا الشأن. ولم اغير منه شيئاً في هذه الطبعة لأنني ما زلت اراه صحيحاً بعد كل ما نشر من وثائق ومذكرات وتعليقات في هذا الموضوع .

واني لأرجو ان يتدبر القارىء كل ما ورد في هذا الكتاب بشأن الدستور والحريات ، فسيرى انه كان صحيحاً في الفترة التي أرخ لها، وهو صحيح ايضاً في كل الفترات والتواريخ ، فالحرية هي صمام الأمان وهي الكفيلة ان تنمي في الشعب الملكات والقدرات وتستخرج أقوى ما فيه من مزايا وفضائل ، وهي قادرة بتفاعلها الصحيح مع الشعب ان تجعله قادراً على تحمل مسئولياته ، صلباً في الدفاع عن حقوقه واسترداد الضائع منها .

محمد زكي عبد القادر





مقدمة الطبعة الاولى

هذا الكتاب وحي امل في مستقبل مصر ، ونبع قلب وعى الحوادث . وقلم عاش معها بكيانه . وهو ليس دراسة تحليلية للسياسة المصرية وتياراتها الظاهرة والخفية ، ولكنه لمحات ، وان بدت سريعة ، الا ان لها – فيها ارجو – اصالة العمق ، وفيها الكثير مما يعين على الدراسة الشاملة والتحليل الوافي .

وقد ضللنا في كثيرمن الاحيان معالم الطريق، ولكن وحي الفطرة السليمة في ضمير هـذا الشعب هداه دائما – حتى وهو في اشد عهوده ظلاما – الى حيث ينبغي ان يسير .

ولكم أرجو ان تتيح لي الظروف القيام بدراسة أوفى للسياسة المصرية خلال العشرين سنة الماضية ، فان مثل هذه الدراسة أعظم ماتكون فائدة في كشف معالم الطريق للمستقبل، وحسبي الآن ان أقدم هذه اللمحات الموجزة .

وقد حرصت على أن احددالمسئوليات تحديداًموضوعياً لادخل له بالاشخاص . ولئن كانت بعض الاسماء قد وردت محددة ومضافا اليها أخطاؤها ، فان البحث اقتضى هذا

التحديد وهذه الاشارة . ولم يكن مستطاعاً أن أفعل غير هذا على شدة حرصي أن أبتعد عنه .

على أنني لم أغمط أحداً حقه، جهد ما هداني اليه تفكيري وتحليلي للمواقف المختلفة . وقدقست بموازين واحدة من أتيحت لي معرفتهم من رجال السياسة ، ومن لم تتح لي معرفتهم ، فلم أجعل للعواطف الشخصية أثراً في تقدير التصرفات العامة.

وكل رجائي أن أفهم في هذه الحدود ، وان يتقبل الجميع ما ورد في هذا الكتاب على انه محاولة لتحليل تيارات السياسة المصرية ، ان اخطأها التوفيق ، فان الاخلاص كان رائدها وهو حسبي وحسب أي انسان يحترم نفسه ورأيه .

محمد زكي عبد القادر

الحركة العرابية ...
والاحتلال البريطاني

ان المتأمل في السياسة المصرية خلال العشرين سنة الماضية ، بل منذ قامت ثورة سنة ١٩١٩ يشعر أنها دخلت مرحلة جديدة ليست منقطعة الصلة بما سبقها من مراحل ، ولكنها تمتاز عنها بسمات خاصة ونوع من الافكار والتصور للامور تبلور خيراً مما كان في أوائل هذا القرن ..

ولا ريب أن خامات هذه الأفكار قد نمت على مر السنوات ، وتيقظت في ضمير الشعب ، فكان هو صانعها وصاحبها ، فمن الخطأ الظن بأن السياسة المصرية– كمجرى متصل – قد توقفت أو انحرفت أو تغيرت تغيراً أصيلا بقيام ثورة ١٩١٩ ، ولكن الصحيح أنها دخلت مرحلة جديدة تبدت فيها القومية المصريةبكامل سماتها وظهر الروح المصري الخالص بوراثاته الأصيلة التي كونت فضائله منذ كانت على ضفاف النيل حضارة مصر القديمة ..

وبعض من ينظرون نظراً سطحياً يحسبون أن الوطنية المصرية ظهرت على المسرح بقيام ثورة سنة ١٩١٩ .. والواقع أن مصر لم تفقد وطنيتها قط يوماً من الأيام .. ظلت قائمة تحت غزو الفرس وتحت حكم الرومان والعرب والأتراك والمماليك وكل مامر أواستقر في الوطن من أنواع الحكم الأجنبي ..



أحمد عرابي

واذا كانت مصر قد قاومت الفرس حتى أجلتهم ، ولم تخضع للرومان أو يسلس قيادها الا حينما امتصت حكامها منهم فأضحت دولة لها مجدها وكيانها بقدر ما أسعفتها ظروف العالم حينئذ ، وبقدر ما استطاعت فضائل الشعب التي أنهكها الاستبداد أن تستيقظ في وجه الغزاة الجدد .. اذا كانت مصر قد فعلت هذا مع الفرس والرومان ، فانها حينما دخلت تحت حكم العرب دخل معهم عامل جديد ، هو الدين ، اذ اعتنق المصريون الاسلام .

ومن الحق أن نفرق في التاريخ المصري بين مرحلتين : احداهما السابقة على دخول الاسلام ، والاخرى اللاحقة لدخوله .. ففي المرحلة الأولى كانت القومية المصرية ظاهرة بوضوح .. أما في المرحلة الثانية فقد انطوت هذه القومية في الدين الجديد ومثله وأفكاره ، وما أدخل على الحياة المصرية من تقاليد ومن نظم للحكم جمعت بين الدين والدنيا ..

والاسلام كما هو معروف ليس دين عبادة فحسب ، ولكنه نظم شؤون الحكم أيضاً .. وهو في جوهره يجعل دار الاسلام واحدة مهما تتباعد بين أطرافها المسافات وتختلف التقاليد والعادات ..

من الخطأ اذن ما يراه بعض الكتاب والمؤرخين من ان الشعب المصري ظل منذ سقطت دولة الفراعنة شعباً مستعبداً محكوماً بالاجانب .. فالصحيح أنه منذ دخلت مصر في دين الاسلام ، تغير الوضع وأضحت ترى أن خضوعها لحكام من المسلمين ليس الا شيئاً طبيعياً بغض النظر عما اذا كان هذا الحاكم من أهل البلاد أو أجنبياً عنها ، وأن الاشتراك في الدين كاف بذاته لكي يغض من كل نزعة أخرى ، ويجعل انضمام بلد مسلم الى مجموعة البلاد الاسلامية شيئاً يقضي به الدين ويتفق مع أحكام الشريعة الغراء ..

ولولا هذا العامل الديني الذي طرأ على الحياة المصرية منذ فتحها العرب ، لتبدت القومية المصرية في أقوى صورها منذ أمد طويل ، ولما كان هذا المظهر

الخادع الذي حمل البعض على الظن بأن الاستقـــلال المصري والحكم المصري الخالص قد انتهيا من أرض وادي النيل بسقوط دولة الفراعنة ..

وليس من همنا في هذا العرض السريع أن نقف طويلاً عند العهود المختلفة التي مرت بمصر وانما أردنا بهذا التمهيد الموجز أن نفسر التاريخ المصري الحديث، على أن يكون ثابتاً في ذهن القارىء أن بعض ما طبع هذا التـاريخ ليس الا ميراثاً من هذه العهود ..

ومصداق هذا الذي ذهبنا اليـــه أن الاتراك حينا فتحوا مصر ، وحينا استقام لهم أمر الخلافة واضحى سلطانهم الجـالس في الآستانة اماماً وخليفة المسلمين ، شعر المصريون بولاء عميق له ، وهو ولاء لا يرتد الى معنى سياسي بقدر ما يرتد الى الايمان الديني .. وقد عـادى المصريون من عاداه الخليفة ، وصادقوا من صادقه ، وخضعوا لتوجيهه الروحي والزمني ، منبعثين في ذلك عن عقيدة دينية، وليس عن ضعف سياسي أو شعور بأن قوميتهم قد زالت، أو بأنهم أعجز من أن يحافظوا عليها ..

ولما احتل البريطانيون مصر ، كان هذا الحادث أول احتكاك صريح بين مستعمر أجنبي وبين المصريين ، فظهرت قوميتهم ظهـــوراً واضحاً ، وبدا اعتزازهم بوطنهم وحريته على أروع ما يكون الاعتزاز بالوطن وبالحرية ..على أنه من قبيل التحليل الصحيح لشعور المصريين القول بأن عداءهم للبريطـانيين امتزج بعنصر ديني لا شك فيه ، هو أن هـؤلاء الغزاة من دين آخر ، وأنهم اعتدوا على بلد من بلاد المسلمين التي تنتمي روحيـاً للخليفة الجالس على عرشه في الآستانة ..

بل ان هناك دليلاً آخر لا يقبل الشك على وجود القومية المصرية وحرص المصريين على استقلالهم واباء الضيم والظلم، ذلك هو ما حدث حينا نزل نابليون بجيوشه غـازياً مصر في أواخر القرن الثامن عشر . وقد اعترف كل الكتاب الاجانب ، والفرنسيين منهم خاصة ، بما لقيته الحملة الفرنسية من مقاومة عنيفة

وبما أظهره الشعب المصري وزعماؤه من روح الوطنية المضحية ، حتى استحال على الفرنسيين المقام فجلوا عن وادي النيل ..

واذا كان الاحتلال البريطاني قد نجح فيما أخفق فيه الاحتلال الفرنسي فان ذلك راجع الى ما عرف به الاستعمار البريطاني من حيلة واسعة ومن قدرة على الانتفاع بالظروف واستغلال أسباب الضعف والتفكك الموجودة في الشعب.. وفضلاً عن ذلك فان الحكومة البريطانية أعلنت غداة احتلالها مصر أن هذا الاحتلال مؤقت ، وأنها انما دخلت البلاد لحماية عرش الخديوي ، واعادة تنظيم الحالة المالية ضماناً لحقوق الدائنين ..

وهنالك حقيقة أخرى لا بد من الاشارة اليها حتى يستقيم النظر في تاريخ السياسة المصرية وحتى تتضح المراحل التي مرت بها القوى الوطنية المناضلة من جيل الى جيل ومن فهم الى فهم ومن تصور للأمور الى تصور آخر جديد .. تلك الحقيقة هي أن الاحتلال البريطاني لم يقطع صلة المصريين بتركيا ولا بالخلافة الاسلامية فظلت عواطفهم وظل شعورهم ونجوى أفئدتهم يهوى الى الآستانة ، حيث يجلس السلطان خليفة المسلمين . بل ان نظرة الشعب الى الوطنيين وغير الوطنيين كان أساسها الاتجاه الى تركيا أو الاتجاه الى المحتلين الطارئين ..

وواضح أن الجمهرة الغالبة من الشعب المصري كانت تؤيد تركيا وتعد كل مصري يتعاون مع البريطانيين أو يضعف في مقاومتهم خائناً لوطنه، ومستحقاً اللعنة الوطنية ..

وانها لدراسة ممتعة حقاً ، وداعية الى الكثير من الاهتمام أن يلاحظ الانسان تطور الوطنية المصرية وتطور النظر الشعبي وانتقاله من مرحلة الى مرحلة وتبلوره آخر الامر على الصورة التي نشاهدها اليوم ، فحينما دخل الاحتلال البريطاني مصر بدت في الأفق المصري ثلاث قوى : هي قوة الاحتلال وقوة الشعب المندفعة أغلبيته الى دولة الخلافة ، ثم قوة ثالثة ضئيلة أول الامر اخذت تقوى

شيئاً فشيئاً ، هي القوة الداعية الى الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا ..

ومن تقرير الواقع ، القول بأنه حينما بدأ الاحتلال البريطـاني لم تكن في البلاد غير قوة المحتلين المستندة الى الجيش الغازي والى السراي التي استنجدت به .. والأخرى الشعب الذي غلب على أمره .. أما القوة الثالثة فقد نشأت فيما بعد .. وسنعرض لهـا بتفصيل أوفى حينما نصل الى المرحلة الأخيرة وهي المرحلة التي اكتملت فيها للوطنية المصرية كل عناصرها ..

احمد عرابي

ولا يتسع المجال للحديث الطويل عن الحركة العرابية ودوافعها من حيث صلتها بفكرة الاستقلال وحسن فهمها لحاجات الشعب ونظرها الى مستقبله الطويل المدى ، ولكننا نقتصر على القول بأن عرابي وزملائه من الضبـاط انبعثوا أول الامر في حركتهم بأغراض محلية تتعلق بمعاملة أبناء الفلاحين في الجيش من حيث قصر الترقيات الى الرتب الكبرى على غيرهم، وشعورهم بالظلم والمهانة ازاء رؤسائهم من الضباط الجراكسة ..

على أن هذا الانبعاث لا يقلل البتة من قيمة الحركة ، لانها تحدثت ، وربما لأول مرة منذ قيام أسرة محمد علي ، عن حق الفلاحين في المسـاواة بغيرهم ، ثم تطور الأمر للمطالبة بالحكم البرلماني وتقييد سلطة الخديوي واجباره على انشاء مجلس نظار يسأل أمام مجلس النواب ..

فالحركة من هذه النـاحية تتجه الى الشعب وتنظيم سلطته والاستماع الى ارادته في شؤون الحكم الداخلي ، ولكنها لم تفكر قط في قطع الصلة القـائمة بين مصر والدولة العثمانية ، فان الولاء للخلافة الاسلامية لم يكن موضع بحث ولا جدل حينئذ ..

والمتتبع لأدوار الحركة العرابية وشعارها ومثلها والانتفاضات التي أوجدتها في الشعب ، يلاحظ أنها أثارت أولاً وقبل كل شيء موجة استيـاء شاملة ضد

الحكم الاستبدادي الذي كان يمثله الخديوي وأعوانه من الاتراك والشراكسة ، فأوجدت في الشعب احساساً بالكرامة ، وغذت فيه اعتزازه بحقه في أن يحكم نفسه بنفسه ..

ومن المؤكد ان عرابي نفسه لم يكن على قدر كاف من الثقافة يؤهله الى فهم عميق للامور ولكنه انفعل بمظالم أحسها كضابط في الجيش ، فعبر عنها وتجاوزت مع مظالم مماثلة يحسها الشعب وتقع عليه في أرزاقه وحرياته واسلوب معاملة الحكام له .

ولو كان عرابي أكثر عمقا وأوسع ثقافة ، وحاول مثلاً أن يدعو الشعب للاستقلال التام عن دولة الخلافة لما استمع اليه أحد ، ولما وجد استجابة كافية من الشعب .. ولا يطعن هذا — كما قدمنا — في روح المصريين ولا حرصهم على الاستقلال واعتزازهم به ، لأنهم لم يكونوا يشعرون من هذه الناحية بأية مهانة وهم جزء من الدولة الاسلامية الكبرى ، يحسون أن الخليفة هو الامام في شؤون الدين والدنيا ، وان الاستانة خلفت بمهابتها الدينية مكة ودمشق وبغداد ..

ولما تطورت الامور تطورها السيء ولجأ الخديوي توفيق الى الاستعانة بالبريطانيين ، اشتعلت في المصريين نوازع شعور طاغ هو ، في تحليله الأعمق ، شعور الاعتزاز بالوطن واستقلاله فقد أحسوا أن دخول البريطانيين بلادهم اعتداء على استقلالهم وكرامتهم ، فتصايحوا بمقاومتهم والصمود في وجوههم .. وما حدث من التفاف المصريين في هذه المناسبة حول عرابي وانجاده بالذخيرة والاقوات والارزاق ، دليل لا ينقض على أن المصريين اذا كانوا لم يقاوموا التبعية التركية لامتزاجها باحساس ديني وتسليم عميق بأن الانطواء في عالم اسلامي لا ضير منه على الكرامة بل أنه هو الكرامة ذاتها ، فانهم نفروا للدفاع عن وطنهم ضد المعتدي الاجنبي الذي لا يربطهم به دين ولا شيء مما يربطهم بالدولة العثمانية والباب العالي .

ومن هنا كانت الصيحة التي ارسلها عرابي هي الصيحة الوحيدة المنساقة

مع تيار الشعور حينئذ، وهي صيحة الجهاد في سبيل الله لطرد الغزاة الاجانب..

وأهمية عرابي في التـاريخ القومي لمصر أنه أول زعيم فلاح رفع صوته في شجاعة وجرأة ضد الحكام من الاتراك والشراكسة وأول زعيم في تاريخ مصر الحديث طالب بالدستور والبرلمان، فدل على أنه من هذه الناحية رائد له قيمته واعتباره .

ومنذ هذا التاريخ ، وكل انتفاضة مصرية تلت بعد ذلك لم تهمل المطالبـة بحكم الشورى والبرلمان ..

واستقر الامر للاحتلال البريطاني وانهارت مقاومة عرابي على صورة داعية للاسف والألم .. وقد تعرض عرابي لحملة اتهمته في اخلاصه وكفايته شديـدة وزعامته بينما اندفع فريق من المؤرخين والكتاب يشيدون به وينسبون اليه من الاغراض والمقاصد مجموعة باهرة الضوء لعلها لم تخطر على باله ..

وقد نزل به الاولون الى مرتبة الرجل المهرج المغرض الذي ساق بلاده الى الهاوية ومهد لاحتلالها الذي دام سبعين عاما ، وارتفع به الآخرون الى مرتبة الزعيم المقتدر الذي منح كفايات لا حد لها ، وقـــام بحركة تعد بداية البعث المصري ..

والحق أن الفريق الاول مخطىء مبالغ والفريق الثاني مخطىء مبـالغ .. وكلاهمـا نظر الى الحركة العرابية نظرة شخصية تلونت بالغرض وهدفت الى خدمة اتجاه من الاتجاهات .. والصحيح ان حركة عرابي كانت حركة مصرية خالصة تهدف الى خدمة جمهور الشعب واثبـات حقه في حكم بلاده ، وكانت ثورة فيهامن الجرأة ما لا بد لقياسه ان يستحضر الانسان في خاطره حالةمصر حينئذ وضعف الشعب وجهله وفقره وتجبر حكامه الاتراك وطغيانهم وقدرتهم علىالفتك بمعارضيهم ، فانها حينئذ تبدو جرأة منقطعة النظير يستحق منأجلها صاحبها كل الاحترام والتقدير ..

ولكن من الحق أيضاً ألا نبالغ في نسبة أهداف للحركةالعرابيةلم تجل بخاطر

زعمائها .. ومن الحق أيضاً أن نحصي عليهم أخطاءهم وعجزهم في حالات كثيرة من أطوار حركتهم عن فهم التيارات والاستعداد لها .. وربما كان عذرهم في ذلك أن ثقافتهم واستعدادهم الذهني لم يكونا بالقدر الذي يرتفع الى مستوى الموقف ..

استقرار الاحتلال

واستقر الامر للاحتلال البريطاني وساعد عليه تدهور الدولة العثمانية وتفكك الشعب وانهيار روحه المعنوية ووجود عناصر كثيرة دخيلة عليه ، وجدت في الغزاة الجدد اسناداً يمكن الاعتماد عليها في استغلال الشعب واستمرار التحكم فيه ..

ومن المؤكد أن دخول البريطانيين مصر قلب جوها السياسي وجوها الاقتصادي وجوها الاجتماعي قلباً تاماً .. فقد التمسوا لأنفسهم العون ، وحاولوا أن يقيموا لحكمهم أنصاراً ، ويصطنعوا مؤيدين .. وكانوا يعرفون مدى سيطرة الشعور الديني على البلاد ، ومدى تعلق المصريين بدولة الخلافة ، ولذلك أعلنوا أن دخولهم مصر لا يؤثر في تبعيتها لتركيا ولا في حق الخليفة ومقامه الروحي ، واصطنعوا في الوقت نفسه رجال الدين ، وأدركوا أن الأزهر وعلمائه قوة لا يستهان بها ، فكان احتفالهم بهم لا حد له ، وحرصهم على ارضائهم ظاهر ، وابتعادهم عن المساس بكل ما يثير الشعور الديني سياسة التزموها التزاماً صارماً ..

هذا في المجال الروحي أو في المجال الديني ..

وفي المجال الاجتماعي اعتمدوا على طائفة من الملاك الزراعيين المصريين ممن قاسوا من الحكم التركي السابق على الاحتلال ، وأحسوا بالمهانة من نظرة الحكام الأتراك الى المصريين وكأنهم جنس أدنى ..

وما من شك في أن هذه الطبقة انحازت منذ اللحظة الأولى الى الاحتلال البريطاني ، لا عن كراهيـــة لوطنهم أو كفر به ولكن عن شعور



احمد لطفي السيد

بأن مقامهم ارتفع بقيام السلطة الجديدة التي أنقذتهم من طغيان السلطة القديمة التي لم يكونوا يستطيعون لها دفعاً أو مقاومة ..

وقد كانت السراي تكره بطبيعتها هذه الطبقة ، بل لم تكن لتسمح بوجودها لسببين : أولهما الاحتقار الطبيعي لكل من هو مصري ، وثانيهما عدم الاطمئنان اليها والركون الى العناصر غير المصرية ممن لا يمكن أن تراودهم فكرة الانتقاض عليها أو الوقوف في وجهها ..

وعندي ان قيام هذه الطبقة واعتمادها على المحتلين في حمايتها من بطش الخديوي والكراهية المتأصلة في نفسها للحكم التركي ، كان البذرة الأولى لنشوء فكرة الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا ، وهي الفكرة التي حمل لواءها ونادى بها بعد ذلك « حزب الأمة » ولطفي السيد محرر « الجريدة » لسان حاله .

وإذا كانت مصلحة الخديوي ومصلحة الاحتلال قد التقتا في أول الأمر ، الا أنهما سرعان ما افترقتا .. وكان افتراقهما امراً طبيعياً .. فان السلطة الجديدة الطارئة احست بأنها صاحبة فضل على الخديوي ، وانها هي التي أقامت عرشه وحمته ، ثم ان لها أهدافاً وأغراضاً ، بعضها سياسي ، وبعضها الآخر عسكري ، وبعضها الثالث اقتصادي .. وكانت تعرف أن الخديوي ليس محبوباً من الشعب ، فلعبت الدور الذي تمليه مثل هذه الظروف : حاولت أن تستميل الشعب لكي يكون سنداً لها ، ويكون وسيلة لاطالة مكثها ..

وكان تسلسل الحوادث بعد ذلك قائماً على الصراع بين التيارات والعناصر التي يتألف منها الموقف .. أدنت سلطة الاحتلال من يكرهون الخديوي وعالجت مظالم الحكم ووقفت أو تظاهرت بالوقوف في صف جماهير الفلاحين ، ترفع عنهم السخرة وتقيم النظام ، وترد من طغيان حكام الاقاليم الذين كانوا يعملون لصالح الخديوي وصالح أنفسهم ..

وتضاءلت سلطة الخديوى شيئاً فشيئاً ، وارتفعت سلطة الاحتلال شيئاً

فشيئاً ، وأخذ يجمع في يديه كل عناصر الموقف .

أما الشعب فقد هدته الهزيمة ، وضعضعت من قواه الكوارث التي اقترنت بها ، فرأى جيش المحتلين يدخل العاصمة ويسيطر على كل شبر في مصر. وبعد أن كان يمني نفسه بالانتصار على الحكـــم الاستبدادي والحصول على حكم الشورى ، اذا الامر ينتهي بدخول سيد جديد ، واذا قصر عابدين تهتزقوائمه فلم يعد مقصد أصحاب الحاجات وطلاب الجاه والنفوذ ، واذا المواكب كلها تتحول الى قصر الدوبارة حيث يقيم المعتمد البريطاني .

ووقف القصران أحدهمــــا في وجه الآخر ، كل منهما يكيد لصاحبه ، يجتمعان اذا بدا أن الشعب تقوى ويختلفان كلما بدا أن الجهل والفقر والمرض وعوادي الايام ومحن الاستبداد والاستعمار تأكل قواه وتهد بنيانه ..

ووقف الشعب ، وكأنه غريب على الموقف ، ما من أحد يطلب رأيه أو يستمع اليه .. كان أشبه بالكرة التي يتقاذفها القصران المتبدان. لا يأخذ الا الفتات الساقط من أنياب الأسد الرابض في قصر الدوبارة ، والحاكم المغلوب على أمره الجالس في قصر عابدين ..

الشعب . الاحتلال . السراي

واذا صح أن الرأي العام في مصر كان له وجود ، أمكن القول أنه انقسم ازاء الحـــالة الجديدة الى ثلاث طوائف : فريق ناصب الاحتلال العداء منذ اللحظة الأولى ، منحازاً الى تركيا صاحبة الولاية والخـلافة .. وفريق هادن الاحتلال ، ووجـد فيه منقذاً من الفوضى ، ووسيلة لوقف الطغيان ، أو على الأقل قوة جديدة ستقتتل واياه .. وفريق ثالث أصابه الوهن وأفقدته الكارثة القدرة على الاختيار ..

وكان الفريق الأول هو الكثرة الغالبة في الشعب ، هم الذين قاوموا الاحتلال ونادوا بالجلاء ، والى صفهم انحـازت موجة الكفاح الوطني ، وفيه تركزت

الحركة الشعبية ، وهي الحركة التي تعد امتداداً لحركة عرابي وما سبقها من انتفاضات شعبية .

وتألف هذا الفريق من جمهرة الفلاحين والتجار والطلاب والموظفين ،وعلى الجملة أفراد الطبقتين الصغيرة والمتوسطة ، وهم في كل الشعوب التعبير الصحيح عن الاتجاهات الوطنية، ومنهم تؤخذ ايماءات المستقبل ويمكن الحكم على الوعي الشعبي ومدى نموه أو قصوره عن النمو .

أما الفريق الثاني الذي آثر مهادنة الاحتلال ووجد فيه منقذاً من الفوضى والاستبداد ، فقد تألف من كبار الملاك الزراعيين وكبار الاغنياء المصريين . ولم يكن عـددهم كبيراً ، ولكن نفوذهم كان واسعاً ، وقدرتهم على التوجيه والتهدئة لم تكن قليلة ، اذ كانوا في أقاليمهم سادة ووجهاء، يقضون الحاجات ويصطنعون الناس بالبذل والسخاء أو بالتهديد والتخويف : أيهما أقرب وأدنى الى الغرض المنشود ..

وهذه الطبقة كانت شوكة في جنب السراي .. وكانت قبل الاحتلال لا تقيم لها وزناً ولا تسمح لها حتى بالتنفس والوجود فلما جاء الاحتلال وأوسع لها وصادقها ، بذلت السراي جهدها لاستمالتهـــا ، ولكنها أخفقت في أكثر الحـــالات ، وظلت هذه الطبقة أكثر انحيازاً الى سلطة الاحتلال منها الى السراي ..

وقد لعبت هذه الطبقة دوراً خطيراً في الحياة السياسية المصرية، وكان لها شأنها في ثورة ١٩١٩ وما تلاها من تطورات كما كان لها تأثيرهـــا في الحياة البرلمانية وما تعرضت له من هزات واضطراب ، كما سيجيء فيما بعد ..

اما الفريق الثالث فـــلا يعنينا في قليل ولا كثير ، ونحن نسجل القوى المتصارعة على المسرح السياسي ، فـانه آثر الخوف والانعزال والتماس السلوك السلبي الذي يقيه شر الخديوي وشر سلطة الاحتلال على حد سواء .. على أن أفراد هذا الفريق اخذوا يتضاءلون شيئاً فشيئاً .. فحينما دبت في نفوسهم بعض

الطمأنينة وانتهى الصراع المكشوف بين المحتلين والسراي ، ونمت قوة الشعب وأطلقت الحريات وذاعت أسباب الاستقرار،أخذوا ينحازون الى هذا الجانب أو ذاك ، ولكنهم ظلوا ابداً بغير ايمان،يلتمسون المنافع أيا كانت وأينما كانت.

وظاهر أننا في هذا التقسيم نسقط من الحساب هذا الفريق من الناس الذي انحاز الى السراي أو الى المحتلين زلفى ونفاقا ، اما لأنهم ، وان كانوا مصريين الا أنهم ضعاف النفوس ، وإما لأنهم ليسوا مصريين ، فلا يعنيهم من أمر هذا الوطن قليل أو كثير ..

واسقاطنا لهؤلاء من الحساب لا يعني أنهم لم يكونوا عنصراً مؤثراً في الموقف ، فالواقع أنهم لاتساع نفوذهم وكثرة عددهم واستيلائهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على سلطات خطيرة الاثر قد عوقوا الحركة الوطنية ، وزادوا من حدة الصراع بين القوى الشعبية والقوى المسيطرة ، استنادا الى جيش الاحتلال أو صاحب الحق الشرعي في حكم البلاد ..

وكي يستبين الموقف وتعرف طبيعة الصراع الذي كان قائما حينئذ على مسرح السياسة المصرية ، يحسن أن نحدد هدف أو أهداف كل قوة من القوى المتصارعة ، وهي الاحتلال والسراي والشعب ..

أما الاحتلال فكان هدفه من المعركة تثبيت أقدامه وتنفيذ أغراضه من تحويل الاقتصاد الوطني لخدمة مصانع لانكشير والاستيلاء على الاسواق المصرية واضعاف كل حركة شعبية من حركات المطالبة بالجلاء أو الاستقلال وضمان البقاء في مصر .. وكان موقفه من السراي يتلخص في أنها يجب أن تسلم وتخضع وتقبل التوجيه ولاتقف في وجه الاغراض البريطانية ، فاذا بدا منها تمرد أو انحياز الى الشعب وجب تأديبها بالحيلة أو القوة أو التلويح بالعرش الذي كان منهاراً ويمكن أن ينهار في أي وقت : أيها أجدى وأقرب الى الغرض ..

أما السراي فكانت تريد أن تعود الى حكمها الاستبدادي ، وترى في الاحتلال قوة مناهضة تذودها عن غرضها وتحول بينها وبين تحقيقه ، وكانت

تكره من الاحتلال انحيازه أحيانا الى الشعب ونظره في مظالمه وانتصاره له ضد الجالس على العرش .. واذا كان هناك شيء اتفقت فيه مع الاحتلال فهو غض كل قوة شعبية والحيلولة دون أي وعي أونمو في الكتل الشعبية .

وهناك ظاهرة واضحة في تاريخ الصراع بين الاحتلال والسراي ، تلك أنه حينما يكون الجالس على العرش ضعيفا متهالكا ، يتوقف الصراع أو لا يكاد يلمح ، لأن الاحتلال حينئذ لا يجد معركة يخوضها .. ويبدو كأن المصالح بين الفريقين اتحدت أو تقاربت ، والواقع أنه لا يوجد هناك تقارب ولا اتحاد ولكن يوجد خديوي ضعيف يؤمر فيطيع ، ومن ثم لا يكون في الميدان غير قوة واحدة حاكمة من وراء ستار ..

أما حينما يلي العرش خديوي أو سلطان أوملك له شخصية مسيطرة ومطمع ظاهر في ممارسة السلطة الفعلية ، فان الصراع يشتد ويقوى ويصبح أمره من الوضوح ، بحيث لا يكاد يخطئه الانسان في كل صغير أو كبير من شؤون الحكم ..

الوفاق والخلاف

وتطبيق هذا ملحوظ .. فحينما كان الخديوي توفيق هو الجالس على العرش، انفردت سلطة الاحتلال بالحكم واختفى كل سبب من أسباب الخلاف والصراع، فلما ولي العرش الخديوي عباس واشتد ساعده وبدت شخصيته القوية ، تعددت الازمات واحتدمت المعركة بين قصري الدوبارة وعابدين الى ان انتهت باقصاء الخديوي عن عرشه ..

أما الشعب فكانت قوته موزعة بين فريقين منه .. أحدهما كبار الملاك الزراعيين ، وثانيهما جمهرة الشعب من الطبقتين الصغيرة والوسطى .. وقد افترقت بينهما المصالح افتراقا ظاهرا ، أدى الى افتراق مماثل في موقف كل منهما من الاحتلال والسراي..أما جمهرة الشعب فانحازت الى مقاومة الاحتلال

على طول الخط ، فاذا وقفت السراي ضده ، سارع الشعب الى الوقوف وراءها ، فاذا انحازت الى الاحتلال وقف الشعب ضدها وضد الاحتلال .. بينما آثر كبار الملاك موقف العداء المستمر من السراى والمهادنة المستترة أو ما يشبهها للاحتلال ..

غير أنه من الانصاف القول بأن مهادنتهم للاحتلال لم تكن عن رضاء به ، ولكن عن خوف من استبداد السراي وبطشها ، ثم انهم كانوا أكثر طبقات الشعب رفاهية ورخاء وانتفاعاً بالظروف ..

وكان المد والجزر ينتاب كل سلطة من هذه السلطات : السراي والمحتلين والشعب ، تارة ترتفع احداها فتخسر الاخريات وتارة يصيب الجزر احداها ، فاذا المد من نصيب الأخريين ..

واذا كان تفسير الحوادث المفردة ميسور بتتبع أدوار هذا الصراع ، فقد كانت هناك اتجاهات عامة يستطيع أن يعرف منها الباحث المتعمق الى أين يسير موج الحوادث .. وأول هذه الاتجاهات أن قوة الشعب كانت واضحة وآخذه في النمو .. وان تجاهله الذي كان ممكناً في بداية المعركة ، لم يعد في الاستطاعة ، بعد أن تقدم بها الزمن بضع سنوات ..

وقد أخطأ المحتلون كما أخطأت السراي تقدير هذه القوة ، فقد حسبا — حينما رأيا انهيار المقاومة الشعبية على أثر فشل الحركة العرابية — ان الشعب استسلم وأن المظالم العنيفة والهزات النفسية التي مرت به قد حملته على الرضاء بالمصير الذي انتهى اليه ..

ولكنها لم تكن الا وطأة الكارثة الشديدة أصابت قواه بالانهاك والتعب فهدأ — لا استسلاماً — ولكن استعداداً للجولة القادمة ..



حركة مصطفى كامل


مصطفى كامل

وتهيأ الجو لقيام مصطفى كامل وحركته . وسرعان ما اشتعلت البلاد بروح وطني قوي ، وتكتلت جماعات الساخطين والمتمردين ممن أودت بقواهم شدة الكارثة ، فاذا البلاد يتعبأ شعورها ، واذا الوطنية المصرية تتبدى في أروع مظهر وفي وقت وجيز أذهل السراي والمحتلين على السواء .

وسرت حركة مصطفى كامل في كل ركن من أركان مصر ، وتجاوب الخارج بها ، وكان أروع ما فيها أنها أعادت ثقة المصريين بأنفسهم ، وردت الى الحركة الوطنية قوتها التي زايلتها فترة قصيرة على اثر هزيمة عرابي ودخول البريطانيين أرض الوطن .

وكما قلنا من قبل ، كان الاتجاه الوطني هو الاتجاه نحو تركيا ، وهذا هو ما فعله مصطفى كامل ولذلك طالب بالجلاء ، ونادى بالحرية والاستقلال ، ولكنه فهمهما في نطاق دولة الخلافة ولم تخل دعوته من العنصر الديني، فكانت شبيهة بحركة عرابي من هذه الناحية ، وان كان هذا العنصر بدا أقل وضوحاً فيها مما كان في حركة عرابي ، بنمو وعي سياسي جديد .

ومما يؤكد هذا النظر وقتئذ أن مصطفى كامل لم يقد الوطنية المصرية في

مسراها الطبيعي ، وهو الاستقلال عن كل من بريطانيـا وتركيا ، والاعتزاز بالقومية المصرية بعيدة عن التبعية لأية دولة من الدول سواء كانت دولة الخلافة أو غيرها ، أنه لم يتنـاول علاقة مصر وتركيا بأي تجريح أو اعتراض ، بل كان هو وأنصاره ، وهم الجبهة الغـالبة في الشعب ، يهتمون بكل نبأ يأتي من تركيا وينفعلون لكل خير تصيبه الخلافة ، ويسارعون للتبرع لها اذا أصابتها مصيبة ، ويفرحون كلما بلغت نصراً أو حصلت على مغنم من المغانم .

ولما اعلن الدستور التركي في سنة ١٩٠٨ شملت الافراح مصر من اقصاهـا الى اقصاها كأنما هي التي حصلت على الدستور وكأنما حاكمها هو الذي أصبح مسئولا أمامها .

ولا شك أن قيام حركة مصطفى كامل أكد وجود الشعب كمنصرلهوزنه في الموقف ، وجعل كلا من السراي والاحتـلال يعيد النظر في موقفه . وقد حاول الاحتلال أن يضعف هذا التيار مـا وسعته الحيلة والجهد ، بينما انتهز الخديو عباس الفرصة فاحتضن الحركة الجديدة ، بحسبانها وسيلة ناجعة لمقاومة سلطة قصر الدوبارة .

ومما يجدر أن يكون محل ريبة أن الخديو عباس كان مؤمناً بالشعب مخلصا في احتضانه لحركة مصطفى كامل ، وأغلب الظن أنه اتخذهـــا وسيلة لتأييد مركزه ازاء طغيان دار المعتمد البريطاني ، بدليل أنه تحول عنها فيما بعد ، وتنكر لها في كل وقت قام فيه الوفاق بينه وبين البريطانيين .

وكذلك فعل الاحتلال، كان ينحاز الى الخديو لكي يضرب الحركة الشعبية وينصرف عنه ايضاً كي يضرب هذه الحركة نفسهـــا ، فالمسألة لم تكن بين السلطتين الا نوعا من اللعب غير النظيف .

ولكن مصطفى كامل لم ييأس: تلقى الصدمة من الاحتلال تارة ومن الخديو تارة أخرى ، دون أن ينتابه شعور الخوف أو يتزعزع ايمـــانه بحق بلاده . وكانت نزعته – كما قدمنا – عثمانية اسلامية ، لذلك لقيت دعوته استجـابة

كبيرة من كل الدول والشعوب الاسلامية، ولقي الاعزاز والتكريم في الاستانة ومن رجال الدولة العلية ، ولقي التأييد من كثير من الكتاب والصحفيين وجمهرة المثقفين حينئذ .

والوزن الصحيح لحركة مصطفى كامل هو الوزن الصحيح لحركة عرابي . فلم تكن مطالبه صريحة في الاستقلال الكامل ، وان كانت قد اعلت سلطة الشعب ودفعت به دفعا الى مسرح الحوادث لكي يكون قوة مؤثرة فيها. ولئن كان العنصر الديني قوياً في حركة عرابي ، فانه كان موجوداً ايضاً في حركة مصطفى كامل وان كان بقوة أقل . وأكثر انصار مصطفى كامل البارزين كانوا من المسلمين المؤمنين بالجامعة الاسلامية ، وكان من بينهم بعض كبار الاتراك والشراكسة أو من ينتمون الى أصل تركي أو شركسي. وهذا مايؤكد أن حركته لم تكن تهدف الى الانفصال التام عن الدولة العثمانية أو الخروج بالاستقلال عن دائرة المحيط الاسلامي الذي تمثله دولة الخلافة .

ومرة أخرى نقول ان هذا مما لا يعاب على مصطفى كامل . فان الوزن الصحيح للزعيم يكون بادراك الظروف التي عاش فيها والمثل التي تربى عليها، والبيئة التي انضجته، وانفعالات الامة التي سيطرت على كيانه ووجدانه وبغير هذا لن يكون أو ينشأ زعيم شعبي . ولو قد رأى مصطفى كامل رأيا آخر ودعا مثلا الى الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا لما أصبح في مثل ظروف مصر حينئذ زعيماً شعبياً ، وانما اصبح مفكرا سياسيا أو رجلا يتهم بالخيانة والمروق، وهو ما كان حظ فريق ضئيل من المصريين تبنوا الدعوة الى الاستقلال الكامل ، وعبر عن رأيهم لطفي السيد في « الجريدة » .

المطالبة بالدستور

على أن مصطفى كامل فعل مـا فعله عرابي ، اذ جعل المطالبة بالدستور بعض اسس دعوته ، بل اساساً مكيناً منها . وهذه حسنة تحسب له ، فقد أدرك انصاره انه لا سبيل الى تربية الشعب واشعاره بقوته دون ان يكون صاحب رأي في شئون بلاده ..

واذا كانت حركة عرابي قد نشأت أول الامر بين ضبـاط الجيش ، الا انها سرعان ما أضحت حركة شعبية بالتأييد العظيم الذى لقيته في طول البلاد وعرضها. ولعل طابع الشعبية الذي امتازت به حركة عرابي وحركة مصطفى كامل ، واعتماد كل من الزعيمين على تأييد الجماهير الغـالبة في الأمة هو الذي دفعها دفعاً الى المطالبة بالدستور ، وفي عبارة أخرى الىتنظيم هذهالقوةالهائلة التي تؤيدهم في صورة برلمان يقضي في شئون البلاد ، ويأخذ بنصيبه المحتوم من الدفاع عنها والسعي في سبيل خيرها .

ونعود الآن الى موقف طبقة الملاك الكبار من زعـامة مصطفى كامل ، فنقول انه كان بصفة عامة موقف المنـاوىء المتشكك أو المؤيد على حذر . وهذا طبيعي بالنسبة لهم ولمصالحهم ونوع تفكيرهم ، فقد قلنـا من قبل انهم كانوا ينفرون من الحكم التركي ويخشون عودة الاستبـداد القديم الذي كان يمثله الخديو وانصاره وحواريوه من الاتراك والشراكسة والأرمن والارناؤوط وغيرهم من الجنسيات الدخيلة على الوطن المصري . وهــا هو مصطفى كامل يعبىء الشعور لطرد البريطانيين واعادة التبعية الكاملة بين مصر وتركيا ، وهـا هو الخديو يؤيده ويحتظيه ويساعده سرا في بعض الاحيان ، وعلنا في أحيــان أخرى .

لم يكن لهم اختيار اذنفيالموقفالذي آثروه. كانوا يؤيدون دعوة مصطفى كامل على استحياء وخوف من جماهير الشعب، ولكنهم كانوا في قرارة انفسهم يتمنون لها الفشل . ولذلك سرعان ما انحـازوا على قدر كبير أو صغير الى قوة الاحتلال ، صادقوها أحياناً وعادوها أحياناً ، ولكنهم لم يجحدوا فضلها في وقت من الاوقات .

حزب الامة

وكان لا بد لهم من موقف منظم في هذه الامواج المتلاطمة، فكتل الشعب تزحف وتزأر بزعــامة مصطفى كامل ، وقد ينتهي الاحتلال ويواجهون من

جديد نوعا من الحكم التركي واستبدادا اشنع من الخديو . ولذلك جمعوا جموعهم وانشأوا « حزب الامة » في سبتمبر سنة ١٩٠٧ برياسة محمود سليمان باشا وعضوية حسن عبد الرزاق وعلي شعراوي ولطفي السيد ومحمد محمود ، وعمر سلطان ، وأحمد حجازي ، وغيرهم ..

وتألفت شركة لانشاء « الجريدة » كان من الشركاء فيها عدا من ذكرنا أحمد فتحي زغلول رئيس محكمة مصر حينئذ، واحمد عفيفي المستشار بالاستئناف وعبد الخالق ثروت .

وذكر الاسماء أو بعضها يفيد ، فان أكثرهم بالذات أو افرادا من عائلاتهم هم الذين كانوا فيما بعد نواة « حزب الاحرار الدستوريين » الذي ألف على أثر اعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

ويلاحظ على حزب الأمة انه جمع بين كبار الملاك من جهة وطائفة من المثقفين الذين تأثروا بالثقافة الغربية أكثر من تأثرهم بالثقافة الاسلامية . وهذا العنصر كان قليلا حينئذ في مصر كما ان نوع تفكيره كان جديداً على البيئة المصرية فلم يلق استجابة من الكثرة الغالبة في الشعب

ونريد ان نقف قليلا وان نضغط هذه الملاحظة ضغطا ، فقد كانت هي بداية التحول في التفكير السياسي المصري ، وبداية التبلور الكامل لفكرة القومية المصرية المستندة الى الفهم الصحيح للشعب ومقوماته كمجموع له مثله الخاصة وتفكيره الخاص واتجاهه النابع من اصوله الذاهبة ابعد مذهب في التاريخ دون خلط بين هذه المقومات وبين الدين ، أو تزاوج بين الفكرة السياسية والفكرة الدينية .

واذا كان قد سبق في بعض التعبيرات الماضية القول بانحياز هذه الطائفة الى المحتلين ، فلسنا نعني قط أنهم مالأوهم أو انهم كرهوا وطنهم ، وآثروا عليه ارضاء هؤلاء المحتلين ولكننا قصدنا بالانحياز الانتفاع بقوة المحتلين لمقاومة الفريق الآخر الذي ينحاز الى الدولة العثمانية ويؤيد — بطريق ظاهر مباشر أو خفي ضمني — بقاء السيطرة التركية .



مصطفى عبد الرازق

وقد أعلن برنامج حزب الامة وظهرت «الجريدة» بمقالات لطفي السيد وتوجيهاته وغيره من أعضاء الحزب وانصارهم واصدقائهم ، وبدا بظهورهـــا موج جديد غير مألوف في تيارات السيـاســـة المصرية حتى هذا الوقت . ولعله ممـا يفيد في تبين معالم الطريق التي سارت فيه الحركة السياسيـــة المصرية بعدئذ أن نسجل فيما يلي أسمـــاء محرري «الجريدة» وأصدقائها ومن ساهموا في الكتابـــة فيها والترويج لآرائها فقد كان منهم طه حسين ، ومصطفى عبد الرازق ، ومحمد حسين هيكل ، وتوفيق دياب ، وعباس العقاد ، وحافظ ابراهيم ، ومصطفى صادق الرافعي ، واسماعيل صبري ، وعبد الحليم المصري ، ورشيد رضا ، وعبد القادر حمزة ، ومحمد السبـاعي ، وعبد الحميد حمدي ، وابراهيم رمزي ، وأحمد زكي ، وعبد السلام ذهني ، وعبد الرحمن شكري .

ولندع جانباً ما جاء في برنامج حزب الأمة المعلن في ٢١ سبتمبر سنـــة ١٩٠٧ ، ولنستشف اتجاهاته وآراءه مما ورد في « الجريدة » لسان حاله . ولا يتسع المقام ايضاً للافاضة في هذا الباب ، وحسبنا من هذا العرض الموجز أن نحلل تيارات السياسة المصرية ، وأن نوضح معـالم الطريق الذي سارت فيه ، فانه كفيل بأن يكشف لنا معالم الغد والطريق الذي لا بد أن نسير فيه .

كانت « الجريدة » تطالب بالدستور أو الاستقلال . وهي في الهدف الأول تتفق مع الحزب الوطني الذي يتزعمه مصطفى كامل والذي انشىء بعد حزب الأمة . وهو اتفاق طبيعي ، فحزب الأمـــة يريد الدستور ضماناً لعدم قيام الاستبـــداد الفردي واعتماداً على ما لأعضائه من نفوذ في قراهم ودوائرهم قد يكسب لهم التأييد في الانتخابات . ثم ان الحزب جمع صفوة ممن تلقوا ثقافة غربية — وفرنسية على الأخص — فهم من هذه النـاحية يتشيعون لنظم الحكم الحديثة المعروفة في العالم المتحضر حينئذ ، وهي الدستور والنظـام البرلماني .

والحزب الوطني يريد الدستور لأنه يمثل القوة الشعبية الغالبة .

وكان حزب الأمة يطالب بالاستقلال ، والحزب الوطني أيضاً يطالب بالاستقلال ، الا ان مفهوم الكلمتين عند الحزبين اختلف اختلافاً بيناً ، فهو عند حزب الامة الاستقلال السياسي القائم على تكوين الأمة المصرية كشعب له مقوماته وتاريخه ومثله وتقاليده الخاصة ، دون اعتماد على فكرة دينية أو تبعية للخلافة أو ما عداها بينما كان الحزب الوطني يربط بين الاستقلال وبين التشيع لدولة الخلافة ، ويلون كلامه وبحثه في شئون الدستور والحكم ومستقبل الوطن المصري بالمثل والأفكار والاتجاهات الاسلامية .

ومن هذا الاختلاف الجوهري ، نشأت خلافات أخرى كثيرة جزئية ، ليس مما يفيد كثيراً ان نتتبعها ويكفي ان نضرب مثلاً أو مثلين عليها لكي نوضح ما نقصد اليه .

كان الحزب الوطني يدعو الى الجامعة الاسلامية ، وكان « حزب الأمة » يدعو الى الاستقلال الوطني المصري . وكان الحزب الوطني يدعو الى معاونة الدولة العثمانية والاعتماد عليها ، بينما كان حزب الأمة يدعو أولاً وقبل كل شيء الى الاهتمام بالمشاكل المصرية وعدم الاعتماد على أحد في الحصول على الاستقلال ، سوى جهد الأمة واستعدادها للبذل والتضحية .

واذا صح أن نعتبر آراء لطفي السيد ممثلة لآراء حزب الأمة – وهو اعتبار نأخذه على حذر شديد – فان لطفي السيد كان يبدي آراء شخصية في كثير من الأحيان نشك في أن بقية أعضاء الحزب من كبار الملاك كانوا يوافقونه عليها . ومع ذلك فلا بد لنا – وعلى الأقل من الناحية الرسمية بحسبان « الجريدة » لسان الحزب – من اعتبار ما كان ينشر فيها معبراً عن رأيه في مختلف المشاكل .

والملاحظ بصفة عامة ان « الجريدة » لم تكن قاسية الوطأة في محاربة الاحتلال على نحو ما كانت جريدة « اللواء » لسان الحزب الوطني .

وليس معنى ذلك انها كانت راضية عن كل تصرفاته أو مؤيدة له . ولكننا

نرى من كمال التحليـــل للموقف الاشارة الى هذا الفرق الجوهري بين الحزب الوطني وحزب الأمة ، فانه فرق لازم الحياة السياسية في كل تطوراتهـا التي تلت فيما بعد . وعندما قامت ثورة ١٩١٩ وأعلن تصريح ٢٨ فبراير وحصل الانشقاق في الوفد وتألف حزب الاحرار الدستوريين من بقايا حزب الأمة ومن يدينون برأيه، استمر الافتراق نفسه في الحياة المصرية ، فقيل عن هذا الحزب أنه معقول وان أعضاءه هم أصحاب المصالح الحقيقية تمييزاً له عن الوفد الذي جمع الكتلة الشعبية الكبرى وكان موسوماً بالتطرف والعنف .

على أن حزب الأمة وبفضل الدراسة العميقة والفهم الواسع الأفق والادراك الشامل للامور ، وهي الصفات التي امتاز بهـا لطفي السيد ، أثار في الشعب موجة من الفكر والوعي وطرح على بساط البحث كثيراً من المشاكل والمسائل وألوان الفهم. فلأول مرة بدا في أفق الثقافة المصرية تحليل سليم صحيح لمذهب الحرية الفردية ، واعتبار الفرد خلية المجتمع ومصدر السلطان ، وأصل الحكم البرلماني . ولأول مرة تلون الأفق المصري بلون الثقـافة الغربية وانتقلت آراء الكتاب والمؤلفين وفقهاء الدستور والعلوم السياسية من أهل الغرب الى مصر. ولأول مرة قام تصور جديد للحكم ونظامه وعلاقة الحكومة بالافراد على أسس علمية مستندة الى أفكار مدنية لا صلة لها بالدين .

فقد تكلمت « الجريدة » في سنة ١٩٠٧ عن تحرير المرأة وتعليمها ، وعن حق الحكم النيابي المحلي للمديريات والمدن وعن حق التعليم للجميع ، وعن روح التواكل والعجز، وحذرت من الاعتماد على الحكومـة في كل شيء ، وحددت وظائفها على النحو الذي حددها عليه كتاب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وهي الاقتصار على كفالة العدل ، وصيانة الامن في الداخل ، ودفع الغزو من الخارج .

وعرضت لفكرة الجامعة الاسلامية وبينت أنها غير ملائمة للعصر ولا متفقة مع النمو الذاتي المستقل للشعب المصري .

وأحسب أن من تابعوا تحليل الموقف – كما رأيناه – الا متوقعين أن تكون « الجريدة » ويكون حزب الامة غير أثيرين لدى الخديو . وهذا ما حدث بالضبط . فقد ضاق بها ضيقاً شديداً ، بينما رأت دار المعتمد البريطاني فيها صفة الاعتدال .

وربما كان من المفيد أن نلخص هنا الاهداف التي جعلتها « الجريدة » نصب عينيها وأحسنت الدفاع عنها وبيانها في أسلوب وسم بالفهم والدراسة وهذه هي :

أولاً : نشر عقيدة الاستقلال بين أفراد الامة المصرية ودحض الفكرة القائلة بأن مصر يمكن أن تحصل على استقلالها بمساعدة فرنسا أو تركيا فلا سبيل الى حرية المصريين الا بجهود المصريين .

ثانياً : السعي لازالة الفرقة في الرأي بين المصريين واحلال التشابه في العقيدة محل الخلاف فيها . وبعبارة أخرى تكوين ما يسمى بالرأي العام المصري من جديد .

ثالثاً : انماء الشخصية المصرية بقدر المستطاع ، والنظر في الأمور السياسية من زاوية مصر وحدها ، مستقلة عن غيرها من الدول ، ومنها الدولة العثمانية نفسها .

رابعاً : توجيه النقد الى السلطتين الشرعية والفعلية في البلاد ، والنظر في هذا النقد لمصلحة المصريين وحدهم من غير تحيز لأحد الجانبين السابقين في حال اختلافهما ، وفي حال اتفاقهما ، أو في الحال التي يكونان عليها بين بين .

خامساً : المطالبة بالدستور والدأب على هذه المطالبة (بعد أن تبين للمصريين أنه يستحيل عليهم التقدم في سبيل المدنية خطوة الى الامام الا بمشاركة الأمة للحكومة في الأعمال العامة) .

سادساً : الرد على مزاعم الانجليز ، وبخاصة ما جاء منها في تقارير كرومر

والدون غورست ودحض هذه المزاعم بمنتهى القوة حتى يثبت للعـالم الحر أن مصر خليقة بالكمال الذي تنشده وان الانجليز ظالمون في نظرتهم للدين الاسلامي ظالمون في تقديرهم للموظف المصري والكفاية المصرية .

سابعاً : الدعوة لمذهب الحريين ليكون أساساً لتربية الأمة المصرية ، ولحرية التعليم وحرية القضاء ، وحرية الكلام وحرية الكتابة وحرية الاجتماع وسائر أنواع الحريات الأخرى ، مع العناية الخـاصة ببرامج التعليم حتى تصبح ملائمة لأغراض الامة .

ثامناً : النهوض بالحركة العقلية والحركة الأدبية وافساح المجـال للشبيبة المصرية ، لكي تظهر مواهبها المختلفة .

تاسعاً : العمل على تشجيع الصناعة والتجارة والزراعة والنهوض بها جميعاً حتى تبلغ الحد الذي يتفق وأطماع البلاد .

عاشراً : العمل على تقوية الوحدة القومية مع اليقظة التامة لتوحيد عنصري الأمة المصرية ، وهما المسلمون والأقباط حتى لا يجد المحتل ثغرة ينفذ منها الى تحطيم الحركة الوطنية .

والمتأمل في هذا المنهاج ، يجد أنه منهـاج متكامل يشير بوضوح الى نوع جديد من الفهم للحياة المصرية . ومن الانصاف أيضاً القول بأن هذه الاهداف أضحت فيما بعد خطوطاً رئيسية للسياسة والساسة المصريين مع افتراق قليل أو كثير اقتضاه تنوع الثقافات او اتجاه بعضهـــا الى الثقافة الاسلامية وبعد البعض الآخر عنها .

ولم تكن « الجريدة » بكتابتهـا وآرائها والقارئين لها أثيرة لدى جماهير الشعب ، بل كانت على النقيض من ذلك مكروهة بغيضة ، هدفاً لكل اتهام ونقيصة وانحراف ، أيسرها أنها تمالىء المحتل وانها تكفر بالدين ، وتريد أن تدخل فيه بدعاً لم يكن من قبل ولن يكون من بعد .

وكانت جمهرة الشعب تظاهر جريدة « اللواء » ومحررها مصطفى كامل

وتتحمس له تحمسا بالغا . واذا أمكن القول بأنه كان « للجريدة » أنصار ومؤيدون ، فقد كانوا من القلة المثقفة ثقافة أوروبية ومن ذوي النظر العميق ، مضافا اليهم كبار الملاك . وتأييد هؤلاء لم يكن عن فهم للاهداف البعيدة ، ولكن عن حرص على مصالحهم أو ما يشبهه ، وعن خوف من عودة استبداد الخديو الى ما كان عليه .

حادثة دنشواى

وكانت حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦ لطخة عار في جبين الاحتلال . ووقائعها معروفة فلا نعيدها فنحن لا نكتب هنا تاريخا ، ولكن نحلل الحوادث لنتبين معالم الطريق . كانت هذه الحادثة الناقوس الذي اجتمع على دقاته المصريون جميعا وأحسوا — حتى من كانوا منهم يحسنون الظن بالاحتلال — أنه شر محض . ووجد مصطفى كامل فيها فرصة فريدة فشنها حربا قاسية على الاحتلال ، وراح يندد به في مصر وخارج مصر ، وكسب لبلاده عطفا لم تكسب مثله في أوروبا وبين الاجانب ممن لا ينفعلون بشعورها الوطني . وما من شك في أن هذه الحادثة المشؤومة أظهرت مصطفى كامل داعية من الطراز الاول شديد التأثير ، كفئا ، مقتدرا .

ولم تذهب صيحاته عبثا ، على ضراوة ما كان الاستعمار حينئذ في مصر وغيرها ، فانتهى الأمر بخروج اللورد كرومر من مصر على الرغم من المركز الممتاز الذي كان يحتله في بلاده ، وعلى الرغم من النجاح الكبير الذي سجله في مصر من وجهه النظر الاستعمارية .

وقد كان رحيل كرومر عن مصر مناسبة لقيام جدل عنيف بين القوى المتصارعة على المسرح حينئذ ، فاختلفت في تقديره ووداعه . وأخذ على لطفي السيد أنه أجزل له الثناء ولم ينتقد حكمه الا على استحياء ، وأخذ عليه وعلى غيره أنهم اشتركوا في تكريمه أو دعوا له . وفي هذا يرد لطفي السيد عليهم

بهذه العبـارات التي نؤثر نقلها بنصها لانها تدل على ماسبقت الاشارة اليه من موقف حزب الامة قال لطفي السيد [1] :

« الانجليز بالأمس هم الانجليز اليوم، وهم الانجليز غداً.. وما زال أصحاب الحاجات يؤمون قصر الدوبارة ، وما زالت الجرائد تنشر الكتب المفتوحة ، والمقالات الضافية فيها مطالب الأمة لعميد الاحتلال ، فلا يقع في الوهم ان وراء الأكمة ما وراءها من تبدل الاحوال واحياء الآمال وبوارق الاستقلال.. وسياستنا مع الانجليز لا تخلو من أحد وصفين : اما سياسة عناد وعداء، اوما سياسة مسالمة لا استسلام . ولا شك أن سياسة المعاندة عميقة، اذ كيف يقبل المعاند من المعاند حساباً على أعماله ، بل كيف يرجو العدو من العدو اصلاحا لحاله؟فلم تبق اذن الاسياسة المسالمة والمحاسنة المقرونة بالمحاسبة. وأول مظاهرها المجاملة في المعاملة، ومن هذاالنوع يكون اهتمام العقلاء بالاحتفال بوداع اللورد كرومر.

وقال في فقرة أخرى :

« يقول بعض علماء الاجتماع ، أن الاعتراف بالجميل هو الاحساس بانتظار جميل آخر في المستقبل فـاذا كانت الجرائد تريد من الناس الا يحتفلوا بوداع اللورد كرومر اظهارا لعدم رضاهم عن الادارة الانجليزية في عهده ، وكان الناس في بلدنا على مذهب ذلك العالم من علماء الاجـتماع ، وأنهم لا يعملون العرف لذاته بل للاتجار ، أفليس من المصلحـة أن يحتفلوا باللورد لينتظروا بذلك خيرا من خلفه ؟ » .

★ ★ ★

وثمت ظاهرة أخرى كانت واضحة وضوحا تاما في الحياة السياسية المصرية تلك ان الصحف والناس كانوا ينقدون الخديو علنا . وليس أدل على ذلك من

---

(١) كتاب « أدب المقالة الصحفية في مصر » ، « أحمد لطفي السيـد في الجريدة » للدكتور عبد اللطيف حمزة ص ٨٠ .

المقالات التي كانت تنشرها « الجريدة » والموضوعات التي كانت تطرقها مما كان يعد هجوما صريحا على الخديو ولوما ظاهرا له .

ولا يمكن رد هذه الظاهرة الى قوة الصحافة المصرية أو قوة الشعب وما كانا يستمتعان به من حرية ، بقدر ما كانت ترتد الى حماية دار الاحتلال للمهاجمين

وقد اضطر الخديو ازاء هذا الوضع الى احتضان جريدة «المؤيد» بحسبانها لساناً له ، تدفع عنه وتقف الى جواره .

ثلاثة تيارات

وهكذا كان في مصر في أوائل هذه الفترة ثلاث تيارات صحفية في الرأي العام هي :

١ ـ التيار المعادي للاحتلال ، ويمثله مصطفى كامل وحزبه ولسانه جريدة اللواء .

٢ـ التيار الممالىء للخديو اطلاقاً وتمثله جريدة «المؤيد» ومحررها علي يوسف.

٣ ـ التيار الداعي الى الاستقلال بمفهومه السياسي الكامل وتمثله «الجريدة» وحزب الامة .

وقبل أن ننتقل الى مرحلة اخرى ، لا بد من الاشارة الى ان «الجريدة» ودعوتها والمبادىء التي كانت تنادي بها ، وان بدت في بعض مظاهرها وكأنها ايحاء بالبعد عن الدين ، لم تكن في الواقع الا نداء لفهم الدين على صورة أخرى وتخليصه من الخرافات والاوهام والتفسيرات الخاطئة .


علي عبدالرازق

والبذرة التي غرستها الجريدة هي التي اثمرت فيما بعد « كتاب الشعر الجاهلي » للدكتور طه حسين، وكتاب « الاسلام وأصول الحكم » للاستاذ علي عبد الرازق وقد نحا الاول نحوا جديدا في تحليل الشعر الجاهلي وعرض لنزول القرآن الكريم ، والجزء الذي جاء به الوحي في

مكة المكرمة والذي جاء به في المدينة المنورة .

ونحا الاستاذ علي عبد الرازق في بحثه نحو التدليل على ان الخلافة ليست أصلا من أصول الاسلام وان ذكرها لم يرد في القرآن الكريم لا تصريحا ولا تلميحا .

ولئن كان هذان الكتابان قد صدرا في سنة ١٩٢٦ و ١٩٢٧ ، إلا أنهما يمثلان الى حد كبير سير الخط الذي بدأه لطفي السيد وزملاؤه في الجريدة .

ثم لابد أيضاً من الاشارة الى حركة الاصلاح الديني التي حمل لواءها السيد جمال الدين الافغاني والامام محمد عبده ومن تابعهما من الشباب والمفكرين . ولا يتسع المجال للاضافة في أثر هذه الدعوة ولكن اقترانها بالدعوة السياسية التي قام بها لطفي السيد في بداية هذا القرن في مصر أثار موجة كبرى من موجات التفكير والوعي ، لا بد لتقديرها وتقدير أثرها من أن نستعيد في الخاطر حينئذ حال مصر والشعب المصري، وما كان يسيطر عليهما من قوى، ويخضعان له من تيارات .

وحينما نقول الدعوة الدينية التي قام بها جمال الدين الافغاني ومحمد عبده نعني الدعوة الدينية بمدلولها في الاسلام من أنه دين شامل لتنظيم شؤون المسلمين من كل النواحي . ولذلك كان جمال الدين الافغاني يدعو المصريين للتخلص من الاستبداد ، وكان محمد عبده يقف في وجه الخديو وينقد تصرفاته ، ويدعو الى التحرر من رق الانسان .

وانتقل الى جوار ربه المغفور له مصطفى كامل في سنة ١٩٠٨ ومشت مصر كلها تشيعه بالحسرات وتبكيه بالدم والدمع ، فقد خلب لبها بدعوته وشجاعته ، ورأت أنها فقدت بفقده ركنا من أركان جهادها . وعلما من الاعلام التي كانت ترفرف لتجمع حولها القلوب والنفوس وقد رثاه اسماعيل صبري بقصيدة جاء فيها .

أيا مصطفى تالله نومك رابنا   أمثلك يرضى أن ينام اللياليا

تكلم فان القوم حولك اطرقوا وقل يا خطيب الحي رأيك عاليا

وقال أحمد شوقي في رثائه :

المشرقان عليك ينتحبان قاصيهما في مأتم والداني
يا خادم الاسلام اجر مجاهد في الله من خلد ومن رضوان
لما نعيت الى الحجاز مشى الأسى في الزائرين وروع الحرمان
السكة الكبرى حيال رباهما منكوسة الأعلام والقضبان
لم تألها عند الشدائد خدمة في الله والمختار والسلطان
يا ليت مكة والمدينة فازتا في المحفلين بصوتك الرنان

ويلاحظ هنا اشارة الشاعر الى الاسلام ومكة والمدينة والسكة (يعني سكة حديد الحجاز) وهو ما يؤكد ما سبق أن أشرنا اليه من تغلب العنصر الديني على الحركة الوطنية في هذه المرحلة الباكرة .

وقال حافظ ابراهيم في رثائه

أيا قبر هذا الضيف آمال أمة فكبر وهلل والق ضيفك جاثيا

ونجتزيء بهذه المراثي ، وان كان كل الشعراء والكتاب والأدباء قد رثوه وحزنوا عليه حزناً شديداً مما يدل على المكانة الكبرى التي بلغها مصطفى كامل في نفوس الشعب .

وكيما نقدر دعوته وأثرها حق تقديرها، لا بد من أن نأخذ مأخذ الاعتبار الظروف التي قام بدعوته فيها . ويمكن القول بأنه كسب التأييد الشعبي الذي كان لعرابي . فكأن دعوته جاءت استمراراً للخط الذي مشت فيه موجة البعث الشعبي مع فارق ظاهر ، هو أنها ازدادت وعياً وتكاملاً ، وان لم تبلغ مبلغ النضج الكافي .

وفاة مصطفى كامل

وقد ترك مصطفى كامل مصر وخطط نهضتها ذو شطرين أو هدفين : أولهما

مقاومة المحتل الأجنبي ومطالبته بالجلاء الكامل عن أرض الوطن ، وثانيهما : الايمان بالدستور والنظام البرلماني وحكم الشورى باعتبـــاره الوسيلة الوحيدة لتقرير ذاتية الشعب واعتزازه بكرامته وحريته .

وقد تركت وفاة مصطفى كامل فراغاً كبيراً ، وأحس المحتلون بالاغتباط ان تخلصوا من خصم عنيد وداعية مسموع الكلمة شديد التأثير . وفي الوقت نفسه أصيبت الحركة الوطنية بصدمة قاسية جعلتها تترنح بعض الوقت .

وتولى رياسة الحزب الوطني من بعـده محمـد فريد ، فكان في مثل صلابته وتحمسه واخلاصه ، وان لم يوهب قدرته على الخطـابة والتأثير . وما هي الا فترة قصيرة حتى ائتمرت به قوات الاحتلال وأعوانها ، فاضطر الى مغـادرة مصر ، حيث عاش منفياً في أوروبا الى أن وافاه الأجل في ظروف قاسية ، كانت وحدها أبلغ من كل خطبة وكل تأثير ، حتى ليمكن القول أنه خـــدم مصر بموته أضعاف ما خدمها في حياته ، وما أكثر ما فعل .

ومن المؤكد أن الحركة الوطنية فقدت حدتهـــا في الفترة التي تلت وفاة مصطفى كامل في سنة ١٩٠٨ الى أن قامت الحرب العالمية الأولى في أغسطس سنة ١٩١٤ .

وبقيام الحرب العالمية الأولى ، ابتدأ جو من الظلام والتوجس ينتشر على مصر وعلى القوى الوطنية فيها ، وجاء اعلان الحمـاية البريطانية وعزل الخديو عباس وتولية السلطان حسين كامـل بدلاً منه ، حادثاً خطيراً اهتز له الوطن وألهبه بشعور الاعجاب والعطف على الخديو عباس ، فسارت الأغنيـــات في طول البلاد وعرضها مشيدة به داعية له ، وكأنها نوع من التنفيس عن الشعور الحبيس الذي كبله اعلان الحكم العسكري البريطاني في البلاد .

ولم يكن الاعجاب بالخديو عبـاس شيئاً غريباً من الشعب أو كان خروجاً عن الخـــط الذي سار فيه الشعور الوطني وحركة البعث القومي ، بل كان انفعالاً طبيعياً ، ووسيلة للتعبير عن الغايات العليا للوطن .

ثورة سنة ١٩١٩


سعد زغلول

وانتهت الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨ ، فزال الكابوس الذي حجب الشعور ، وأخذت القوى الوطنية تتجمع لتعمل. وبدأ البخار الحبيس يتهيأ للانفجار. واذا كانت السلطات العسكرية قد نفت بعض الوطنيين أثناء الحرب ، وكتمت أنفاس من لم تعتقلهم أو تبعدهم ، فانها لم تضعف في قليل أو كثير موجة الشعور الطاغية. ولذلك ما أن أعلنت الهدنة في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ وما اقترن بها من بيان « وودر ولسون » رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية عن حق الشعوب في تقرير مصيرها ، حتى تحرك صفوة من الوطنيين للعمل والسعي .

وقابل ثلاثة منهم ، هم سعد زغلول و علي شعراوي وعبدالعزيز فهمي ، المعتمد البريطاني حينئذ سير ريجنالد وينجت ، وجرت بينهم وبينه مناقشة طويلة ، دلت على حقيقة نيات البريطانيين كما دلت في الوقت نفسه على تصميم الجبهة الوطنية على مطالبها .

ووضح من هذه المقابلة ان الامر ليس بالسهولة التي تصورها البعض غداة انتهت الحرب . وكان على الأمة أن تتهيأ لنضال طويل مرير ، واعتقلت السلطات العسكرية سعد زغلول واسماعيل صدقي ومحمد محمود وحمد الباسل

فكان هذا الاجراء بداية الاشتعال القوي الشامل في طول مصر وعرضهـا . وكانت ثورة ١٩١٩ .

ولاشك ان الاسباب التي أدت الى قيام هذه الثورة متعددة . واذا كـان المحتلون المستعمرون وغيرهم ممن لا يجيدون فهم قوة الشعوب ولا انتفاضاتها قد تولتهم الدهشة وأخذوا يسائلون انفسهم عن العوامل التي أدت الى قيام هذه الثورة على الرغم من أن الاحتلال نظـم الادارة وعمل على توفير مياه الري ، وأنقذ الفلاحين من ظلم « الباشوات » وجعل لمصر ما يمكن أن يسمى مظهر الدولة الحديثة ، فان العارفين بموجات الشعـور الوطني لم تدهشهم الثورة ولا اتساع نطاقها وان كان الكثيرون ممن يسارع اليأس الى قلوبهم كانوا قد ظنوا ان الاحتلال قضى على الروح الوطنية وشتت جموع المكافحين .

لا ينبغي اذن ان نفعل ما فعله الكتاب الاجانب وغيرهم ، ونسأل ونحلل الأسباب التي أدت الى ثورة سنة ١٩١٩ ، فانها هي الاسبـاب التي تجعل كل وطن مستعبد يهفو لنسمات الحرية ، وكل بلد محتل يعمل لكي يصبح له الكيان المستقل والشخصية التي لا تعتمد على قوة أجنبية . ولا تفسير للثورة غير هذا بدليل الشعار الذي اتخذته لها ، وهو « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » .

ومن المؤكد انها لا ترتد لأسباب اقتصادية فقد كانت البلاد في رخاء . ومن المؤكد أيضاً أنهـا لا ترتد الى الوضع الاجتماعي في البلاد من قيام طبقة غنية قليلة العدد وطبقة كثيرة العدد معدمة أو تكاد ، فان الوعي الاجتماعي لم يكن قد نضج في البلاد ولم يكن شيء من هذا أو يقرب منه موضع بحث أو جدل أو دعوة الى الاصلاح .

كل مـــا في الأمر أن الحركة الوطنية التي اضطرت للخمود قليلاً بسبب الحرب ، قد استيقظت حينما وضعت الحرب أوزارهـا وحينما أحس الشعب بأن العالم يتطور ، ومما زاد في الأمل وشجع عليه البيان الذي أسلفنا الاشارة اليه ، وهو بيان رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية ، والذي جاء فيه أن تنظيم العالم في المستقبل سيقوم على حق تقرير المصير .

وكان هدف الثورة واضحا لا غموض فيه . كان الحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان استقلالا مجردا عن التبعية لتركيا أو الرضاء بأي نفوذ بريطاني أو أجنبي آخر . وعندنا ان الفكرة المصرية استقامت بقيام ثورة سنة ١٩١٩، وان الحركة الوطنية بلغت نضجها الكامل . فقد كان الاستقلال الذي طالب به زعماء ثورة سنة ١٩١٩ استقلالا سياسياً كاملا مستندا الى الوعي القومي في أقوى مظاهره، وليس الى الوعي الديني. وكان مطلباً لاصلة له بدولة الخلافة أو تأثر بها أو انفعال معها .

ومن هنا كان طابع الثورة الواضح في تقوية الكيان المصري ، واظهار الشعب بمظهر الوحدة السياسية المتكاملة فكان الاخاء بين الهلال والصليب ، وكان الاتحاد المطلق في الجهاد والتضحية والفهم بين المسلمين والاقباط ، وكان امتزاج السعي للاستقلال والجهاد في سبيله بين عنصري الأمة دون تفريق .

ولم يعرف في حركتي عرابي ومصطفى كامل ان كان أحد من الأقباط في زعامتها ، ولكن رأى الناس في ثورة سنة ١٩١٩ كبار الأقباط بين زعماء الثورة، بل وجدوا ما هو ابلغ واعظم ، وجدوا ان الاثيرين عند زعيم الثورة كانوا في كثرة من الأحيان من بين الأقباط .

وهذا تطور خطير وعميق ودفعة الى الامام وكسب ليس بعده كسب للقومية المصرية واليقظة المصرية ، فلم يعد الجهاد الوطني جهاداً دينياً ، ولم يعد مقصوراً على المسلمين بحسبانهم مسلمين ضد الانجليز بحسبانهم جنساً يدين بدين آخر . ولم يعد اعتماداً على دولة الخلافة ولا ميلا لها وانحرافاً نحوها ، وانما أصبح جهاد المصريين بحسبانهم شعب له جنسيته وتقاليده ، وتاريخه ، المصريين مهما تكن عقائدهم ، ويكن الدين الذي ينتمون اليه .

وقد دهش المحتلون من هذا التطور العجيب العميق ، ولم يفهموه على حقيقته ، وحسبوا ان ثورة سنة ١٩١٩ ثورة ليست عميقة الجذور ، وان من السهل اطفاؤها . وأكثر ما غاظهم هذا الاتحاد بين المسلمين والاقباط ، وهذا

المظهر الجديد الذي اتخذه البعث الجديد ، حينما نادى الكل بالاستقلال التـام عن تركيا وبريطانيا .

وحار المحتلون في فهمها ، والتمسوا لها من الاسباب كل سبب إلا السبب الاصيل لها . ولعلهم كانوا يعرفونه ولكنهم تجـاهلوه . وراحوا يقولون ان هذه ثورة « الغوغاء » وان أصحاب المصالح الحقيقية لا صلة لهم بها ، بل انهم يؤيدون الاحتلال وقالوا بل هي ثورة « الافندية » من أجل الوظـائف . وقالوا انها ثورة تعصب ديني وان سعد زغلول زعيم مشعوذ ، عرف كيف يسيطر على الغوغاء .

وقد انهار كل سبب من هذه الاسباب ، وسقط كل ستار من هذه الأستار . فقد انضم الى الثورة وظاهرها كبار الملاك الزراعيين وانضم اليهـا التجار والأعيان والموظفون والطلاب وكل طبقة من طبقات الشعب . واتحد المسلمون والأقباط . وخطب علماء الأزهر في الكنـائس ، وقساوسة الكنـائس في الأزهر . وحدث ما هو أكثر من ذلك ، حدث أن أيد الثورة عدد كبير من الامراء .

وقد سبق ان اشرنا الى القوى المتصارعة على مسرح السياسة المصرية عند بداية الاحتلال . وعلينا ان نوضح هنا ما طرأ على هذه القوى بعد قيام ثورة سنة ١٩١٩

أما الشعب فقد ازداد قوة بعد قيـام الثورة ، وأثبت أنه لم يمت ، وان الوهم الذي بدر الى ذهن السراي والاحتلال كان باطلاً من الباطل .

وقد أزعجت هذه اليقظة المحتلين أكثر مما أزعجت السراي . فكان موقف الاحتلال واضحاً مفهوماً ، وهو مقاومة الثورة اذا استطاع الى المقاومة السبيل ، ومهادنتها والتحايل عليها وتوجيهها الى مسارب أخرى ، اذا لم تسعفه المقاومة المباشرة الصريحة .

أما السراي فكان موقفها من الثورة محوطاً بالغموض والشك . وقد وجدت

فيها وسيلة لاضعاف سلطة دار المعتمد البريطـــاني ، ولكن هل السلطة التي ستخسرها دار المعتمد البريطـــاني ستكسبها السراي أم ان الشعب هو الذي يكسبها ؟

لو كان واضحاً في ذهن السراي ان الكسب لها، لما كان هناك سبب للتردد في الانحياز الى الثورة انحيازاً ظاهراً ، ولكنها كانت في ريبة من الأمر، فهي تعرف أن الشعب لا يجاهد من أجلها ، ولكن من أجل نفسه ، وهي تعرف أن الشعب ينظر اليها كأداة في يد المحتل أو سلطـة مستظلة بظله . فالحركة الشعبية في الواقع موجهة ضدهما معاً .

ومن هنــا كان الخوف والقلق الذي ساور القصر والجالس فيه حينئذ وهو السلطان فؤاد . ومن المسلم به ان القصر في جميع أدوار تاريخه كان يريد تجميع السلطة في يديه ، وانه كان يضيق بالاحتلال لأنه ينزع منه بعض هذه السلطة أو كلها . وقد ازداد موقفه حيرة وازداد شعوره قلقاً، وانبهمت عليه المسالك فتخبط : أينحاز الى الثورة وقد تأكله بعد أن تفرغ من الانجليز ام ينحاز الى الانجليز وهو يراهم أقسى عليه ، ويرى موقفهم من الموجـة الشعبية ليس ثابتاً ولا مستقراً ، فهم تارة يشتدون حتى يبدو كأنهم سيعصفون بالثورة عصفاً ، وتارة يلينون حتى لكأنهم يوشكون أن يسلموا لها تسليما ؟

والواقع ان القصر لم يكن في مركز يحسد عليه ،فقد سبق له ان استعدى على الشعب ، ولجأ الى البريطانيين لحمايته وهــا هو يقع بين نارين : الشعب من جديد ، ومن استنجد بهم .

وعلى الرغم من الاعتقالات والمحاكمـات العسكرية ، ومن اطلاق الرصاص على المتظاهرين ، ونفي الزعماء ، وعلى الرغم من أن الاداة الحكومية كانت في قبضة الاحتلال الكاملة ، وجيوشه منبثة في كل ركن من البلاد ، على الرغم من هذا كله ، فان الثورة لم تسكت ، وروح المقاومة لم تخمد .

مباحثات ملنر – زغلول

وفكرت الحكومة البريطانية في ايفـــاد بعثة رسمية للتحقيق في أسباب الثورة واقتراح مـا تراه لتهدئة الحالة ، وجاءت هذه البعثة برياسة لورد ملنر وحاولت جهدها أن تتصل بالمصريين ، ولكن أحداً منهم لم يجرأ على الاتصال بها ، وقال لها كل انسان ان سعد زغلول ورفاقه هم وحدهم أصحاب الكلمة ، وهم وحدهم الذين يكون معهم البحث والحديث .

وأسقط في يد المحتلين . ولم يجدوا بدا من الاتصال بسعد زغلول . وكان هـذا أول كسب شعبي للثورة ، قوى عزائم المترددين ، وأزعج من كانوا قد رتبوا سلوكهم على أساس ان الثورة فاشلة،وانها لا توشك أن تخمد أو تتوقف، ويكون مصيرها ومصير زعمائها ما كان مصير الحركة العرابية وزعمائها .

وقد أخذ على الثورة انها قبلت التباحث مع بعثة ملنر،لأن قبول التباحث معناه التسليم في بعض الحق . وليس في استطاعتنا ان نصدر حكـماً في هذا الموضوع دون أن نقدر الموقف على حقيقته وبالظروف التي كانت تحيط به في سنة ١٩٢٠ ، فـــلا بد أن نضع موضع الاعتبار حينئذ ان أمريكا كانت قد نفضت يدها من مؤتمر الصلح،وان تقرير المصير الذي نادت به أصبح أسطورة بعد اعترافها هي نفسها بالحماية البريطانية على مصر ، وان الآمال التي عقدت على انتصار الحلفـــاء تبددت ، وان خيوط السياسة الدولية بقيت في يد بريطانيا .

هذا من الناحية الدولية، أما من الناحية المحلية فقد كان الشعب على الرغم من البسالة التي أبداها وروح الفداء والتضحية التي كانت طابع ثورته ، لم تكن عناصر كثيرة منه مؤمنة ايماناً تاماً بالثورة ، وكان انحيازها لهـــا خوفاً أو طمعاً ، ثم كانت هناك السراي ، وموقفها – كما قدمنا – لم يكن واضحاً كل الوضوح .

ومهما يكن من أمر فقد كان قبول زعمـاء الثورة للتباحث مع لجنة ملنر

ايذاناً بأن الحركة الوطنية اتخذت أو قبلت أن تتخذ المباحثات أو المفاوضات وسيلة للحصول على حقوق الشعب ، وقبلت أن تعتنق مبـدأ التدرج في الحصول عليها .



عدلي يكن

ولم تنجح مباحثات ملنر واضطرت الحكومة البريطانية ان تصدر تصريحاً من جانب واحد في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، أعلنت به الغـــاء الحماية البريطانية على مصر ، وتهيئة البلاد للحكم الدستوري مع الاحتفاظ بأربع نقط لمباحثات مقبلة ، وهذه النقط الأربع هي . قناة السويس والدفاع عن مصر ، حمـاية المصالح الاجنبية ، وحماية الاقليات ، السودان .

ولم تقبل البلاد هذا التصريح وقاومته مقـاومة عنيفة . وشن عليه الوفد بزعامة سعد زغلول حملة واسعة النطاق ، ولكن السلطات الرسمية أخذت في تنفيذه . وشكلت لجنة لوضع الدستور . وتم وضعه في ابريـــل سنة ١٩٢٣ وأجريت الانتخابات البرلمانية الاولى في سنة ١٩٢٤

حزب الاحرار الدستوريين

وفي أواخر سنة ١٩٢٢ الف حزب الاحرار الدستوريين برياسة عدلي يكن وجمع عددا من كبار المصريين ــ أكثرهم من أعضاء حزب الأمة القديم أو من ابنائهم وذويهم منضما اليهم فريق من المثقفين المتحررين. وهكذا استمر الخط الذي بدأه حزب الأمة، واستمر بآرائه القديمة مع تعديل اقتضاه تغير الظروف وقيام ثورة سنة ١٩١٩

واستقبل الحزب من جمهور الشعب بالاستقبال نفسه الذي كان حظ أبيه الروحي حزب الأمة، في سنة ١٩٠٧: الوجوم والاستنكار الذي بلغ حد الرمي بالخيانة ولد الحزب ميتا من الناحية الشعبية ، ولكن الشخصيـات الكبيرة التي


محمد حسين هيكل

انضمت له أو عاونته أو انحازت اليه بتفكيرها وانتصارها ، جعل الناس يتوقعون له دوراً مهماً في السياسة المصرية . وكان من أعضاء الحزب أو مؤسسيه أو انصاره محمد محمود ، ومدحت يكن ، واحمد حشمت ، ومحمد محب ، وحسن عبد الرازق ، ويوسف اصلان قطاوي ، وعباس الدرمللي ، والشريعي ، ومحمد نافع ، والسيد أبو علي ، والهلباوي ، وعبد العزيز فهمي ، ولطفي السيد وتوفيق دوس ، ومحمد علي علوبة ، والسيد البكري ، والشيخ بخيت ، والدكتور هيكل وغيرهم .

وقد جاء في برنامج الحزب السعي لاستكمال استقلال مصر استقلالا فعليا ، وانهاء الاحتلال البريطاني ، وتأييد النظام الدستوري ، والسعي في ترقية شأن الهيئات النيابية المحلية والدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية اسباب قدرته وعمله ، فلا تقيد حريته الا في مصلحة خاصة لا صارف عنها الخ ..

ويلاحظ الانسجام أو التوافق بين مبادىء الحزب الجديد ، وما كانت جريدة الأمة تدعو اليه من تنمية حرية الفرد ، كما يلاحظ ما جاء في برنامج الحزب من الاستمرار في العمل لاستكمال استقلال مصر استقلالا فعليا ، وهو ما يشعر بأن الحزب يرى ان ما جاء في تصريح ٢٨ فبراير استقلال أو شيء يشبهه ، وأن ما يجب السعي له هو استكمال الاستقلال .

واذا تجاوزنا عن نصوص البرنامج ، لاحظنا أن الشعب ، بصفة عامة — قابل الحزب بروح سيئة وسوء ظن لا مزيد عليه ، ورأى في المنظمة الجديدة هيئة معاونة للإحتلال وطعنة موجهة للثورة .

ومما زاد في سوء استقبال الناس للحزب الجديد ، أن تأليفه تم وسعد زغلول وصحبه مبعدون خارج البلاد . ولم تمض سوى أيام قلائل ، حتى وقع حادث اعتداء اليم على المرحومين حسن عبد الرازق واسماعيل زهدي بينما كانا

خارجين من دار الحزب بشارع المبتديان .

ويمكن بشيء من الملاحظة الدقيقة والتحليل العميق للموقف أن نحدد القوى السياسية التي كانت تعمل على المسرح في ختام سنة ١٩٢٢ كما يلي :

الوفد — ويضم الجمهرة الكبرى من الشعب ، يقف في وجه تصريح ٢٨ فبراير والمحتلين والسراي .

الاحرار الدستوريون — وحزبهم يضم كبار الملاك وبعض المثقفين على نحو ما كان حزب الأمة . ويقف كما كان يقف الحزب القديم ، موقف الاعتدال من المحتلين وموقف العداء الظاهر أو المستتر حسب الأحوال من السراي ونزعتها الى الاستبداد .

الانجليز — وموقفهم هو اضعاف شوكة الحركة الوطنية وتشجيع العناصر المعتدلة واستخدام السراي بقدر ما تسعفهم الظروف لتحقيق أغراضهم .

ويلاحظ ان خط الحركة الوطنية لم يتغير في جوهره عما كان عليه في حياة مصطفى كامل . فالجمهرة الغالبة من الشعب التي كانت تتحمس لمصطفى كامل انتقلت بتحمسها لسعد زغلول .

وكبار الملاك وصفوة المثقفين ثقافة غربية ، وهم الذين الفوا حزب الأمة انتظم جمعهم في حزب الاحرار الدستوريين .

المطلبان الأساسيان

وظل المطلبان الاساسيان للشعب هما المطلبان الاساسيان له قبل الحرب العالمية الأولى ، ونعني بهما الاستقلال والدستور . والأول موجه الى المحتلين ، والثاني موجه الى السراي ، وكلاهما — على كل حال — مكملان أحدهما للآخر . ولا يعقل أن يطلب الشعب الاستقلال ثم يرضى بأن يحكم حكماً استبدادياً . والطبيعي أن يسترد حقه في السيادة استرداداً كاملاً من وجهتيه الخارجية والداخلية .

ولا بد من اظهار الفرق بين تصوير الوفد ممثل الشعب لفكرة الدستور ، وتصوير الأحرار الدستوريين لها فكلاهما كانا على اتفاق في المطالبة بالدستور ، الا أن الوفد كان يريد الدستور معلياً اعلاء تاماً لكلمة الشعب وارادته منصرفاً الى التعبير عن هذه الارادة واشتراك الجميع فيها دون أن يكون الاشتراك في توجيه سياسة الأمة مشروطاً بشرط من مال أو ثقافة أو مصالح ، بل نابعاً أصلاً من مجرد الوجود على الأرض المصرية والانتماء الى الشعب المصري ، بينما كان الأحرار الدستوريون ، يرون أن الاشتراك في الانتخاب وظيفة وليس حقاً . ومن ثم لا بد من اشتراط شروط لها تتعلق بالمركز الاجتماعي وتمثيل المصالح .

وكان هذا الافتراق في الفهم طبيعياً ، فالوفد ، وهو ممثل الكتلة الشعبية الغالبة ، واثق من أن كل سلطة للشعب سترتد اليه ، بينما كان الأحرار الدستوريون فريقاً من كبار الملاك أو كبار المتعلمين : الأولون منفصلون انفصالاً طبقياً عن بقية الشعب ، والآخرون منفصلون عنه انفصالاً ذهنياً .

وهذه الملاحظة يجب أن تقر في أذهاننا ، لأنها طبعت فيما بعد كل ما وقع في الحياة المصرية من صراع دستوري وكل ما عرقل أو أدى الى عرقلة النمو الدستوري للشعب .

ثم ان هذا الفهم الدستوري الذي ارتآه الاحرار الدستوريون أوجد شيئاً من التقارب بينهم وبين السراي التي كانت تكره بطبيعتها كل توسيع في سلطة الشعب . وبعد أن كانت السراي في أول الاحتلال تكره هذه الطبقة كراهية مطلقة ، اضطرت في بعض الاحيان الى ان تتحالف معهم ضد الكتلة الغالبة في الشعب لما أوضحنا من اتفاق المصالح .

على أن هذا الاقتراب الموسمي بين السراي والاحرار الدستوريين لم يكن أبداً دليلاً على انهما أصبحا قوة واحدة ، فالواقع ان الافتراق القديم العريق الذي بدأ بينهما منذ قام الاحتلال، ومنذ نشأت هذه الطبقة ظل كما هو . وكل

ما في الامر أنه حينما كانت الموجة الشعبية تطغى، كان الاحرار الدستوريون يرون ان مصالحهم أصبحت في خطر ، ومن ثم كانوا يلجأون الى السراي التي كانت ترحب بهم، وترى انها تستطيع بمعاونتهم أن تبطش بالحركة الوطنية .

فاذا تجاوزنا مطلب الدستور الى المطلب الآخر ، وهو الاستقلال ، رأينا ان الفرق بين الاحرار الدستوريون والوفد كان فرقاً جوهرياً أيضاً . فالوفد الذي يمثل الشعب كان يطلب الاستقلال على أنه القضاء التام على النفوذ البريطاني والتخلص من الاحتلال بكل مظـاهره وآثاره . واذا كان قد قبل التباحث أو المفاوضة بينه وبين البريطانيين فقد كان هذا القبول اضطراراً لما يراه من وجود قوى – يصعب تجاهلها – لا تريد الاستقلال ، ولما يراه من عدم اكتمال النضج والوعي في الشعب للدرجة التي تمكنه من طرد المحتلين دفعـة واحدة .

أما الاحرار الدستوريين فكانوا يرون ان التعـاون مع البريطـانيين هو السياسة المثلى ، فانه في الاستطاعة عن طريق هذا التعـاون بلوغ الاستقلال المنشود شيئاً فشيئاً ، متى نضج الشعب واستقـام أمره في التعليم والسياسة والصحة وما اليها من مظاهر التقدم .

واتباعاً لهذه السياسة ، أو لهذا الفهم للاستقلال والعلاقة بالمحتلين ، قبـل الاحرار الدستوريون تصريح ٢٨ فبراير أو بتعبير أصح سعوا للحصول عليه ، وعدوه خطوة كبرى في سبيل اعداد الشعب للاستقـلال وتدرجه في طريق النضج الدستوري .

وهكذا افترق التياران ، وتباعد ما بين الاتجاهين ، وأصبحت السياستان بعض ما يضطرب على المسرح السيـاسي المصري بصورة أو أخرى : الأولى تمثل الاتجاه الغالب في الشعب ، والثـانية تمثل الاتجاه الغالب بين طبقة كبار الملاك وبعض المثقفين ، ولا تلقى من الشعب الا السخط والاستنكار .

اضمحلال الحزب الوطني

أما الحزب الوطني القديم الذي أنشأه مصطفى كامل وتزعمه من بعده محمد

فريد ، فقد ضعف بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ضعفاً شديداً ، وحينما ألف الوفد وقام سعد زغلول ورفاقه يدعون دعوتهم، انحازت اليهم الجمهرة الكبرى بحيث لم يبق من أنصار الحزب الوطني الا فئة قليلة من أنصاره القدماء الذين عاصروا مصطفى كامل واستهواهم براعة جهاده وجرأته .

أما فيما عدا ذلك فلم يكن للحزب الوطني ، حينما قام الوفد بدعوته أثر يذكر في الرأي العام . ولم يكن هذا انكاراً منه لجهاد مصطفى كامل وحزبه أو انصرافاً عن المبادىء التي نادى بها ، ولكن تغير الظروف ، وقيام الحرب العالمية الاولى كانا فاصلاً حجب الحزب الوطني فترة طويلة من الوقت عن الرأي العام ، ووجود شخصية قوية مسيطرة كشخصية سعد زغلول، كل ذلك أضعف الحزب الوطني، أو أدى الى ما يشبه القضاء عليه كعنصر مسيطر على السياسة المصرية .

وعندنا أن ما وقع لم يكن اضعافاً للحزب الوطني أو قضاء عليه، ولكنه كان في الواقع خطاً واحداً سارت فيه كتلة الشعب أولاً تحت زعامة مصطفى كامل ، وثانياً تحت زعامة سعد زغلول ، بدليل أن الكثيرين ممن ألفوا الوفد وتزعموه كانوا من أشد أنصار الحزب الوطني تحمساً وقربا من زعيمه .

وكان من مقتضى هذا الوضع أن ينطوي الحزب الوطني في الوفد ، ولكن الذي حصل شيء آخر. فبينما انطوى أنصار الحزب في الدعوة الجديدة، آثر فريق من زعمائه أن يحتفظوا بتشكيلهم القديم ، وان يحيوا دعوتهم القديمة مذكرين بأمجاد مصطفى كامل ومحمد فريد وتضحياتهما وتضحيات أعضاء الحزب حينما قامت الحرب ، ونفي أو شرد الكثيرون منهم .

ولكن جهدهم لم يكتب له التوفيق . وظل أنصار الحزب الوطني في تضاؤل مستمر ، وظل أنصار الوفد في تزايد مستمر . ومع ذلك فان زعماء هذا الحزب ظلوا واقفين في الميدان ، مؤثرين أن يحيوا تراث مصطفى كامل ومحمد فريد

ولم يكن لهم تأثير يذكر في مجرى السياسة ولا في تحويل التيارات الشعبية أو توجيهها ، بل انهم مع الوقت انضموا الى أحزاب الاقليات ، وكانوا بعض الادوات التي أضعفت الحياة الدستورية وعجلت بانهيارها .

وما من شك في أنهم لم يقصدوا ان يفعلوا ذلك، ولكن طبيعة وضعهم ، كحزب يشعر أنه أحق من الوفد بقيادة الرأي العام وانصراف الناس عنهم على الرغم من ذلك ، جعلهم ، من حيث كانوا يشعرون أو لا يشعرون ، يتفقون مع سائر الاحزاب الصغيرة في عداوة الوفد ومحاولة التخلص منه . وقد أدى بهم هذا الشعور الى الاندفاع في أغلاط، زادت من اضعاف موقفهم في الرأي العام ، ولم تمكنهم مما كانوا يريدون الحصول عليه ، وهو استرداد القيادة الشعبية .

وعلى الرغم من أن الحزب الوطني كان لديه ما يعارض به دعوة الوفد ، وعلى الرغم من أن مطلبه كان الجلاء الكامل، بينما كان الوفد يقبل المباحثة والمفاوضة فقد ظل التأييد الشعبي الكامل للوفد . ولا تفسير لذلك الا أن الحزب الوطني فقد روح الكفاح كما فقد في الوقت نفسه القيادة القوية المسيطرة. ثم لا بد أن نضع أمام أعيننا موضع الاعتبار عاملا آخر ، كان شديد التأثير في تحويل تيار الرأي العام الى الدعوة الجديدة، ذلك ان الوفد كان يمثل الدعوة الى الاستقلال السياسي بمفهومه الحديث البعيد عن الدين والتيارات الدينية ، بينما اقترن الحزب الوطني في أذهان أنصاره بالخلافة والاسلام وما اليهما من تيارات واتجاهات .

ثم لا ينبغي أن نقلل من عامل نفسي آخر ، وذلك هو النجاح الباهر التام الذي أحرزه الوفد غداة اعتقال زعمائه، مما حمل المترددين والمتشككين على الانحياز اليه ، ثم ان ما عمد اليه من توحيد الهلال والصليب وما نحا به في دعوته من اخاء بين عناصر الأمة، جعل الكل يهوون اليه بأفئدتهم وقلوبهم .

لا تفسير اذن لاضمحلال الحزب الوطني وتدهور دعوته غير التفسير المادي المرتد الى حكم الزمن وتغير الظروف واختفاء القيـادة القوية . وقد ضاعت كل الجهود التي بذلت بعد ذلك لاحياء الحزب الوطني هباء ، فظل في عزلة عن الرأي العام ، غير منفعل به ولا متفاعل معه .



إعلان الدستور

وفي أبريل سنة ١٩٢٣ أعلن الدستور ، وبدأت الحكومـــة في اتخاذ الاجراءات المعتادة للانتخابات وتهيأت الاحزاب القائمة حينئذ لخوض المعركة وهي الوفد والاحرار الدستوريون والحزب الوطني . وكان الوفد قد عـارض تصريح ٢٨ فبراير وحمل عليه حملة قاسية ، وكان من مفهوم هذه الحملة أن يستمر على استنكار التصريح ومـا ترتب عليه ، وخاصة أنه حمل حملة شديدة على لجنة الثلاثين التي أعدت الدستور ، ووصفها بأنها « لجنة الاشقياء » .

وكانت نظرية الوفـد أن الدستور ، وهو أب القوانين ، وحامي الحقوق والحريات ، يجب أن تضعه جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً ، وبذلك لا يكون منحة من أحد أو عرضة للعبث والتعديل .

ولما صدر الدستور انتقده الكثير في مواضع متعـــددة ، ولكن هذه الانتقادات لم تتجاوز النشر في الصحف أو الخطابة في المجتمعات . وفهم أن الوفد سيشترك في الانتخابات . وكان هذا الموقف من جانبه سبباً في حملة من الاحرار الدستوريين عليه ، اذ قالوا كيف يستنكر الوفد التصريح والدستور ، ثم يشترك في تنفيذهما ؟

وقد رد سعد زغلول على ذلك رده المشهور « ان الاستنكار شيء والتنفيذ شيء آخر » .

وتولت وزارة يحيى ابراهيم اجراء الانتخابات ، ودخلتها الاحزاب التي أشرنا اليها وفريق كبير من المستقلين ، وجرت في جو مشبع بالحرية الكاملة ، ولم يسمح لأحد من رجال الادارة أو غيرهم بالتدخل .

واكتسح الوفد المعركة اكتساحاً لم يسبق له مثيل . وجاءت النتيجة مفاجأة لكل المراقبين السياسيين : وعلى الرغم من أن الانتخابات جرت على درجتين، فان المرشحين الوفديين فازوا في أكثر الدوائر ولم يتح للاحزاب الأخرى أن تحصل على غير مقاعد محدودة العدد،لا تتجاوز في مجموعها عشرين دائرة من ٢١٦ .

وكانت هذه الانتخابات بمثابة حكم أصدره الشعب على القيم الحقيقة للاحزاب، والقوى التي تقدمت تلتمس ثقته.وبدا أن الحزب الوطني لا أنصار له تقريباً ، وفيما عدا بضع دوائر فاز فيها أشخاص من ذوي المكانة الخاصة ، لم يكتب له النجاح الحزبي بمعناه المفهوم .

وكذلك كان حظ حزب الاحرار الدستوريين،فعلى الرغم من أن أعضاءه ومرشحيه كانوا من كبار الملاك الذين تدين لهم مساحات كبيرة بالتبعية والولاء الشبيه بالولاء الاقطاعي ، فان الحزب لم يفز بغير بضعة عشر كرسيا .

وهكذا تركزت كتلة الشعب تركيزاً ظاهراً في الوفد وزعيمه سعد زغلول. وكان البرلمان الأول الذي عقد في سنة ١٩٢٤ أول مظهر نظامي لبروز سلطة الشعب كقوة مؤثرة في الحكم ، بل كالقوة الوحيدة التي لها حق الحكم . وكان هذا تطوراً عميقاً دل على أن الشعب نما نمواً كبيراً ، وأضحى على الرغم من كل القوى التي حاربته ووقفت دونه ، القوة الأولى المرهوبة الجانب .

ولكن هل كان كذلك حقاً ؟

من حيث الواقع الظاهر، نعم. ومن حيث نص الدستور، نعم. ومن حيث دعوة زعيم الاغلبية سعد زغلول لتولي الحكم : نعم .

ولكن من كال التحليل للموقف أن ننظر فيا وراء هذه المظاهر، ونسأل هل استرد الشعب سلطته الفعلية حقا بقيام الدستور، واجراء الانتخابات حرة من كل ضغط، وهل أصبح كل شيء ممهداً لحكم سليم صحيح، قوامه الشعب ؟

كانت سلطة الاحتلال قائمة ممثلة في المندوب السامي البريطاني وجنده وضباطه ومعداته ومدافعه المثبتة في كل ركن في مصر حينئذ .

وكان هناك هذا العدد من الموظفين البريطانيين يلون مناصب ذات خطر ويستندون فيها لا الى القوانين واللوائح التي تحدد اختصاص وظائفهم، ولكن الى القوة الناتجة من قيام الاحتلال ووجود المندوب السامي البريطاني والتحفظات التي وردت في تصريح ٢٨ فبراير .

وكانت هناك طبقة كبار الملاك من المصريين الذين فشلوا في الانتخابات أو نجحوا على حد سواء. ولكنهم شعروا أن سلطتهم التقليدية في قراهم وأطيانهم قد اهتزت اهتزازاً شديداً، وان الفلاحين الذين كسبوا حق الانتخاب سيصبحون قريباً، ان لم يكونوا قد أصبحوا أقل ليونة وأكثر استعصاء، ومن ثم نظروا الى البرلمان والدستور بريبة وخوف، وتوجسوا في اشفاق مما يمكن أن يخبأه المستقبل من تطورات جديدة .

وكان هناك طائفة من الموظفين المصريين رقوا في عهد الاحتلال وبلغوا مناصبهم الكبيرة تحت كفالته وفي ظل خلقه وتربيته. ولم يكن هؤلاء الموظفون مؤمنين بالحركة الوطنية ولا منفعلين بها، بل كانوا على النقيض من ذلك واثقين أن السلطة الفعلية للاحتلال، وان قيام البرلمان واجراء الانتخابات واعطاء الحكم لزعيم حزب الأغلبية، كل أولئك ليس إلا تمثيلية لا حقيقة لها .

وكانت هناك السراي التي ضاقت بالدستور يوم أصدر، وضاقت بالدستور يوم نفذ ، وضاقت بالدستور يوم جاء الى كرسي الحكم بالوفد وزعيمه سعد زغلول. وكانت تشعر أن قوة الشعب التي استهانت بها أصبحت حقيقة واقعة ومن يتابع تحليلنا للموقف منذ بدأ الاحتلال ، يدرك أن السراي واجهتها أزمة جديدة ، أو قل دخل في حسابها هم جديد ، هو هذا البرلمان وهذه الوزارة التي لم تعين اعضاءها كما اعتادت أن تفعل ، سواء برضائها الكامل أو خضوعا لرأي البريطانيين .

كانت تتنازع السلطة مع دار المعتمد البريطاني أولا ثم مع دار المندوب السامي بعد ذلك .

وها هو عنصر جديد قد طرأ على الموقف ، وأصبحت الكرة بين الاقدام الثلاث يتقاذفونها كل حسب قدرته ومهارته ، وحسب الظروف واحسانه الانتفاع بها .

وكان هناك أخيراً هذا الفريق من المثقفين الذين لم يكتب لهم النجاح في الانتخابات ، لأنهم لم يكونوا من انصار الوفد ، ولا من المقربين للشعب ، اما استعلاء بارستقراطيتهم الفكرية أن تمتهن بين ناخبين جهلاء ، واما لاعتقادهم ان النظام الدستوري الواسع المدى لا يصلح لمصر .

هذه القوى العديدة كانت كلها تعمل ضد الدستور والبرلمان وسلطان الشعب ، وكانت ادوارها مختلفة واهدافها متباينة ، ولكنها اتفقت في قليل أو كثير ، على الكيد للبرلمان الجديد ولرئيس الوزارة الجديدة .

فهل كان الشعب قادراً ان يقف في وجه كل هذه القوى، وان يسير بسفينة الدستور والبرلمان دون أن يتعثر أو يسقط ؟

وهل كانت الحكومة البرلمانية الأولى في مصر مستطيعة أن تحارب في كل هذه الميادين مطمئنة الى قوى الشعب وصبره وكفاحه وايمانه ؟ .

مهما يكن من أمر ، فقد بدأت حكومة سعد زغلول ، والذين لا يعرفون

التيارات الخفية التي أسلفنا الاشارة اليها واثقون أن الأمر استقام للشعب ، وان الاحتلال سينتهي، والسراي ستخضع والمترددين والخائفين سيغرقهم موج الشعب الطاغي ، أما الذين كانوا يعرفون هذه التيارات ويدركون من أمرها حقيقته ، فقد اشفقوا من المستقبل وأحسوا أن التجربة قاسية مرة ، وان استقرار النظام الدستوري في حاجة الى كفاح طويل . وان ما ورد فيه من أن « الامة مصدر السلطات » لا يزال في حاجة الى تأييد وتثبيت وتقوية واقرار في الاذهان، لا أذهان الشعب، ولكن أذهان الكارهين لسلطة الشعب أو من ستفوت عليهم مصالح مادية أو جاه ونفوذ .

وزارة سعد زغلول

تألفت وزارة سعد زغلول في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ ، ولأول مرة في تاريخ مصر الحديث، يلي منصب الوزارة أشخاص من صميم الشعب ومن أبناء الفلاحين دون أن تكون لهم شارات ولا سمات مما اعتادت السراي أن تشترطها فيمن يلون مناصب الوزارة . وليها مرقس حنا ، ونجيب الغرابلي ، ومصطفى النحاس ، وفتح الله بركات ، فضلاً عن أن رئيسها وهو سعد زغلول فلاح من صميم الريف .

ولا نتابع أعمال وزارة سعد زغلول بالتفصيل . ولكننا نلاحظ بصفة عامة أنها سارت في الحكم سيرة جديدة لم تعهد في الوزارات التي كانت تعينها سلطة السراي أو سلطة الاحتلال ، أو السلطتان معا . وأظهر ما طبع تصرفاتها حرصها الشديد على حقوقها الدستورية ازاء السراي ، وموقفها المشرب بالصرامة والتصميم ازاء دار المندوب السامي .

وأخذت الوزارة تثبت شخصيتها الوطنية واعتدادها بثقة الشعب، وتدافع عن حقوقه وحرياته مما أحفظ عليها سلطات الاحتلال والسراي ، مضافاً اليهما الفئات التي سبق أن أشرنا اليها، وقد كان دورها في كل مراحل النضال الدستوري دور التابع للسلطة البريطانية أو سلطة السراي للبطش بالشعب

وأضعاف حيويته والغض من حرياته وكرامته .

وجرت انتخـــابات الشيوخ في يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ ، ومما يسجل للوزارة انها لم تتدخل في الانتخابات على أية صورة من الصور . وينص الدستور على أن يعين خمسا الاعضاء بمرسوم ملكي وهنــــا شجر الخلاف بين الوزارة والسراي حول من له حق التعيين . وكانت الوزارة ترى ان التعيين من حقها ، استناداً الى النصوص الدستورية الصريحة من ان الوزارة هي المهيمنة على شؤون الدولة ، وان الملك لا يباشر سلطته الا بوساطة وزرائه .

وتمسك كل من الفريقين برأيه ، وقبل الملك فؤاد تحكيم البارون « فان دن بوش » النائب العــام أمام المحاكم المختلطة حينئذ . وقد أصدر فتواه بأن التعيين من حق الوزارة . وتم لسعد زغلول ما أراده ، وكان الحـــادث ، بما أحاط به من ظروف وبالنهاية التي انتهى اليها ، كسباً كبيراً للشعب ، وسابقة لها قيمتها .

ولأول مرة في تاريخ مصر ، منذ عهد الاحتلال ، اكتسب الحكم في مصر المظهر البرلماني ، وتمتعت الصحافة بحريتها ، فكان منها صحف معارضة وصحف مؤيدة . وكانت الصحف المعـــارضة تعالج ما ترى معالجته من موضوعات بكامل الحرية ، وكانت تمثل حزب الاحرار الدستوريين والحزب الوطني وبعض المستقلين ، وأصحاب المصالح ممن ضايقهم أو غض من مقامهم قيام النظـــام البرلماني .

ومما يؤسف له أن المعارضة لم تتجه في كل الأحوال الى الشعب ، بل اعتمدت على القوى الخفية المناهضة للوزارة البرلمانية . وكانت تعتقد في قرارة نفسها ان اجلاء الوزارة عن كراسيها مرهون بارادة المحتلين في المقام الأول ، وارادة السراي في المقام الثاني . وواضح ان كلا السلطتين أخذتا تضيقان بالوزارة ، لما كان من مواقفها المضادة لارادتيهما ، ولما كان من استمساكها بسلطاتهـــا وحرصها على عدم التفريط فيها . ومن هنا بدأ الجو يشحن بالغيوم .

وكما قدمنا ، كان يوجد قسم كبير من الرأي العام يعتقد أن الأمر كله بيد بريطانيا ، وان بقاء الوزارة في الحكم مرهون بارادتها ، وهذا ما شجع بعض النفعيين والانتهازيين على الكيد لها، والتقرب للسراي أو المحتلين بصورة أو أخرى . فلما قام سعد زغلول بمفاوضة مستر رامسي ماكدونالد في سبتمبر سنة ١٩٢٤ وانتهت المفاوضات بالفشل، أدرك الكل ان أيام الوزارة معدودة، ومن ثم نشطت القوى التي أسلفنا الاشارة اليها الى العمل .

أضرب الأزهريون . وعينت السراي حسن نشأت وكيلاً للديوان الملكي بغير علم الوزارة. وأحس سعد زغلول ان الأمور لا تسير كما يجب، وان السراي بدأت تسعى سعيها للتخلص من الوزارة، معتمدة على ان الانجليز قد ضاقوا بها.

وقدم سعد زغلول استقالته ، وقال أنه لا يستطيع ان يعمل في الظلام . وكان من الواضح أنه يقصد السراي ، وعرف الجميع أن المعركة قد أضحت سافرة بينها وبينه .

وبذلت مساع عديدة لكي يعدل سعد عن استقالته ، ولكنه اشترط ألا يفعل ، الا إذا قبلت السراي ألا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين أو بتعيين موظفي السراي بغير موافقة الوزارة . وكان هذا موقفاً دستورياً سليماً من جانب سعد زغلول . ومن سوء الحظ ان هذه الحقوق التي سلم بها الملك فؤاد لممثل الأغلبية البرلمانية، أعني للشعب، عاد فاستردها بسبب ضعف الحكومات التالية ، سواء لشعورها بالاعتماد المطلق على السراي ، أو كانت معتمدة على الشعب ولكن الفهم الدستوري كان مضطرباً في ذهنها ، أو مستقيماً ولكنها تحاذر العواقب إذا أغضبت السراي .. ومهما يكن من أمر فان هذه الحقوق التي حصل عليها الشعب في فجر الحياة البرلمانية ، وكان المتوقع أن تزداد وتثبت وتتسع قد ألغيت فيما بعد ، بل وحصلت السراي على حقوق أخرى ساعدت على هدم الحياة الدستورية واضعافها الى حد كبير .

مقتل السردار

ووقع في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ حادث الاعتداء على سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام ، فاهتزت له البلاد ايما اهتزاز وجرت الحوادث بسرعة مذهلة . فقد ثارت سلطة الاحتلال ، ووجهت انذاراً حمله اللورد اللنبي في مظاهرة عسكرية كبيرة الى سعد زغلول .

ومهما يكن من فظاعة الحادث ، فان الانذار بدا منقطع الصلة به ، ووضح أنه اتخذ وسيلة لاحراج القوة الشعبية واجبارها على اخلاء مراكزها . والا كيف نربط بين قتل موظف بريطاني كبير وبين المطالبة بسحب الجيش المصري من السودان واطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فدان كما كان مقرراً من قبل الى مقدار غير محدود ، والمطالبة بعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الاجانب في مصر ، واعادة النظر ، طبقاً لهذه الرغبات — في شروط خدمة الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية ، وفي الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزلوا الخدمة منهم ، والمطالبة ببقاء منصبي المستشار المالي والمستشار القضائي ، واحترام امتيازاتهما وسلطاتهما ، كما نص عليها عند الغاء الحماية ، واحترام نظام القسم الاوروبي في وزارة الداخلية ، والنظر بعين الاعتبار الوافي الى ما قد يبديه مديره العام من مشورة .

وأدى الانذار الى غايته واضطرت الحكومة الشعبية الى تقديم استقالتها، بعد أن احتلت قوة من الجيش البريطاني الجمارك ووضح ان هناك اجراءات أخرى تعسفية تنوي الاقدام عليها . وفضلا عن ذلك فقد أصدرت أمرها باخراج الجيش المصري من السودان .

وكانت استقالة وزارة سعد زغلول حادثاً هز كيان الشعب ، وصدمة اضعفت الى حد ما الاحساس بالنصر الذي سبق الى أذهان الشعب غداة دعي سعد زغلول لتولي الحكم . وتشاءم من بدر اليهم التفاؤل ، وصحت مخاوف من لم يخدعهم بريق الحوادث .

ووقف في وجه المد الشعبي الطاغي سلطة الاحتلال بما لها من قوة مادية تتمثل في جيوشها ، وسلطة السراي بما لها من حق شرعي وولاء تقليدي ، وبما تستطيع أن تصطنع من الانصار والمؤيدين ، وبرزت الى الميدان العناصر التي سبقت الاشارة اليها ، فاذا هي الى السراي تارة والى المحتلين تارة أخرى ، ولكنها أبعد ما تكون عن كتلة الشعب وما تعرضت أو توشك أن تتعرض له من محنة .

وزارة احمد زيور

ويلاحظ أن سلطة السراي انتعشت على أثر قبول استقالة سعد زغلول ، ويظهر أن سلطة الاحتلال على عادتها أرادت أن تؤدب الكتلة الشعبية ، فأطلقت الامر للسراي . ومن هنا جاء اختيار أحمد زيور رئيساً للوزارة وهو رجل مسالم للاحتلال والسراى ، مجرد موظف ارتقى حتى بلغ منصب الوزارة ، فلا شأن له بالشعب ولا شأن للشعب به .

وألف وزارته من أشخاص مختلفي الاتجاه واللون. وكان غريباً أن يكون بين أعضائها أحمد خشبة وعثمان محرم الوفديان حينئذ . أما من عداهما من الوزراء ، فكانوا طبقة من الموظفين الذين اعتادوا أن يؤمروا فيطيعوا. والذين ادخرتهم الحوادث في مصر لامثال هذه المناسبات .


أحمد زيور

كان واضحاً أن هذه الوزارة جاءت للتسليم على طول الخط أو لإنقاذ ما يمكن انقاذه على نحو ما جاء في كلمات رئيسها . وتم تنفيذ الانذار البريطاني بكل ما تضمنه ، فأعيد الجيش المصري من السودان ، وزيدت المساحة المزروعة قطناً من أرض الجزيرة وأطلقت يد حكومة السودان البريطانية في مياه النيل .

وكان على الوزارة ان تقضي على الروح الدستورية ، وأن تعمل لتأديب الشعب ، فأجلت البرلمان شهراً وعينت اسماعيل صدقي وزيراً للداخلية ، ثم عادت فحلت مجلس النواب . ودعت الناخبين لاجراء انتخابات جديدة طبقاً لقانون الانتخاب ذي الدرجتين ، وكان هذا القانون قد الغي ، واستبدلت به حكومة سعد زغلول قانوناً للانتخاب المباشر ذي الدرجة الواحدة .

ولا ريب أن مسلك وزارة زيور كان خروجاً على طول الخط عن احكام الدستور . بل ان وجودها ذاته كان هدماً لأحكام الدستور فحتى إذا تجاوزنا عن تدخل السلطة البريطانية هذا التدخل المزري ، والتمسنا لها العذر بأنها سلطة احتلال أجنبية ، فلسنا نعرف كيف نلتمس العذر لفريق من المصريين يلون الحكم ، وهم يعرفون ألا سند لهم من الشعب ولا من البرلمان .

ومن سوء الحظ أن هذه الظاهرة تكررت فيما تلا من وزارات وقام من حكومات ، وكانت من أسوأ الظواهر التي عجلت بالانهيار الدستوري ، وزعزعت ايمان الأمة بجدوى النصوص الصريحة القائلة بأن الأمة مصدر السلطات. ولكن تفسير هذه الظاهرة التي بدت في الحياة المصرية بوضوح شيء ممكن . فان عناصر عديدة من الشعب، ومحسوبة عليه، سبق أن أشرنا اليها، لم تكن راضية عن الحكم الدستوري أو متحمسة له ، اما عن كره طبيعي لهذا النظام أو عن يأس من الانتفاع به بسبب انصراف الشعب عنهم .

ويـــلاحظ أن السراي ، حينما عينت زيور رئيساً للوزارة ، لم يتجه في تشكيل وزارته الى الانتفاع بالاحرار الدستوريين — وهم حينئذ أبرز الخصوم الظاهرين للوفد ولسعد زغلول — وهذا يدل على أنها كانت ترجو أن تكون مطلقة اليد ، تملي ارادتها الخاصة ، وارادتها الخاصة لم تكن لترضى أو تقبـل أن تتعاون مع الاحرار الدستوريين ، ولكنها اضطرت بعد تشكيل الوزارة بقليل ، وحينما انتوت اجراء انتخابات جديدة الى تعيين اسماعيل صدقي وزيراً للداخلية ، وهو حينئذ من أقطـاب الاحرار الدستوريين ، أو من أصدقائهم المقربين على أضعف تقدير . غير أننـا نرى أن تعيينه في هذا المنصب لم يكن إعلاناً لرضاء السراي عن الأحرار الدستوريين أو قبولها التعاون معهم ، بقدر ما كان اختيـاراً شخصياً لرجل عرف بالمقـــدرة الادارية وبكراهيته للوفد والحركات الشعبية . ومثل هذه الكفايات مطلوبة في الانتخابات التي يراد منها أن تأتي بنواب غير من أتت بهم انتخابات سنة ١٩٢٤ .

انتخابات سنة ١٩٢٥

والذي يـــدل دلالة قاطعة على أن السراي لم تكن لتعتمد على الأحرار الدستوريين أو تطمئن اليهم ، انها أوعزت في يناير سنة ١٩٢٥ بانشاء حزب جديد اسمه «حزب الاتحاد» وعرف الكل ان الحزب الجديد هو حزب السراي ، ولم يجد بطبيعة الحال أية استجابة من الرأي العام ، بل وجد على النقيض من ذلك، انصرافاً مراً . وانتهى به الحال الى أن أصبح مؤلفاً من بعض الموظفين والضباط القدماء، منضماً اليهما فريق ضئيل من الأعيان والتجار ذوي المصالح والثراء .

وأجريت الانتخابات الجديدة ، ودخلهـــا الوفد والأحرار الدستوريون والحزب الوطني وحزب الاتحاد الجديد وتدخلت فيها الادارة جهد ما استطاعت . أغرت العمد والمآمير ورجال البوليس والادارة وهددتهم وفصلتهم ، وعدلت توزيع الدوائر ، ومنعت الناس من دخول لجان الاقتراع، ووضعت في جداول

الناخبين أسماء لا وجود لها ، وعدلت في النتائج النهائية . وعلى الجملة لم تدع وسيلة ممكنة للوصول الى غرضها المنشود الا اصطنعتها . وعلى الرغم من كل هذا فقد ظهرت نتيجة الانتخابات فاذا الوفد يحصل على ١١٦ مقعـــداً وتحصل الاحزاب غير الوفدية على ٨٧ مقعداً .

عبد الخالق ثروت

وكانت القوات المناوئة للحركة الشعبية قد اتحدت ، على الرغم مما بينها من اختلاف في الفهم والمصالح،وأصبح الحديث لا يجري إلا على وفديين وغير وفديين وأعيد تأليف وزارة زيور بعد ظهور نتيجة الانتخابات ، ودخلهـــا فريق من الأحرار الدستوريين والاتحاديين بحسبانهم بعض العناصر التي يتألف منها مجلس النواب الجديد . ولم يكن متوقعاً أن يستمر هذا التحالف الجديد ولكنه كان تحالف مصلحة لا أكثر ولا أقل، بحيث إذا استقام الأمر للسراي وتخلصت من ضغط الكتلة الشعبية، فمن المؤكد أنها ستتخلص من الاحرار الدستوريين وغيرهم ممن يبدون أية معارضة أو نزعة للمعارضة لسلطتها ورغباتها .

ولما انعقد البرلمان الجديد لأول مرة، وأجريت انتخابات الرياسة في مجلس النواب ، فاز سعد زغلول بأغلبية ١٢٣ صوتاً ضد ٨٥ صوتاً نالها عبد الخالق ثروت . فكانت هذه النتيجة صدمة قاسية للقوى المتجمعة ضد الوفد وزعيمه وأحسوا أن الأرض تميد من تحت أقدامهم ، وان مـــا حسبوه تحطيماً لقوته انقلب فأضحى اثباتاً لهذه القوة .

حل مجلس النواب

وسرعان ما استصدرت الحكومة مرسوماً بحل مجلس النواب تلي في الساعة الثامنة مساء اليوم الأول لاجتماع البرلمان وبذلك كان هذا المجلس أقصر المجالس النيابية عمرا في مصر، وربما في العالم كله، اذ انه لم يعش أكثر من تسع ساعات

وبدت المعركة لأول مرة ظاهرة للعيان. فقد وضح أن السراي لا تريد الوفد ولا زعيمه . وفي عبارة موجزة لا تريد الدستور ولا البرلمان . وتألبت كل القوى الكارهة للموجة الشعبية وحكمت حكومة زيور من غير برلمان ، زاعمة أنها تعدل قانون الانتخاب . وفي الوقت نفسه سارت في مهاجمة خصومها والتنكيل بهم على اسوأ صورة . وما خصومها الا الشعب كله ما عدا فئات قليلة معروفة الميول والمصالح .

علي علوبة

وتتابعت الحوادث بسرعة . وكانت المقاومة الشعبية على أشدها . ولئن بدا ان الحكم استقام في الظاهر للسراي الا انها كانت تعرف على أي أرض تقف .

واستقال لورد اللنبي في مايو سنة ١٩٢٥ وعين جورج لويد مندوباً سامياً وصدر الحكم في مقتل السردار، ويقضي باعدام ثمانية من المتهمين شنقاً وعدل قانون العقوبات فيما يتعلق بالجرائم الصحفية. وكان اتجاه التعديل الى التضييق من الحريات والاسراف في ادخال تهم وجرائم لا مثيل لها في أية بلاد تدين بالحرية والديمقراطية .

وأخذت الوزارة تصطبغ شيئاً فشيئاً بصبغة السراي وحزب الاتحاد . الى أن وقع حادث كتاب الاستاذ علي عبد الرازق عن «الاسلام وأصول الحكم» وما أدى اليه من اقالة عبد العزيز فهمي وزير الحقانية وقطب الاحرار الدستوريين، ثم استقالة الوزراء الدستوريين الثلاثة : اسماعيل صدقي، وتوفيق دوس، ومحمد علي علوبة . وسرعان ما عينت السراي بدلهم ثلاثة من أعوانها هم أحمد ذو الفقار ومحمد توفيق رفعت ونخلة جورجي المطيعي. وسرعان ما انضم الوزراء الجدد لحزب الاتحاد ، وبذلك اصبحت الوزارة مؤلفة تأليفاً تاما من أعضاء

حزب الاتحاد، وهم يحيى ابراهيم وعلي ماهر وموسى فؤاد وحلمي عيسى وتوفيق رفعت وأحمد ذو الفقار ونخله جورجي المطيعي .

وهكذا وقفت السراي ومعها هذه الحفنة الضئيلة من الوزراء في جانب ، ووقف الشعب كله في جانب آخر . بدأ الأحرار الدستوريون يدركون خطر الاستبداد القادم ، وهم أشد اشفاقا منه لماضيه القديم وكراهيتهم التي لا شك فيها للسراي وسلطتها ، وبدأ الحزب الوطني هو الآخر يحس الهاوية التي تسير اليها البلاد ، اذا انفردت السراي بالحكم ، وأصبحت أوتوقراطية النزعة، دون أن تجد قوة تصدها أو تقف دونها .

خطبة عبد العزيز فهمي

وأخذ شيء من التقـــارب يبدو بين هذين الحزبين والوفد ، لأن الجميع أخذوا يصطلون بنار الاضطهاد والضغط وتقييد الحريات ودعاحزب الاحرار الدستوريين الى اجتماع عام في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ خطب فيه عبد العزيز فهمي الوزير الذي اقالته السراى من أجل كتاب « الاسلام وأصـول الحكم » فحمل حملة سافرة في بعض أجزائها على السراي وعلى نزعة الاستبداد فيها .

ووقع عبد العزيز فهمي في شيء من الحرج.وبينما كان قد صرح قبل ذلك بشهور بأن الدستور ثوب فضفاض ، اذا به يقول في هذا الاجتماع « ولابد من اجراء انتخابات على أي قانون(وهو يشير بذلك الى ما كانت الوزارة تدعيه من أنها تعمل لتعديل قانون الانتخاب) وان يترك الناس أحرارا في آرائهم، وأنا ضمين ان الناس لن ينتخبوا الا الاكفاء القادرين المتدربين » .

وهناك فقرة أخرى من خطبة عبد العزيز فهمي تستحق ان نقف عندمـا قليلا هي قوله « أن من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور في كل مقـــام بقطع النظر عن أي اعتبار . ان هذه الأمة لا تسكت عن حقها . انها قديمة العهد في طلب الدستور وحكم الدستور . ثارت له فـأخذته في سنة ١٨٨١ ثم ما فتئت بعد الاحتلال الانجليزي تحلم بالدستور وحكم الدستور . وكثيراً ما


عبد العزيز فهمي

تغنى الناس من أيام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية بالدستور ، وان مقام الأمة فوق كل مقام. ولما هبت هذه الأمة في وجه الانجليز خلو بينها وبين أخذ الدستور » .

ولا بد أن نقف ايضاً عند هذه الفقرة « ان لكم حقوقاً معلقة فيد الانجليز هي موضوع ما اصطلحتم على تسميته بقضية البلاد . وانكم لن تستطيعوا السير في هذه القضية الا اذا أصلحتم داخليتكم وعقدتم برلمانكم. ان البرلمان والوزارة البرلمانية هي أداتكم الوحيدة لتولي الدفاع عن قضيتكم والوصول الى استكمال حقكم ، فاذا لم تصلوا الى عقد البرلمان ، فكل كلام في هذا الموضوع فضلة وهباء » .

وأهمية هذا الكلام أنه صادر من عبد العزيز فهمي أحد أقطاب الأحرار الدستوريين وواحد من الوزراء الذين رأت السراي أن تستعين بهم على قتل الحركة الشعبية ، وتحويل التيار الشعبي عن تأييد الوفد. ها هو يقبل بل وينادي باجراء الانتخابات على أي قانون ، أعني سواء كان قانون الانتخابات المباشر أو ذا الدرجتين ويقول أنه بغير البرلمان والوزارة البرلمانية ، لا أمل في تقدم أو اصلاح أو تحقيق للمطالب الوطنية .

وقد برز في هذه الفترة العداء التقليدي بين الاحرار الدستوريين وسلطة السراي . وما حصل أحياناً من اتحادهم معها أو اعتمادهم عليها أو العكس ، لم يكن الا محاولة منهما لصرف الناس عن تأييد الوفد. وقد اشتركا في كراهيته: الاحرار الدستوريون لما هو باد من انصراف الناس عنهم اليه ، والسراي حرصا على ما بيدها من سلطة وخشية أن تنتقل الى القوة الشعبية .

ولذلك عندما استقالت وزارة سعد زغلول وبدا أن الكتلة الشعبية

ستصبح هدفا لحرب شعواء، لم يجد الاحرار الدستوريون ما يمنعهم من الاشتراك في الوزارة ، والاعتماد على سلطة الادارة للحصول على كرسي مجلس النواب ظنا منهم أنهم يستطيعون ما دام الوفد سيخرج من الميدان أن يحلوا محله. ولكن تقديرهم خاب، فان السراي أرادت أن تخرج الوفد لكي تستولي هي على السلطة وليس لكي تمنحها للاحرار الدستوريين أو غيرهم . وهي تعرف جيداً أن الاحرار الدستوريين ليسوا أصحاب تأييد شعبي ولا مكانة يخشى خطرها في البلاد ، ولذلك بطشت بهم في يسر ودون عناء كبير .

وقلنا ان بطش السراي وحكومتها بالحريات والاحزاب ألف بينها ، وجعلها تتقارب من حيث كانت تشعر أو لا تشعر تريد أو لا تريد . ولما أصدرت حكومة زيور في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قانون الجمعيات والهيئات السياسية رأت فيه الاحزاب المختلفة محاولة جريئة لاضعافها والسيطرة على البلاد سيطرة تامة بوساطة السراي . ولذلك احتجت عليه احتجاجاً صارخاً. احتج عليه الوفد والحزب الوطني والاحرار الدستوريون وقرروا عدم الخضوع لأحكامه .

ويلوح أن موقف الانجليز في هذه الأيام كان موقف التشفي في الوطنيين ، ولذلك أطلقوا عليهم السراي تذيقهم من ألوان الضغط والقهر ما تريد وما يريد اتجاهها السياسي . ووجدوا في هذه الخطة ما يحقق لهم أغراضهم ، فانها جديرة أن توقع البلاد في حرب أهلية ، وان تركز اهتمام الاحزاب والوطنيين في المسألة الدستورية وتصرفهم ، ولو فترة من الوقت ، عن المطالبة بالاستقلال واجلاء المحتلين .

وقررت الاحزاب عقد البرلمان في موعده الدستوري وهو السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥، وقد منعتهم السلطات من الاجتماع في دار البرلمان، فاجتمعوا في فندق الكونتننتال وأصدروا قرارات، منها الاحتجاج على تصرفات الوزارة واعتبار دور الانعقاد موجوداً قانوناً ، كما قرروا عدم الثقة بالوزارة طبقاً للمادة ٦٠ من الدستور .

وأخذت الأمواج تتجمع من هنـا وهناك ضد الوزارة القائمة ، أو بعبارة أخرى ضد سلطة السراي . وبلغ من اتساع هذه الحركة وشمولهـا ان أمراء البيت المالك تقدموا بعريضة الى الملك يلتمسون فيها اعـادة النظام النيابي .

وآتت هذه المعارضة الاجماعية ثمرتها ، فعزل حسن نشأت من منصبه في الديوان الملكي . وائتلفت الاحزاب ، وقررت مقـاطعة الانتخاب . وعقد مؤتمر وطني في دار محمد محمود يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ من الاحزاب الثلاثة وقرر المطالبة بتأليف وزارة موثوق بها من الأمة لاجراء انتخابات على أساس قانون الانتخاب المباشر الذي أقره البرلمان سنة ١٩٢٤ .

الوزارة الائتلافية الاولى

ولم يكن لوزارة زيور أمام هذا الاجماع الرائع الا أن تخضع له.وخسرت السراي المعركة . وأجريت الانتخابات طبقاً لقانون الانتخاب المبـــاشر . ودخلت الاحزاب المعركة متفاهمة على تقسيم الدوائر وظهرت النتيجة فلم يفز حزب الاتحاد بغير ٥ دوائر من مجموع مقـــاعد مجلس النواب وهو ٢١٤ ، واستقالت وزارة زيور وألفت وزارة ائتلافيةمن الاحزاب برياسة عدلي يكن. وأقصي سعد زغلول عن رياستها بأمر أو توجيه من دار المندوب السامي .

وهكذا كانت عودة الحياة الدستورية يشوبهـا نقص ملحوظ . فلم تكن حياة طبيعية بعيدة عن التدخل والتأثير، صحيح أن سعد زغلول أيد الوزارة واشترك في اختيار أعضائها ، ولكنه فعل ذلك ايثاراً لأخف الضررين،وحتى لا يتيح فرصة جديدة للعصف بالدستور .

وما من شك في أن الكارثة التي حاقت بالدستور حينما استقال سعد زغلول وخلفه أحمد زيور ، قد تركت فيه ندوباً كثيرة فبعد سنتين اثنتين من تطبيقه علق أكثر من سنة ، واعتدي عليه أشنع اعتداء . وحمل زعيم الاغلبية حملا على الا يتمتع بحقه الدستوري في رياسة الوزارة وتوجيه سياسة الحكومة .

وفي سنتين اثنتين ، ظهر أعـداء الدستور وأصدقاؤه ، وعرفت السراي كيف تبطش به وكيف تلوح بالمناصب ، وكيف تقرب هذا الحزب أو ذاك .

وكان خطأ لا شك فيه من الاحرار الدستوريين أن يشتركوا في وزارة زيور ، وان يعينوا السراي على ما كانت بسبيله من تعديل قـانون الانتخاب واجراء انتخابات بالتدخل والتهديد وما هو أسوأ منهما. وقد ثابوا بعد ذلك الى الرشد الوطني ، ولكن خطأهم ظل خطأهم، فقد ارتكبوه مرة ومرة وارتكبه معهم الحزب الوطني وارتكبه فيما بعد الحزب السعدي . فقد تولت هذه الاحزاب الحكم ، وهي تعرف جيداً ان الشعب لا يريدهـــا ، وقد تولته بتأييد من السراي ، فاضطرت أن تخضع لها، وشق عليها ان تقف في وجهها ، فلم يكن لها الا أن تنحني . وكان هذا بداية الكارثة .

ألفت وزارة عدلي يكن الائتلافية في ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ ولكنه استقال في ٢١ ابريل سنة ١٩٢٧ لما بدر الى ذهنه من أن مجلس النواب يوجه اليه اللوم. وألفت الوزارة الجديدة برياسة عبد الخالق ثروت في ٢٦ ابريل. وكانت ائتلافية أيضاً تحظى بتأييد الوفد والاحرار الدستوريين .

واعتزم الملك فؤاد القيام برحلة الى أوربا . ولم ير أن يصطحب أحداً من الوزراء معه . ولكن الوزارة أبت الا أن يصطحب الملك وزير خارجيته كما جرت التقاليد الدستورية . وأيد سعد الوزارة . ولما عرض على البرلمان اقرار الاعتماد المتضمن نفقــات الرحلة ، رفض ان يوافق عليه . وأخيراً اضطر الى اصطحاب وزير الخارجية .

وهذا العمل من جانب الحكومة والبرلمان عمل جليل ، وهو يدل على فهم أصيل للدستور والتقاليد الدستورية . ومن سوء الحظ أن مافعله سعد زغلول في سنة ١٩٢٤ من تأكيد اختصاص الحكومة بتعيين أعضــاء مجلس الشيوخ ، وضرورة موافقتها على منح الرتب والنياشين وتعيين موظفي السراي ، ومــا فعلته حكومة ثروت بتــأييد سعد زغلول رئيس مجلس النواب حينئذ من ضرورة اصطحاب الملك وزير خارجيته عند سفره خـــارج مصر. . من سوء الحظ ان هذه السوابق العظيمة قد انهارت فيما بعد بصورة مؤسفة . ولم نجد رجالا يقفون مثل هذه المواقف ، تأييداً لحق الشعب وحفاظا عليه .

ومن الجلي أن الملك فؤاد كان يضيق بوزارة عدلي الائتلافية ووزارة ثروت التي أعقبتها . فمنذ اضطر أحمد زيور الى الاستقالة أدرك أنه هزم هزيمة مرة ، وان ارادته ليست هي العليـــا ، بل انها ارادة الأمة . لذلك يجب أن نسلم بأنه قبل هذه الوزارة وأمثالها على مضض ، وأنه كان يتحين الفرصة المناسبة لاستعادة سلطته والقضاء على سلطة البرلمان والوزارات البرلمانية .

وفاة سعد زغلول

وفي ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ انتقل الى جوار ربه المغفور له سعد زغلول. فتركت وفاته فراغاً هائلا ، وأحست الأمة بما يشبه اليتم بعده فقد كـــان لضخامة شخصيته واعتزازه بكرامته وما أصبح له من مكانـــة بين الشعب رجلا يملأ فراغاً لا سبيل الى سده . وكان يمثل ، غير منازع ، الكتلة الشعبية الكبرى ، ويقف كالجبل الراسخ في وجه السراي ، وفي وجه المحتلين ، ومهما تكن أخطاؤه التي يعدها عليه خصومه قبل قيادته ثورة سنة ١٩١٩ وبعد قيادته لها ، فلا شك أن حركة الجهاد الوطني من أجل الاستقلال والدستور قد تركزت فيه . ويكفي أنه استطاع بشخصيته القوية المسيطرة أن يجمع الأمة حوله على صورة لم تتح لاكثر زعماء الحركات الشعبية في العالم . وقد أفادها هذا التجمع فائدة كبرى ، لأنه أظهر قوتها ، وجعل المحتلين ، كما جعل السراي ، تحس أن عهدا جديداً قد طلع على هذا الشعب .

ويمكن تصوير القوى التي كانت تلعب دورها على مسرح السياسة المصرية عند وفاة سعد زغلول على النحو الآتي :

أولا — الشعب ممثلا في الوفد : كان حينئذ صاحب السلطة في الحكم الى حد كبير . وان كان مظهر الائتلاف قد جعل الامور تسير في اعتدال ، سواء ازاء السراي أو ازاء الاحتلال .. وكان الناس يتساءلون حينما مات سعد زغلول ما اذا كان هذا الائتلاف سيستمر أم أن مصيره أصبح الى البوار ؟ .

ثانياً ـ السراي: كانت تتربص بالائتلاف تريد أن تشقه لكي يتسع أمامها المجال للمناورة ومحاولة تجميع السلطة في يديها .

ثالثاً ـ الاحتلال : كان يرجو أن يبلغ بالائتلاف المعتدل الذي يرأس حكومته عبد الخالق ثروت بطل تصريح ٢٨ فبراير الى حل مرض للنقط الاربع المحتفظ بها . وكانت هناك مفاوضات جارية فعلا عند وفاة سعد زغلول من أجل هذا الغرض . لذلك كان الاحتلال ينتظر ويترقب .

وكانت المشكلة الكبرى التي نشأت عند وفاة سعد زغلول هي مشكلة الوفد ، فكان عليه أن يختار رئيساً له. ولم يكن من السهل العثور على من يملأ الفراغ الهائل الذي تركته شخصية قوية مسيطرة كشخصية سعد زغلول . وانتهى الأمر باختيار مصطفى النحاس لهذه الرياسة . وعلى الرغم من وجود فريق من أعضاء والوفد لم يكونوا راضين كل الرضاء عن هذا الاختيار ، فان الأمور في الظاهر سارت ، وكأن هذا الاختيار قد جاء باجماع لاشك فيه . وكان على الحوادث والأيام المقبلة أن تثبت واقع الامر الصحيح .

وعرض ثروت نتيجة مباحثاته في لندن مع سير أوستن تشامبرلن على مجلس الوزراء فقرر في ٤ مارس سنة ١٩٢٨ ، رفضها لأن المشروع الذي انتهت اليه لا يتفق مع استقلال البلاد ويجعل الاحتلال شرعياً . فلم يكن أمام ثروت الا أن يستقيل. وخلفه مصطفى النحاس رئيساً للوزارة في ١٧ مارس سنة ١٩٢٨ .

وفي هذه الاثناء كانت بوادر الانحلال قد أخذت تدب في الائتلاف . وبدأت المطامع تتحرك ، واختلاف وجهات النظر يزداد ظهوراً ، بينما ضاق الانجليز بالوزارة والائتلاف معاً لانه لم يحقق ما كانوا يطمعون فيه من توقيع مشروع المعاهدة . واستقال محمد محمود من الوزارة الائتلافية ، كما استقال غيره ، ولم يمض على الاستقالة الا أمد قصير حتى أقال الملك فؤاد وزارة النحاس في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ وعهد بالوزارة الجديدة الى محمد محمود نفسه في ٢٧ يونيو ، وبنى الاقالة والتكليف على ما سماه تصدع الائتلاف .

محمد محمود

وهكذا بدأت بطشة جديدة بالدستور والحياة النيابية شبيهة بسابقتها التي وقعت في سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار . والواقع أن المتتبعين لتيارات السياسة المصرية كانوا يتوقعون شيئاً من هذا . فان الائتلاف لم يحقق ما كان الانجليز يريدونه من عقد معاهدة التحالف ، فأصبح غير ذي موضوع بالنسبة لهم ، وأصبح من المتعين جريا على سياستهم أن يطلقوا يد السراي للعمل .

أما السراي فكانت تقبع انتظاراً للفرصة . ومما يؤسف له أن يقبل محمد محمود تأليف الوزارة بعد استقالته من وزارة النحاس . وأن يعلن تعطيل الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويكون أداة لحكم البلاد حكماً دكتاتورياً ، هو الذي كان من أبطال الائتلاف سنة ١٩٢٦ وكان من العاملين على وقف طغيان السراي .


محمد محمود

ومهما نحاول ، فاننا لا نستطيع أن نجد له عذراً يبرر العمل الذي أقدم عليه . فاذا كان قد استقال من وزارة النحاس حقاً لانه لم يستطع الاستمرار في التعاون معه ، فكان وضعه الطبيعي أن يصبح معارضاً هو وحزبه للحكومة الوفدية صاحبة الاغلبية . ولو قد فعل ذلك ، لما كان

عليه من حرج، ولا على تصرفه من غبار ولكنه استقال وبعد فترة قصيرة كان رئيس الوزارة التي الغت الدستور .

ومن سوء الحظ أن الاحرار الدستوريين ممن استخدمتهم السراي لم يتعظوا بالحوادث . فقد احتضنتهم في سنـة ١٩٢٥ ثم نبذتهم وانفردت بالسلطة ، مما حملهم على الائتلاف مع الوفد انقاذاً للدستور ، وكان من الطبيعي أن يتعظوا ولا يلقوا بأنفسهم في أحضان السراي مرة أخرى لكي يعيــــدوا التجربة . ولكنهم فعلوا . وكان خطأ لا يمكن الدفاع عنه بحال من الاحوال .

ولو كان مع محمد محمود أغلبية الشعب لكان من حقه أن يفعـل ولكنه يعرف جيداً أن هذه الاغلبية ليست معه ، ويعرف أكثر من ذلك ، أنها مع غيره. ويعرف أخيراً أنه يتولى الحكم بأمر وتأييد واحد من اثنين أو الاثنين معاً ، الاحتـلال أو السراي . وعلى أي فرض او اعتماد كان توليه الحكم ، فانه ليس الفرض الطبيعي ولا المعتمد الذي يليق بزعيم حزب جعل من مبادئه المطالبة بالدستور وتثبيت حكم الشورى، وخطب احد اقطابه (عبد العزيز فهمي) قبل ذلك بسنة أو سنة وبضعة أشهر ، فقـــال أن البرلمان والحكم البرلماني هو الوسيلة الوحيدة لانقاذ الشعب وحصوله على حقوقه .

فاذا تركنا هذه الحاجة ، وقلنا أنه وحزبه ربما كانوا يرون أن الشعب لم ينضج نضجاً كافياً لفهم الدستور وأن الوفـد كان يضلل ويهوش ويستغل ثقة السذج به ، لكان هذا عذراً أسوأ من كل عذر . وهو على كل حال ليس رأي حزب الأحرار الدستوريين الذي اشترك في وضع الدستور ، واستقـال بعض أعضائه احتجاجاً على ما سموه امتهاناً لأحكام الدستور . فاذا ذهبنا الى ما هو أبعد من ذلـــك ، رأينا لطفي السيد أب الاحرار الدستوريين ولسان حزب الامة يكتب في سنة ١٩٠٧ وما تلاها ممجداً الحرية داعياً الى حكم الدستور .

ولو ترك الامر للسراي تماماً لاختارت للوزارة شخصاً آخر غير محمد محمود . ولذلك نعتقد أن اختياره لم يكن الا بتوجيه من دار المندوب السامي البريطاني.

وهذا ما يزيد في بعد التصرف عن كل مقتضيات الادراك السليم لمستقبل الوطن ومستقبل الكفاح الشعبي من أجل اعلاء ارادته في الداخل وتحقيق استقلاله في الخارج .

ومهما يكن من أمر ، فقد وقعت الكارثة وانزلق الاحرار الدستوريون الى منحدر شديد الخطورة . عطلوا الدستور وقال محمد محمود أنه سيحكم البلاد بيد من حديد . فكان كلاماً غريباً على وطن خرج من هذه المرحلة بتضحيات ثقيلة وذاق حياة الدستور والحرية .

وأخذت حكومة محمد محمود تحاول أن تصرف الناس عن الدستور والبرلمان بالحديث عن الاصلاح الداخلي وردم البرك والمستنقعات واصلاح شؤون الادارة والقضاء ومقاومة ما سمته الفساد والمحسوبيات .

ولسنا في حاجة إلى القول بان كتلة الشعب الكبرى وقفت في وجهها . وعلى الرغم من كل أسباب التضييق التي اصطنعتها والضغط على الحريات التي كانت أساس حكمها ، فان مقاومة الشعب لم تضعف . وسرعان ما ظهرت للوزارة أزمات ومتاعب أخرى من السراي ومن الانجليز . فالمطالب لم تنقطع من السلطتين وهي مطالب تغض من حقوق الشعب حتماً .

وبدأ محمد محمود محادثات مع الحكومة البريطانية وانتهى الى مشروع معاهدة . وعرضه على الشعب ، فأصر الوفد على أنه لن يقول كلمته فيه الا تحت قبة البرلمان . وفي هذه الأثناء أقيل لورد جورج لويد وعين مكانه سير برسي لورين .

وتكررت التجربة بكل حذافيرها . أخذ الانجليز يسحبون تأييدهم للوزارة ويلمحون الى الحكم البرلماني . وظهر أن مقترحات هندرسون التي جاء بها محمد محمود لم تكن مقصودة أن تعرض على الحكومة أو الأحزاب التي تؤيدها وانما كان مقصوداً بها أن تعرض على الشعب والكتلة التي تؤيدها .

واستقال محمد محمود في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ . واختير عدلي يكن رئيساً للوزارة وكان واضحاً أن وزارته لم تكن الا وزارة انتقال لاجراء انتخابات حرة .

وزارة النحاس الثانية


مصطفى النحاس

وأجريت الانتخابات وفاز فيها الوفد الفوز الساحق المألوف. وتألفت الوزارة برياسة مصطفى النحاس في أول يناير سنة ١٩٣٠ وبدأت مفاوضات رسمية بينه وبين مستر هندرسون وزير الخارجية البريطانية في سنة ١٩٣٠ ، وبعد أن أوشكت هذه المفاوضات على النجاح ، اصطدمت في آخر لحظة بالنص الخاص بالسودان ..

وعاد المفاوضون المصريون من أوروبا . وأحس الجميع أن الوزارة لن تستمر في الحكم طويلا . وهذا ما حدث فقد استقال مصطفى النحاس في ١٧ يونيو في السنة نفسها ، وعهد الملك فؤاد الى اسماعيل صدقي بتأليف الوزارة وقال العارفون حينئذ أن التجربة التي قام بها محمد محمود لم تنجح، فلعل اسماعيل صدقي وهو أوسع حيلة وأكثر جرأة يكون أدنى الى التوفيق من سابقه . واعتمد اسماعيل صدقي أولا على الاحرار الدستوريين ولكنهم سرعان ما تخلوا عنه حينما اعلن الغاء دستور سنة ١٩٢٣ والبدء في وضع دستور جديد .

اسماعيل صدقي

وهنا يقع الاحرار الدستوريون في تناقض جديد ، فهم انفسهم قد علقوا الدستور تعليقاً ورأوا أن التصرف لا يعاب، بل عدوه اصلاحاً وعملا وطنياً وها هم الآن يتخلون عن صديقهم حينما يقول أنه سيضع دستوراً جديداً وأيهما أخف الا يكون هناك دستور على الاطلاق أو يكون هناك .

والحق أن الانسجام في التفكير والتصرف الذي صاحب حزب الأمة قد

اسماعيل صدقي

تخلى عن ورثته في حزب الاحرار الدستوريين . ولم يكن هذا التخلي راجعا الى شيء سوى قوة الشعب التي نادى بها حزب الأمة وكاتبه لطفي السيد. ولكن الاحرار الدستوريين حينما شاهدوا أن هذا النمو ليس لحسابهم بل لحساب غيرهم ضاقوا بالدستور والبرلمـان على شدة حرصهم عليهما كوسيلة لمنع طغيان السراي . وانضموا احياناً الى طغيان السراي ايثارا له على مــا سموه طغيان الوفد . ولكنهم سرعان ما كانوا يشربون من طغيان السراي كؤوساً مرة لاتقاس الى جانبها كؤوس الطغيان الشعبي . وما خطبة عبد العزيز فهمي ببعيدة ، ومـا اجتماع الاحزاب في دار محمد محمود لاعادة الدستور ببعيدة هي الأخرى .

ولم يكن اسماعيل صدقي رجلاً شعبياً ذا انصار قليلين أو كثيرين. بل لعله كان من أبعد الناس عن قلوب الشعب ، ولعله أحد السيـاسيين القلائل الذين ساء فيهم رأي الشعب الى حد أنه لم يطمئن قط الى أي عمل يقوم به أو الى أي تصرف يؤيده ، أو الى أية دعوة يدعو اليها مهما تكن صـادقة نافعة ... لذلك كان قبوله ما أسند اليه من منصب وزاري مجازفة لامثيل لها ، مجازفة بالنسبة لشخصه ، وبالنسبة للسراي التي أرادت أن يعمل لحسابها ، وبالنسبة للوطن الذي اتجه كل عمل وسعي لاضعاف حقوقه وشلها .

وهذا خطأ آخر بل خطـأ شنيع وقع فيه اسماعيل صدقي وهو الرجل الذكي المجرب العارف. ولم يكن اسماعيل صدقي في يوم من الايام رجل السراي ولكن رجل يسيء الظن بالشعب، ويحسب أنه لا يزال طفلاً، ينبغي أن يقاد لا أن يقود . ولا بد أن يعطى الدواء ولو كان مراً . ومن هنا كان ارتياح السراي له .

ومن هنا كان اختيارها اياه للمهمة التي ندبته لها ، اذا كان صحيحا انهـا كانت وحدها صاحبة الفكرة في اختياره .

ولعل اسماعيل صدقي قدر ذكاءه وكفايته أكثر مما يجب ، ولعله قدر قوة الشعب أقل مما يجب ، فظن أن التوفيق الذي خان صديقه محمد محمود سيصاحبه ، وأن الرقة والنبل وخلق العائلات الكبيرة الذي كان طابع محمد محمود قد عرقل وسائله للنجاح، وليس في اسماعيل صدقي شيء من هذا القبيل ومن هنا توكل على الله وقبل المهمة الخطيرة .

وقد اعتمد أول توليه الوزارة على أصدقائه الأحرار الدستوريين وأراد أن يكسبهم الى صفه كحزب . واستطاع فعلاً أن يبلغ شيئاً من هذا . ولئن كان الحزب قد أيده أول الامر فقد فعل ذلك على حذر شديد. فانهم ليعرفون من نياته ودخيلة نفسه الكثير ويعرفون من وسائله ما يؤكد لهم أن الخطة الوحيدة الصالحة في التعامل معه هي خطة عدم الثقة .

أيده الحزب اذن على حذر شديد . ووقفت جريدة « السياسة » لسان الاحرار الدستوريين منه موقفاً خاصاً ، كان التأييد المطلق في أول الأمر ،ثم أخذ يضعف شيئاً فشيئاً الى أن أصبح المهاجمة الصريحة حينما ألغى دستور سنة ١٩٢٣ وأعلن أنه بسبيل وضع دستور جديد .

ويظهر أن الاحرار الدستوريين ظنوا بادىء ذي بدء أن اسماعيل صدقي يعمل لحسابهم ، ولعله أوهمهم بذلك ، وأنه سيجري انتخابات على طريقته تكفل لهم الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد،بحيث يصبحون هم أصحاب الحق في الحكم ويكون حزب الاتحاد صفرا لا قيمة له،ويقل ما يعطى للوفد — اذا دخل الانتخابات — الى أدنى حد ممكن .

ولكن مجرى الحوادث أثبت لهم العكس تماماً .وأثبت أنهم كانوا يعومون على موج أحلام لاحقيقة لها ، ويتعلقون بأذيال وهم باطل ، فلم تنقض على قيام وزارة اسماعيل صدقي سوى بضعة أسابيع ، حتى وضح الاتجاه الذي تسير فيه الأمور .

وأغلب الظن أن اسماعيل صدقي كان يعرف جيداً حقيقة مهمته ، وأنه

جاء ليحكم باسم السراي ، وليس باسم الاحرار الدستوريين. وربما كان الانجليز يريدون شيئاً آخر ، لعلهم قصدوا أن يؤدي الحكم الى تقوية أصحاب المصالح الحقيقية على نحو ما كانوا يسمونهم حينئذ، لكي تتاح لهم الفرصة لعقد المعاهدة التي يريدونها ، بحسبانهم أكثر اعتدالاً من الوفد. ولعلهم حسبوا ان وفاة سعد زغلول ووجود انشقاق أو ما يشبهه في صفوف الوفد فرصة مواتية لبلوغ هذا الغرض . ولكن السراي انتهزت الفرصة هي الاخرى واردات أن تنتفع بكفاية اسماعيل صدقي لكي تؤيد سلطانها .

وربما بدر الى ذهن اسماعيل صدقي أنه قادر على أن يكون هو البطل الذي يكسب وسط هذه التيارات ، فيحول الحوادث الى مصلحته، ومن المؤكد أن هذا الخاطر قد داعبه ، فقد ظن أولاً أنه قادر على أن يضع حزب الاحرار في جيبه وان يزيح منه الاعضاء أو حتى الرئيس اذا وقف في وجهه، ولا بأس أن يختار هو رئيساً ، وبذلك تسير الامور لمصلحته ، ويكون هو وحزبه قوة تعادل ، تقف في وجه السراي ، وتعقد اتفاقاً ، أو معاهدة مع الانجليز على نحو ما حاول عبد الخالق ثروت أن يفعل ، وقد كان أحد الساعين لاعلان تصريح ٢٨ فبراير الذي كان حتى الآن القاعدة القانونية للسياسة التي تسير فيها التيارات المتعارضة والمتساندة على المسرح .

فلما يئس اسماعيل صدقي من حزب الاحرار الدستوريين . ولم يوفق الى ما كان يريده ، انشأ حزب الشعب. ولم يكن أفضل من زميله حزب الاتحاد، وان كان وجود رئيسه في الحكم ساعد على أن يتهافت عليه العمد والاعيان وأصحاب المصالح وعباد السلطان وهم كثيرون لسوء الحظ .

وهكذا أصبح الموقف في مصر حينما ألغي دستور سنة ١٩٢٣ على النحو الآتي :

الوفد : صاحب الاغلبية الكبرى يعارض الالغاء ، ويعلن عدم التعاون مع الحكومة ويهاجم سراً وعلنا اجراءاتها التعسفية ضده وضد أنصاره .

الاحرار الدستوريون : انقلبوا من مؤيدين لحكومة اسماعيل صدقي الى معارضين لها ، واشتدت موجة المقاومة ، وأحست الحكومة بوطأتها فازدادت وسائلها عنفاً ، وازدادت بها بعداً عن الشعب وارتمـــاء في أحضان السراي وخضوعاً لمشيئتها .

حزب الاتحاد : ازداد ضعفاً ، ولكن أمله كان معلقـاً بالدستور الجديد واجلاء اسماعيل صدقي عن الحكم كخطوة لا بد منهـا ، لكي يصبح الامر خالصاً للسراي ، وهو فارسها المرجو .

الحزب الوطني : في موقف تردد .وضعف يخـاف سطوة الكتلة الشعبية الممثلة في الوفد . ويستحي أن يكون نصيراً ظـــاهراً للسراي وللحكم الاستبدادي .

السراي : تعد عدتها لكي يكون الدستور الجديد وسيلة لتوسيع سلطتها ووضع خيوط الموقف في يدها، علها بهذا تستطيع الوقوف في وجه الشعب ، واغراء الانجليز على الاتفاق معها .

الانجليز :آثروا كما فعلوا في تجربة الاعتدائين الدستوريين الاول والثاني، أن يتريثوا ويرقبوا الموقف ، قانعين بانصراف الجهود الحزبية وغيرهما نحو مقاومة الاستبداد والدفاع عن الدستور مطمئنين الى أن هذه المعركة ستضعف حتما من قوة الشعب على الكفاح .

وسارت تجربة اسماعيل صدقي في طريقهـــا ، لا على النحو الذي رسمته السراي، ولا على النحو الذي أراده الانجليز، ولا على النحو الذي قصده بطل التجربة ، ولكنها سارت ، وفيها سمات من هنا وهناك ، وانحـرافات نحو هذه الجهة أو تلك الى أن بلغت غايتها المحتومة من الفشل .

إلغاء دستور سنة ١٩٢٣

ألغى صدقي دستور سنة ١٩٢٣ ووضع دستور سنة ١٩٣٠ وأجرى انتخابات دخلها حزب الشعب وحزب الاتحاد والحزب الوطني وقاطعها الوفد والاحرار الدستوريون احتجاجاً عليها واصراراً على أن دستور سنة ١٩٢٣ هو الدستور الذي ارتضاه الشعب .

وانتهت الانتخابات أشبه ما تكون بالتمثيلية ، اشترك فيها رجال الادارة اشتراكا فعليا . ورتبوا الناجحين وغير الناجحين وجاء البرلمان طبقا لهوى الحكومة ، ولكنه أصبح في واد والشعب كله في واد .

واستمر حكم اسماعيل صدقي من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٣ أي نحو أربع سنوات ، كتمت فيها أنفاس البلاد كتما واستفحلت سلطة السراي ، وانتهى حزب الشعب بأن أصبح صورة لا حقيقة له . وكان اسماعيل صدقي يريد أن يستقل بكيان خاص ، يسنده هذا الحزب ، ولكن تبين له بوضوح انه كان واهما . فحينما ضاقت به السراي والانجليز واستقال في سبتمبر سنة ١٩٣٣ ، انتخب حزب الشعب عبد الفتاح يحيى رئيسا له . واستمر البرلمان الذي أيد اسماعيل صدقي مؤيدا للرئيس الجديد . وشهد اسماعيل صدقي بعينه المولود الذي صنعه يعقه ويخرج عن طاعته ، بل ويبتعد عنه الى درجة أن يعاديه .

وكانت عبرة أخرى – عبرة مؤلمة وقاسية في الوقت نفسه له ولغيره ممن فكروا أوسبق الى وهمهم أنهم مستطيعون أن يعيشوا بمعزل عن الشعب .

كان تعيين عبد الفتاح يحيى رئيسا للوزارة شبيها بتعيين زيور رئيسا للوزارة في سنة ١٩٢٤ ، ايذانا بأن الحكم أصبح خالصا للسراي . وانه لخطأ آخر شبيه بخطأ اسماعيل صدقي ومحمد محمود ، هـذا الخطأ الذي ارتكبـه عبد الفتاح يحيى بقبوله منصب رياسة الوزارة ، وهو عارف الا انصار له في الشعب وهو عارف أكثر من ذلك أن الحزب الذي اعتمد عليه اسماعيل صدقي لم يغن عنه فتيلا ، ولم يحمـه من بطش السراي . وهو مع ذلك حزب لا وجود له الا في أروقة مجلس النواب بالقاهرة .

كان خطـأ لا شك فيه ، بـل كان عدوانا صريحا على حق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه . وإذا فهم أن تحاول السراي الاستئثار بالأمر لأنهـا خلة معهودة في النظم الملكية ، فان الذي لا يفهم أن يقبل أحـد من الساسة أن يكون مجرد ظل وخيال .

ومما يزيد في خطأ عبد الفتاح يحيى أنه رأى من قبله مصارع أحمـد زيور ومحمد محمود واسماعيل صدقي ، ورأى كيف عومل كل منهم وكيف نزع من كرسيه لا لشيء الا لأنه لم يسر في شوط الخضوع الى النهاية ، أو لأنه أصبح ثقيل الظل عند بعض الموظفين في السراي .

وكما فعل الانجليز إزاء تضامن الأحزاب في سنة ١٩٢٦ ، فعلوا في أواخر سنة ١٩٣٤ ، فقد لاحظوا أن السراي يكتمل لها السلطـان . وهم يكرهون أن ينفرد به أحد دونهم في مصر ، ويؤثرون أن يضربوا كل سلطة بالأخرى . وقـد اطلقوا المعركة بين السراي والشعب . ولبثوا يرقبون كيف تسير ، إلى أن انفرد القصر أو كاد بالسلطة ، ولاحظوا أن الأمور قـد تفلت من أيديهم لذلك كان تدخلهم عنيفاً في هذه المرة . لم يكن بالرقة التي اعتـادوها ولا بالاسلوب المغطى الذي ألفوه بل كان في شيء من الخشونة والصراحة .

وكانت الحكومة البريطانية قد أقصت ممثلها في مصر سير برسي لورين في أغسطس سنة ١٩٣٣ ، أعني قبيل استقالة اسماعيل صدقي . وعينت بدلاً منه

سير مايلز لامبسون ، لورد كيلرن فيما بعد، ولكنه لم يصل الى مصر مباشرة، بل قام بعمله مستر موريس بترسون، وظل يؤديه طول قيام وزارة عبد الفتاح يحيى .

وقد تعمد احراج السراي على صورة غير مألوفة ، فتقدم اليهـا بطلبات عديدة تتعلق بصحة الملك فؤاد وتعيين قائمقام له يتولى سلطته في أثناء مرضه، وحملوا في صحافتهم حملة شديدة على السراي وعلى الملك، وأشاروا الى ثروته. وتقدموا الى السراي بطلبات تتعلق بتربية الأمير فاروق ، وأشاروا بارساله الى إنجلترا فأرسله الملك مكرهاً .

وبدا أن الأمور تسير في اتجاه لا يرضي السراي ولا يتفق مع سياستها . وانحنت السراي للعاصفة على عادتها .

وكان هناك غرض مستكن وراء تصرفات السياسة البريطانية يتصل بتلبد الأفق الدولي ، واستفحال قوة المانيا وايطاليا وتهديد الأخيرة لحدود السودان ومصر ، وما كان متوقعاً من قيام حرب عالمية . وظهر أن بريطانيا تؤثر أن تقر الأمور في مصر على أساس شعبي . ومن هنا كان انصرافهـا الظاهري عن السراي ، واتجاهها الى الوفد والكتلة الشعبية .

وضاق الشباب بتفكك الاحزاب وتناثرها، فقام فريق منهم بسعى حثيث للدعوة الى الائتلاف . وتم تحت ضغط الرأي العام والمظـاهرات التي سارت تنادي به ، تأليف ما سمي بالجبهـة الوطنية في ديسمبر سنة ١٩٣٥ من الوفد والحزب الوطني والأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد، ومعهم فريق من الساسة المستقلين وطلبت الى الملك اعادة دستور سنة ١٩٢٣، فأجابها الى ما طلبته وأصدر في ديسمبر أمراً ملكياً باعادة الدستور وكانت الوزارة القائمة في ذلك الوقت برياسة توفيق نسيم، وكان من المقرر أن تجري الانتخابات، ولكن الأحزاب غير الوفدية اعترضت على ذلـك ، فقدم استقالته في أواخر يناير سنة ١٩٣٦ وحاول الملك أن يؤلف وزارة من الأحزاب ، ولكن الوفد

رفض فكرة الوزارة الائتلافية ، فعهد الملـــك الى علي ماهر بتأليف وزارة محايدة لاجراء الانتخابات . وفي ١٣ فبراير صدر مرسوم ملكي بتعيين وفـد لمفاوضة الحكومة البريطانية ابتغاء الاتفاق على المسائل المحتفظ بها في تصريح ٢٨ فبراير .

وألفت جبهة المفاوضات من مصطفى النحاس رئيساً ومحمد محمود واسماعيل صدقي وعبد الفتـــاح يحيى وواصف بطرس غالي وأحمد ماهر وعلي الشمسي وعثمان محرم وحلمي عيسى ومكرم عبيـــد وحافظ عفيفي ومحمود النقراشي وأحمد حمدي سيف النصر .

وسارت الحوادث بسرعة ، أجريت الانتخابات في مايو ، وقبيل اجرائها مات الملك فؤاد في ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦ ، فنودى بولي العهد فاروق ملكاً . ولم يكن قد بلغ سن الرشد . وكان في انجلترا يتلقى برنامجاً تعليمياً .



معاهدة سنة ١٩٣٦

واسفرت الانتخابات عن أغلبية وفدية ، فتولى مصطفى النحاس رياسة الوزارة في ١٠ مايو . وتم التوقيع في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا .

وكانت هذه الحوادث المتتابعة ايذاناً بأن عهداً جديداً في السياسة المصرية قد بدأ. فان معاهدة سنة ١٩٣٦ أقرت العلاقة بين مصروبريطانيا. وتولى حزب الأغلبية الذي قاد الكفاح الشعبي ضد بريطانيا الحكم .

ولم تجد معاهدة سنة ١٩٣٦ الا معارضة ضعيفة من الحزب الوطني الذي لم يشترك في توقيعها ، ومن بضعة أشخاص آخرين من ذوي الرأي . أما الجمهرة الغالبة من الشعب فقد ارتاحت اليها ، بحسبانها مرحلة تدني من المرحلة النهائية التي يتم فيها الجلاء والاستقلال الكامل .

وكان من مقتضى ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ أن يخرج الانجليز من السياسة الداخلية ، ولكن الوضع الممتاز الذي أعطي للسفير البريطاني، ووجود قوات الاحتلال في منطقة القناة وفي بعض المدن المصرية ، جعل من المستحيل عمليا أن يمتنع التدخل البريطاني ، ان لم يكن بطريق ايجابي فعلى الأقل بطريق سلبي . وهذا ما حدث تماما .

وقد تغير الأشخاص الذين يلعبون دورهم على المسرح السياسي . ودخل عنصر جديد في جوهر السياسة ولكن الاتجاهات العامة ظلت كما هي ،

والخطوط التي تسير فيها أقدار الشعب بقيت دون تغيير تقريباً .

وقد وقفت المعركة من أجل الاستقلال فترة من الوقت على اثر عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وبدا أن المعركة من أجل الدستور قد انتهت باجراء انتخابات طبقا لقانون الانتخـاب المباشر ومع تطبيق دستور سنة ١٩٢٣ وهذه كانت المطالب الشعبية في ذلك الوقت .

ثم ان الانجليز كعنصر مؤثر في السياسة الداخلية تأثيرا مباشراً قد تخلوا عن مركزهم الأول بعض الشيء . فلا ريب ان معـاهدة سنة ١٩٣٦ قد قللت الى حد كبير من التدخل البريطاني . ولو التزم الجـانب البريطاني نصوص المعاهدة الصريحة ، واستمسك الجانب المصري بها ، لما كان هناك مجـال لأي تدخل . ولكن ما تقول به النصوص شيء ، وما حدث فعلاً شيء آخر .



فاروق يلي العرش

وعاد فاروق من انجلترا الى مصر ، فاستقبل من الشعب احسن استقبال ، وعلى الرغم من الكراهية الشديدة التي كان الشعب يحسها للملك فؤاد ، فانه منح فاروق حبا لا شك فيه ، غير أن هذا الحب كان شيئا آخر غير التأييد له كملك ذي سلطات ، فقد كان انبعاث الشعب له انبعاثا عاطفيا بالنسبة لفتى صغير السن ، فقد والده ولم يشهد موته ولم يجلس اليه وهو يحتضر ، مضافا الى هذا وذاك مظاهر الملك واجراءات الاستقبال ، وكل أولئك له تأثيره النفسي ، ثم ما يعلقه الشعب عادة من الآمال على المستقبل ، وما طبع عليه من طيبة وتقديم للنيات الحسنة ونسيان للأخطاء القديمة .

كل هذه العوامل متجمعة جعلت بداية حكم فاروق مبشرة بالكثير من الخير . وقد تولى العرش وهو فتى قليل التجربة وقليل التعليم — وربما لم يكن عارفا معرفة كاملة بالتيارات والأحزاب التي تقتتل على المسرح الذي اعطته الأقدار مكان الصدارة فيه .



فاروق

وكان هذا من سوء حظه وسوء حظ البلاد . ومهما يكن من أمر فان الفترة التي قضاها ملكا تحت الوصاية أتاحت له فرصة ، لو وجد الصلحاء الأمناء ،

كان يستطيع فيها أن يلم بالكثير مما يعوزه ، وأن يدرك من خفايا الأشخاص والتيــارات ما فات عليه ، وان يستزيد من العلم الذي حالت الظروف بينه وبين الاستزادة منه .

وكان منصب رئيس الديوان الملكي حيــنما عاد فاروق من انجلترا شاغراً . وكان رئيس الوزارة علي ماهر . وما هي إلا أيام أربعة حتى استقال وخلفه مصطفى النحاس . ثم عين علي ماهر رئيساً للديوان في أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

والمفروض أن رئيس الديوان هو الصلة بين الملك والحكومة وتبعــاته من هذه الناحية ثقيلة . فاذا لوحظ أن الملك يلي العرش وهو حدث طيع لين ، ثقلت التبعات أضعافاً مضاعفة .

علي ماهر

وعلي ماهر سياسي قديم يعرف من تطورات السياسة المصرية الشيء الكثير . وكان أثيراً عند الملك فؤاد وعضواً بارزاً في حزب الاتحاد، ووزيراً في الوزارة التي وليت الحكم على أثر استقالة سعد زغلول ، وعرفت بأنهــا وزارة السراي فرصيده من هذه الناحية كثير . وفي الوقت نفسه لم يكن رصيده من الناحية الشعبية إلا أقل القليل. وفيما عدا أنه أشرف على المعركة الانتخابية التي جرت في سنة ١٩٣٦ بأمانة وأخلى مقــــاعد الحكم لزعيم الأغلبية ، لم يكن له شيء معدود في جانب الاعتزاز بسلطة الشعب . وقد اشترك في الحركة الوطنية ، وكان له حظه فيهــــا ، ولكنه لم ينحز الى الكتلة الشعبيــة بمجرد أن بدت الخلافات والاصطدامات ، وآثر جانب العافية حيث تكون السراي .

وكفايته لا شك فيها . إلا أن نشأته أثرت فيه تأثيراً شديداً ، وطبعت تصرفاته بطابعها . فهو رجل من الطبقة الارستقراطية ، تلقى الثقــــافة التي يتلقاها أمثاله مع لماحية وذكاء واتجاه الى المعرفة ودقة ملاحظة ورغبة أكيدة في النفع والعمل للصالح العام . ولكنه الصالح العام كما يفهمه .

ورجل له مثل هذا الاتجاه والكفاية يمهـد اليه بمنصب رئيس الديوان في هذه الفترة الحرجة الدقيقة من تاريخ مصر لا بد أن يتحمل مسئولية الكثير مما حدث وهو رئيس للديوان ، وما حدث من الملـــك السابق بعد أن تخلى عن منصبه .

والذي لا شك فيه أن علي ماهر لم يكن ذا اتجـــاه شعبي ، بل لعله كان يشعر أن أصحـــاب الأغلبية الشعبيـــة مفسدون يحسن اقصاؤهم عن حقهم الدستوري . ولما لم تكن له وسيلة للحصول على التأييد الشعبي فقد جعـــل وسيلته التوسيع في سلطة الملك الشاب بحسبـان أنه سيكون الأثير عنده ، وصاحب السلطـة الأولى في بلاطه ، ومن ثم يستطيع أن يهيء لنفسه الفرصة للحكم واخراج آرائه في الاصلاح الى ضوء التنفيذ .

هذا في نظرنا هو الخط الذي جعله علي ماهر اســاس سياسته . جلس في السراي ، لا ليطبق الدستور بحسبـــانه يعطي الشعب حقوقه ويجعله مصدر السلطة ، ولكن ليجعل الملك شريكا في السلطة ان لم يكن صـاحب السلطة الأولى . وهذا خطأ في التفكير لا شك فيه ، وهو على كل حال خطأ في حق الشعب وسلطته ، فان الملك يتغير . وأخلاقه واتجاهاته عرضة هي الأخرى للتغيير المستمر. فقد يكون اليوم ذا اتجاهات صالحة ورغبة اكيدة في الاصلاح ويصبح غدا غير متحمس أو صالح ، وهنا الخطر الأكبر .

ثم أن علي ماهر يعرف جيدا أن الصراع الطويل الذي خاضه الشعب منذ حركة عرابي ، بل قبل ذلك ، كان يتجه – اتجاها صريحا الى استرداد سلطته وتأكيدها بوساطة دستور يجعل الرأي الأول والغالب للشعب . ومثل الخطة التي آمن بها ونفذها كانت تأخذ من الشعب لتعطي الملك .

ولن يستطيع أحد أن يلتمس له العذر في سيـــاسته بحجة ان الأغلبية الشعبية كانت تخطىء أو تسيء التصرف فيما منحت من سلطة. فان هذه الاغلبية مردها الى الشعب واذا كانت الأغلبية في وقت من الأوقات مخطئة فـانها لن

تدوم أبدا وسيتنبه الشعب الى اخطائها ، ويحرمها من ثقته ثم يعطيها الى من يستحقها . وكل الدساتير تعثرت وكل الشعوب أخطأت ثم تعلمت .

ثم ان علي ماهر أو غيره لم يكن له ولا في سلطته أو مقدوره أن يحكم على الشعب بأنـــه يخطىء ، ثم يجرده من سلطته ويضفيها على الملك ، ويقضي على النص الاساسي في الدستور وهو ان الأمة مصدر السلطات .

ومهما يكن من أمر فقد كان من سوء الحظ للشعب وللملك أن ولى شخص مثل علي ماهر منصب رئيس الديوان في هذه الفترة الدقيقـة . فقد حاول أن يخلق من الملك قديسا يحبه الشعب لكي يقضي على الكتلة الشعبية وينقل ولاء الناس من الدستور الى الملك .

وقد بدأ هذه السياسة منذ اليوم الأول الذي وطئت فيه أقدام الملك الشاب أرض الوطن . واذا كان قد ابتعد رسميا عن السراي منذ مايو سنة ١٩٣٦ الى اكتوبر سنة ١٩٣٧ ، فان تدبيره لم ينقطع واتجاهاته ظلت الخـط الذي تتبعه السراي .

ولا أحب أن أقول قط أنه كان سيء النية ، فأغلب الظن أنه كان يعتقد بصواب سياسته وانها لمصلحة البلد . وكان يعتقد أنه قادر وحده معتمداً على سلطة السراي ان يحقق للوطن من الاصلاحات ما تعجز عنه حكومة الأغلبية الشعبية ، أو ما لا تستطيع فهمه ، ولكنه نسي شيئاً مهما جـــداً ، هو أن اعتماده على السراي اعتماد واه . فان ثقة الملك فيه قد تتغير واعجابه به اليوم قد يتحول غداً الى سخط .

وحتى لو فرضنا أن الثقة ستستمر ، بقي أن علي ماهـر بذلك كان يحاول فرض نفسه على الشعب . وقد تكون آراؤه في الاصلاح جميلة ونافعة ، ولكن لا بد لنجاحها أن يؤمن بها الشعب . فاذا فرضنا أنه مستطيع أن يجعل الشعب يؤمن بها ، بقي أنه انسان طارىء في الحياة ، وهو ليس خالداً ، فماذا يكون الموقف اذا اصطفى الملك بعده شخصا أقل كفاية وأقل قدرة على الاصلاح ؟


علي ماهر

بل ماذا يكون الموقف اذا أساء الملك استعمال سلطاته التي انتزعها من الشعب ؟

على أي وجه قلبنا آراء علي ماهر واتجاهه في هذه الفترة من تاريخ مصر، وجدنا أنه بنى قرارات خطيرة على أساس شخصي. وليس بمثل هذه العقلية تساس أمور الشعب ويقضى في مصيره وهو الدائم الخالد، وكل من عداه يمرون في حياته لكي يخدموه، لا لكي ينتحلوا حق الوصاية عليه .

وقد قضى علي ماهر حياته رجلا مرفهـا ، تقلب في الوظـائف ، واختلط بالطبقة العالية ، وعاش حياة ناعمة لا أثر فيها للجهاد والكفاح والشعور بمتاعب الشعب . فهو لم ينبـع من صميمه ، ولكن عاش في القمة ، وعرف حياة القصور وذاق لذة التقرب من السلطان . وحكم برضاء منه وليس بارادة الشعب .

وليس في استطاعتنا أن نفصل بين عقله السياسي ونشأته وبين تصرفاته . لذلك لا نعتقد أن علي ماهر لو أراد أن يفعل شيئا آخر كان يستطيع أن يفعله. وقد ظن أنه قادر أن يلعب في مصر دور ساسة القرن التاسع عشر في أوروبا الذين حكموا شعوبهم من وراء عرش يجلس عليه ملك ضعيف أو ملك صغير السن . وفاته أن ظروف القرن العشرين تختلف عن ظروف القرن التاسع عشر، وان الشعب المصري كان قـد شب عن الطوق ، وأضحى له دستوره الذي يعطيه حق الحكم والسلطان .

ثلاثة رجال

كل هذه الحقائق غابت عن علي ماهر ، كما غابت عن اسماعيل صدقي ومحمد محمود، ولا نقول أحمد زيور وعبدالفتاح يحيي فان هذين الأخيرين لم يكونا سوى موظفين رأت السراي أن تستعين بهما ، دون أن تكون لأحدهما الشخصيـة

المسيطرة التي كانت للثلاثة الآخرين، ولا المطامع والآراء والنظرات التي كانت لهم..

أمـــا محمد محمود فقد ظن أنه يستطيع أن يحكم مصر بحزبه الذي يجمع «أصحاب المصالح» أو أبناء البيوتات وفريقا من المثقفين غير الشعبيين، مع الاعتماد على علاقة حسنة بالبريطانيين او على نزعة معتدلة ازاءهم.

وقد فشل، لأن السراي استخدمته، ولم يستطع هو أن يستخدمها.

أما اسماعيل صدقي فقد اعتمد على كفايته وذكائه وشخصيته، وظـــن أن مهارته ترجح قوة الشعب ومطامع السراي، وأنه قادر بالحكم الصـــالح في نظره ان يصرف الشعب عن حقه في الحكم، أو أن يكسبه الى صفه، فلم ينجح في هذا ولا ذاك، وخانته مقدرته وكفايته ومهارته، وانتهى امره بأن هان ودان واستطاعت السراي أن تلقي به خارج الحكم، وتحل محله رجلا ليست له كفايته ولا مهارته ولا مقدرته، لأن الحكم كان لها. ويستوي لديها أن يكون على رأس الحكومة عبقري أو رجل يؤمر فيطيع.

وقد فشل صدقي كما فشل محمد محمود.

أما علي ماهر فأراد أن يحكم بأسلوب آخر. ظن أنه قادر أن يختبيء وراء السراي، فيجمع لها السلطات، ويحيط الملك بحب شعبي، ينفذ في ضبابه الى مقعد السلطان.

وقد فشل أيضاً كما فشل زميلاه.

ولكن فشل هؤلاء الساسة الثلاثة، وان ضايقهم كأشخاص فلم يكن بالنسبة لهم الا جولة قامر كل منهم فيها ثم لم يكسب، بينما جنى على الوطن ودستوره وحرياته جناية كبيرة، أصاب رشاش منها الشعب، وأصاب رشاش آخر القصر فزعزع قوائم حكمه، وباعد بينه وبين الشعب. وبـدأت الجفوة التي زادت واستفحلت الى ان هدت قوائمه هدا.

وسيروي التاريخ عشرين سببا لانهيار النظام الملكي. وسيحمل فـــاروق

وتصرفاته الأخيرة أثقل التبعات ، لكن الانصاف يتطلب أن نرجع بالأدوار الى أصولها وبالمتاعب الى اليوم الذي بدت فيه وكأنها بريق الأمل والاصلاح ، والى الرجال الذين ، مهما تكن نياتهم حسنة ، فقد حكموا على الأمور حكما شخصيا محضا، وجعلوا مصالحهم وآراءهم الخاصة في قاع تفكيرهم وهم يقررون مصير شعب بأسره ، جيله الذي مضى وأجياله القادمة .

ولو آمنوا أن السلطة في يد الشعب لا خوف منها، حتى ولو اساء استعمالها، لما وقعوا فيما وقعوا فيه من اخطاء ولتغير تاريخ الكفاح الدستوري ، بل لتغير تاريخ النظام الملكي كله في مصر .

مدرسة واحدة

وان في تاريخ هؤلاء الثلاثة لتصرفات تبدو متناقضة عند النظر السطحي للأمور ، ولكنها ليست كذلك اذا لوحظ أن الثلاثة كانوا ذوي آراء قد تختلف وان انتموا الى مدرسة واحدة ، هي مدرسة الساسة الذين يؤمنون بالشعب اذا كان في صفهم ، فاذا انصرف عنهم ، فهو شعب لا يفهم وتنقصه التجربة، ولا بد من فرض الوصاية عليه، وصايتهم هم لأنهم من طبقة ممتازة في الفكر والفهم والعائلة والأصل .

ولست أحاول قط أن أجرد أحداً منهم من الكفاية الذاتية والمقدرة، بل لا أحاول قط أن أجردهم من النيات الحسنة ولكنني أحلل شخصياتهم واتجاهاتهم ، وأبين الأثر الذي كان لكل منهم في انحراف الصراع الدستوري وتأخيره ، واغراء القصر بالتفرد بالسلطان أو تزيين الامر له .

وكي نقدر أثرهم في هذا الشأن يجب أن نضع موضع الاعتبار التصرفات التي صدرت من السراي فيما بعد ، واستفحال سلطتها والانتهاء بالدستور الى الوضع الذي انتهى اليه ، مجرد ورقة تتضمن أحكاماً لا قدسية ولا اعتبار لها.

ولولا أن مجلس الوصاية كان خارجاً عن سلطة علي ماهر ، ولم يستطع أن

يفرض وصايته عليه ، ولولا أن رئيس هذا المجلس وكان الامير السابق محمد علي ، كان يكره فاروق لأسباب عائلية تتعلق بالعرش وأحقيته فيه ، وكان يميل لهذا السبب الى ممالأة الكتلة الشعبية من قبيل الكيد الملك الجديد ، ومن قبيل الظن بأن هذه الخطة قد تدنيه يوماً من حلمه القديم في تولي العرش . نقول أنه لولا أن مجلس الوصاية كان له هذا الاتجاه ، لبدت نزعة علي ماهر منذ اللحظة الأولى ، ولكنه اضطر الى نوع من المداراة . ولعله آثر ان يبقي منصب رئيس الديوان شاغراً ، وان يظل هو بعيداً عن القصر في الظاهر ، زيادة في نفي كل مظنة عنه ، ريثما تنتهي فترة الوصاية ويتولى الملك الجديد سلطته الدستورية .

وفي الوقت الذي أحست فيه الحكومة الدستورية القائمة انها مطلقة الحرية تصنع ما تشاء ، وفي الوقت الذي كان مجلس الوصاية طيعاً لها،كانت تستطيع أن تنتهز الفرصة وتؤكد سلطاتها الدستورية ، ولكنها لم تفعل ، اكتفاء بأن الأمور تسير هينة لينة على هواها .

وكان هذا خطأ منها . وأضيف اليه خطأ آخر ، فأنها لم تسر في حكم البلاد سيرة طيبة في كل النواحي ، ولم تحترم الحريات العامة الاحترام الذي كان يرجى من مثلها ، مما أثار في وجهها موجة كبيرة من الاستياء .



وفي الوقت نفسه ، كانت هناك مساع تبذل من جهات كثيرة لايجاد نواة قوية للمعارضة ، لا تستهدف القواعد البرلمانية ، ولكن تتجه اتجاهاً فاشستيا قائماً على المنظمات شبه العسكرية، وقام حزب مصر الفتاة برياسة الاستاذ أحمد حسين ومعه فريق من الشباب المتحمس ينتفع بأخطاء الحكومة البرلمانية ويدعو الى نظام فيه القوة والحسم .

وقد لونت هذه الدعوة ، كما تلون الدعوات المشابهة لهـــا ، بالشعارات والأغراض والأهداف الكبيرة فتحدثت عن زعـامة مصر للعالم الاسلامي ، والدعوة الى الخلق والتضحية والتمسك بالدين .

وعلى الجملة أخذت هذه الدعوة الكثير من سمات الدعوات الغالبة في هذا الوقت،وهي دعوة النازية في المانيا والفاشية في ايطاليا.واصطنعت أساليبها ، وبدأت تقلق الحكومة القائمة وتثير لها المتاعب،وساعدت أخطاؤها في الحكم على انحياز الشباب الى الحركة الجديدة .

وبدلاً من أن تقاوم الحكومة هذا الانحياز الظاهر بالبعد عن الاخطـــاء والتزام الروح الديموقراطية ، رأت أن تتبع المثل نفسه . وبينما انشأت مصر الفتاة فرق القمصان الخضر ، أنشأت هي فرق القمصان الزرق . وهكــــذا تحولت من حيث لا تدري الى أسلوب فاشي أبعد مـــا يكون عن الروح الديموقراطي .

وكانت فرق القمصان الخضر تحظى بعطف وتأييد من علي مـاهر لسبب ظاهر ، هو أنها قد تصلح نواة لتأييد أغراضه والكيد للحكومة الدستورية .



دعوة الأخوان ومصر الفتاة

وأخذ الصراع يبدو شيئاً فشيئاً بين قوتين متعارضتين : قوة الحكومة الدستورية ومن ورائها البرلمان والأنصار، وقوة يبدو أنها تحظى بعطف السراي وقوامها حزب مصر الفتاة وتشكيلات القمصان الخضر ، وفريق الساخطين والغاضبين لأسباب شتى ، والأحزاب ذات الأقليات كالاحرار الدستوريين والحزب الوطني وبقايا حزب الاتحاد . وانتقل الصراع السياسي — وهذا ما يؤسف له أشد الأسف — من نطاق الصراع الدستوري القائم على اجتذاب جماهير الشعب بالرأي والاقناع ، الى نطاق جديد لم يؤلف في الحياة المصرية من قبل ، هو محاولة التأثير بالأهداف البراقة المظهر والاعتماد على التنظيمات شبه العسكرية والتعصب للفكرة لا تعصب الاقتناع ، ولكن تعصب العاطفة المبهورة بالبريق الناتج من روعة الأهداف الغامضة، غير المحددة كمجد الاسلام والعروبة وأن تصبح مصر دولة تتزعم العالم العربي . وعلى الجملة الأهداف — التي وان كانت جائزة وممكنة — الا أن الاقتناع بها أو التحمس لها لم يجيء بعد دراسة الأساليب العلمية المؤدية لها بقدر ما جاء من الانفعال العاطفي .

وقد وضحت خطورة هذا الاتجاه على الفهم الدستوري من حيث أنه أصبح اتجاه القوة المادية المعتمدة على التنظيم شبه العسكري بما ينطوي عليه من جواز ارهاب الخصوم والاعتداء عليهم، ومحاولة مقاومة السلطات اذا تعرضت لهم.

وهي بذاتها الأساليب الفاشية التي اعتمدت عليها ايطاليا بتشكيلات القمصان السود التي أنشأها موسوليني واتخذ منها وسيلة للقفز الى السلطة .

وإذا فهم أن تستهوي المثل النازية والفاشية بعض الشباب ، فينشئوا ما يشبهها، فلم يكن مقبولاً من الحكومة الدستورية التي تستند الى أغلبية برلمانية كبيرة أن تواجه هذا الانحراف بانحراف مثله ، فتضفي من حيث لا تعرف صفة الشرعية أو الاقرار الضمني على تشكيلات القمصان الخضر .

وفي الوقت الذي كانت دعوة مصر الفتاة تنتشر وتجد الانصار من بعض الشباب وتحظى بتأييد صريح أو ضمني ، مخلص ، أو غير مخلص ، من بعض رجال السراي والأحزاب ، كانت تجري في مصر دعوة أخرى تشابه دعوة مصر الفتاة من بعض الوجوه وتختلف عنها من بعض الوجوه، ولكن الدعوتين تتفقان من حيث أنها انحراف عن القواعد الديمقراطية السليمة ، ونعني بالدعوة الجديدة دعوة الاخوان .

ولم تكن هذه الدعوة في الوقت الذي نتحدث عنه (١٩٣٧) قد ظهرت ظهوراً واضحاً أو أصبح لها اعتبار في المحيط السياسي ، ولكنها كانت تنمو نمواً مطرداً في الأقاليم ، وتجد من الأنصار الكثيرين . وكان لقيام الدعوة على أساس من الدين أثر ظاهر في شدة الاقبال عليها .

وخلاصة الدعوة كما وضعها مؤسسها المرحوم حسن البنا ، أنه لاخلاص لنا من الشرور التي نحسها والتي تحيط بنا بغير العودة الى الاسلام في منابعه الصافية الأولى . وان الاسلام ليس دين عبادة فحسب ، ولكنه مجموعة من قواعد السلوك والتصرف في كل ما يعرض للمسلمين في حياتهم الخاصة أو حياتهم العامة ، في حياتهم كأفراد ، وفي حياتهم كشعب، وفي حياتهم كدولة سياسية .

ولم يكن العنصر السياسي واضحاً في الدعوة أول أمرها . ولذلك انضم اليها كثيرون ممن بهرتهم فصاحة زعيمها والمامه الواسع بالدين والأصول والتفسير وسائر العلوم الشرعية، وما وهب من قدرة خطابية ونشاط لا مثيل له ، وما

كان عليه من صبر وأناة وحسن تنظيم .

وقد بدأ يعد لدعوته منذ سنة ١٩٢٧ في مدينة الاسماعيلية حيث كان مدرساً بمدرستها التابعة لوزارة المعارف . ومن هذه المدينة انتشرت الدعوة في كل مكان . وساعد على انتشارها ما قدمنا من اعتبارات وأسباب، وما هو مؤكد من أن الالتجاء الى الدين كوسيلة لحل المشاكل عقيدة مستقرة في العقل الباطن لبعض المتدينين ممن اهتز ايمانهم بقدرة السياسة الزمنية على حل المشاكل، وممن يظنون أن ما بلغه الاسلام في مراحل حياته الأولى من عظمة ومجد انما كان بسبب تمسك المسلمين بقواعد دينهم، ورجوعهم اليه في كل صغيرة وكبيرة، ومن يعتقدون أن أفضل الشرائع هي الشريعة التي جاءت من السماء ، وان كل انحراف عنها انحراف الى معصية الخالق .

ومهما يكن من أمر فان دعوة الشيخ حسن البنا لقيت نجاحا كبيرا . ولم يكن معروفا في هذه المرحلة المتقدمة من مراحل الدعوة ما اذا كان هذا النجاح راجعا الى أن انصارها حسبوها دعوة دينية خالصة ، أو لأنهم اعتنقوها منذ اللحظة الأولى كمخرج من الاضطراب السياسي أو ما حسبوه كذلك .

ولسنا نعرف على التحديد ما اذا كان الشيخ حسن البنا قصد منذ أول قيامه بدعوته الاندماج في العمل السياسي والدعوة الى الدولة السياسية الاسلامية أم أن هذه الاغراض طرأت فيما بعد ، حينما كثر من حوله الأنصار ، وتآلفت القلوب ، وأصبح قوة لا يستهان بها .

وسواء كان الشيخ حسن البنا قصد الاشتغال بالسياسة منذ أول دعوته ، أم أن هذا القصد طرأ فيما بعد، فمن المؤكد أن الدعوة أوجدت جماعة متماسكة تدين بالطاعة والتوجيه لقائد واحد ، وتعد ولاءها لهذا القائد مقدماً على ولائها لمن عداه من سلطات ورياسات .

وكانت الدعوة حتى هذا الوقت غير ذات أثر ظاهر في المحيط السياسي العام في القاهرة، ولم تكن الأحزاب ولا الحكومة حتى هذا الوقت تشعر أنها

موجودة . ومن كان يعرفها ، كان ينظر اليها على أنها دعوة دينية . ولذلك اتصل بها وانضم اليها كثيرون من أنصار مختلف الأحزاب القائمة حينئذ، دون أن يجدوا في الانضمام اليها والولاء لها ما يخالف أو يتعارض مع ولائهم لأحزابهم السياسية والآراء والاتجاهات التي تمثلها .

غير أن الملاحظة الجديرة بالاعتبار أن وجود جمعية مصر الفتاة وجمعية الاخوان في ذلك الوقت كانا امارة على أن بعض الحركات المخالفة للخط الذي آثرت أغلبية الشعب أن تسير فيه ، بدأت تظهر .

وقد كان الخط الذي آثرت القومية المصرية السير على منهاجه هو الديمقراطية الغربية التي تمثلها نظم انجلترا وأمريكا وفرنسا ، ونعني به منهاج التقدم عن طريق نظام برلماني يتيح لكل مواطن أن يبدي ما يراه وأن ينتقد ويعارض، يهاجم ويهادن، دون أن يشعر أن في هذا الهجوم أو التأييد ما يعرضه للأذى في ماله أو حياته أو حريته .

وقد سارت كل قوى الشعب في هذا الطريق ، فكان الدستور مطلباً مساويا في أهميته للاستقلال ، وكانت حرية الصحافة وحرية الاجتماع ، وحرية الخطابة حريات أساسية حرص عليها الشعب ودافع عنها، واغتبط أن تضمنها دستور سنة ١٩٢٣ ، ولذلك جاءت مصر الفتاة والاخوان بنوع جديد من التفكير قائم على التكتل من أجل مذهب من المذاهب وكفالة الانتصار له ، لا عن طريق الظفر بأغلبية برلمانية في انتخابات حرة ، ولكن عن طريق تأليف تشكيلات عسكرية وشبه عسكرية ، وانشاء تنظيمات متماسكة في شبه شبكة تشمل البلاد من أقصاها الى أقصاها ، والتعصب الى درجة الخصومة للمخالفين .

وطرأ عامل جديد في الحياة السياسية ، وهو عامل مقترن حتماً بأمثال هذه الدعوات ، وهو الاعتماد على التيارات التحتية والتكتلات غير المعروفة ، ظناً بأن طريق الاقناع غير مجد ، أو أنه غير مناسب ازاء دعوة لا شك في

صدقها عند أصحابها ، وفي أن سيادتها كفيلة بعلاج كل ما يشكو منه الناس من عيوب .

وكان أكثر أنصار الدعوتين الجديدتين من الشبان صغار السن والثقافة من طلبة المدارس الثانوية وطلبة الجامعات مضافاً اليها فريق من الطبقات الأخرى الذين في مثل سنهم .

وحداثة السن والتحمس ، كلاهما شرط مطلوب في الايمان المطلق، وتقبل النظريات التي تخاطب العواطف أكثر مما تخاطب العقول والاحلام المرغوب فيها أكثر مما تخاطب الامكانيات .

وليس معنى ذلك أن الدعوتين لم تستهويا بعض أصحاب المراكز وبعض أصحاب النضج في السن. فالواقع أنهما استهوتا فريقاً ليس قليلاً من هذا الصنف. ولكن بعض هؤلاء كانوا من النهازين الذين قدروا أن يكون للدعوتين الجديدتين أثر ، وقد تصبحان من الدعوات الغالبة التي يؤول اليها السلطان . وكل منهما دعوة جديدة ليس فيها أحد من البارزين فالانضمام اليها سياسة حسنة ، وهو على كل حال استعداد لمستقبل قد يكون موفور الخير .

وفريق منهم آمن بها ايماناً صحيحا . وفريق ثالث أراد استخدامها لوقف الموجة الوفدية أو توجيهها وجهة أخرى .

ولم تكن السراي مترددة في العمل، فقد كانت تضيق بالوفد. وقد حاول علي ماهر رئيس الديوان وصاحب التوجيه الأول فيها ، أو على الأقل من كان يعتقد أنه سيكون صاحب التوجيه الأول ، أن يحتضن — كما قدمنا — جمعية مصر الفتاة . كما حاول بقدر يسير آخر أن يكون على علاقات طيبة ببوادر الدعوة الجديدة ، دعوة الاخوان .

محاولة هدم الوفد

وربما لم يكن يعرف أن الدعوتين الجديدتين متى نجحتا في هدم الوفد ، فانهما لن تخضعا للسراي أو لأي جهة اخرى . أو لعله كان يعرف أنهما دعوتان لهما مثل جديدة قد تفترق ومصلحة السراي في المستقبل ، قد تتفق معها ، ولكنه على كل حال رأى أنهما دعوتان تقفان في صف ويقف الوفد في الصف الآخر ، ومن هنا كان اتجاهه اليهما، ثم أنهما كانتا خاليتين من أخطاء الأحزاب غير الوفدية ، وليست لهما في الشعب السمعة السيئة التي لهذه الاحزاب، ثم أنهما استهوتا بعض الشباب . ومن هنا كان انفتاح قلبه لهما، وظنه أنه مستطيع ان يتخذ منهما أو من احداهما ورقة يلعب بها اذا اقتضاه الأمر أن يفعل .

وسارت الحكومة الوفدية في الحكم طوال سنة ١٩٣٧ بأخطاء في سياسة الحكم الداخلية لا شك فيها ولكنها قامت أيضاً باصلاحات جوهرية . ولعل اخطاءها رجعت في بعض الأحيان الى احساسها بأن المؤامرات تحاك حولها ، وان السراي لم تصبح خالصة للفهم الدستوري ، والى شعورها بأن علي ماهر يلعب لعبة خطرة أو أنه استطاع أن يوجه الملك الحديث السن الى خط السياسة الذي يريد أن يسير فيه ، وتوجست خيفة من حركاته .

وأغلب الظن أن هذا الذي وقع، والجو الذي ساد السراي ولما يمضي عليها في الحكم غير سنة وبضعة اشهر قد ضايقها مضايقة شديدة ، فقد كان الوفد

بصفة عامة يحسب أن وفـاة الملك فؤاد أزال من طريقه عقبة يصعب التغلب عليها. فقد كان رجلاً محنكاً واسع المعرفة والحيلة، قادراً أو يحاول أن يكون قادراً على تجميع السلطة في يديه . ثم هو رجل متقدم في السن كاره كراهية شديدة للبرلمان والدستور. ضاق بسعد زغلول وقامت بين الاثنين معارك حامية وضاق بالنحاس واقاله مرة أو مرتين . ولم يخف عداءه للوفد . واذا كان قد اضطر في بعض الأحيان الى ممالأة الأغلبية البرلمـانية فقد كان ذلك قهراً عنه وخضوعا لحكم الظروف وانتهازاً للفرصة المواتية .

لذلك كان شعور الوفد لوفـاة الملك فؤاد شعور ارتياح لا شك فيه . ثم جاء ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ عاملاً جديداً زاد من طمأنينته، وجعله يفهم — ان خطأ أو صواباً — ان الانجليز سيكفون عن التدخل، فيخلو الأمر للوفد، صاحب الاكثرية من غير منازع .

وجاءت تولية فاروق العرش ، وهو حدث ، عاملاً ثالثاً جعل الوفد يزداد اطمئناناً للظروف . فقد حسب أن الملك الصغير ليس فيه حنكـة والده ولا سعة حيلته ، وليس فيه ازاء الوفد غل أو حقد أو ماض يشعر منه بجرح .

ولكن هذا التقدير الذي بني على حقـائق قد لا يبدو أن لا شك فيها ، دلت الحوادث والتطورات على أنه كان مبالغة في التفاؤل أو كان تحليلاً ناقصاً للموقف . فماذا حدث ؟.

أما زوال الملك فؤاد من المسرح فكان حادثاً لا شك أنه أزال عقبة كبيرة من أمام الوفد ، ولكن الملك الصغير وجد نفسه محاطاً ببطانة تكره الوفد ، اذ خلف له والده في السراي فئة من كبار الموظفين الناقمين على الوفد، والذين يرون فيه — كما كان يفعل العاهل الراحـل — خطراً لا شك فيه على السراي وسلطتها ، وما ينبغي أن يكون لها من حق الحكم والأمر والنهي .

ثم ان لهؤلاء الموظفين مصلحة شخصية ، فان كل سلطة ينالها الملك ،كانوا يفيدون منها في الواقع أضعاف ما كان يفعل الملك.فان صلتهم بالسراي كانت كافية لكي يقضوا مصالحهم ومصالح ذويهم وأصدقائهم ، وكانت كافية لكي

ينظر الناس اليهم بالمهابة والاحترام والخوف . وقد تلقوا الملك الصغير، فصبوا في أذنه كثيراً من الكلام ، وأوحوا اليه بالكثير من الايحـــاءات ، ولم يكن فاروق يعرف شيئاً معيناً عن الاحزاب ، بل لعله لم يكن يعرف شيئاً عنهـا على الاطلاق .

قال مرة وهو صبي صغير ، قبيل سفره الى انجلترا ، لأحد كبار مؤدبيه : الراجل مصطفى النحاس باشوف الجرائد بتجيب صورته كتير.. ايه هو ده ؟ . وحينما عاد من انجلترا لم تكن معلوماته عن السياسة المصرية قد زادت عن هذا القدر ، لذلك كان أرضا بكرا لأول من يلقي البذور . وقد القاها طائفة من الموظفين ، كان لهم بحكم عملهـم ميزة الاتصال القريب به ، أو على التحديد كان لا يعرف أحدا سواهم . فملأوا أذنه وقلبه وعواطفه بما شاءوا ان يملأوها به . أفهموه مـــا يريدون أن يفهمه . افهموه ان أباه كان يكره الوفد لأنه ينازعه السلطة ، ويريد أن يقضي على الملكية أو على الأقل يجردها من شاراتها وسلطانها . ورويا له قصة الصراع الطويل بين والده وبين سعد زغلول ،وبينه وبين مصطفى النحاس . وحكوا له قصة الفـــلاحين الذين تزعمهم عرابي في أواخر القرن الماضي،وقصة مظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ،وتناوب على تأديبه ، وهو في انجلترا ، رجلان لا يميلان بالطبع والنشأة،الى كتلةالشعب الغالبة حينئذ ، فاتسمت سلسلة المعارف التي ألقيت اليه، سواء وهو ولي العهد أو بعد أن صار ملكاً .

وعرف الشاب شيئاً ، بل لم يعرف غير هـذا الشيء .. كان عجينة لينة فصاغوه على ما يحبون . واذا كنا نحاول في هذا الكتاب أن نحدد المسئوليات فاننا نشعر أن هذا الملك الصغير وجـد في بيئة لم يكن ممكناً أن تصوغ منه شيئاً آخر غير ما كان . فاذا لوحظ أنه تولى مسئوليات الملك ، وهو شاب صغير قليـــل التجربة والمعرفة ، وضحت المسئولية الثقيلة التي تحملها هؤلاء الموجهون الاولون .

ولئن التمسنا العذر لموظفي السراي ، وقلنا أنهم طبقة من الموظفين يهمهم

ارضاء مولاهم أو الوفاء لذكرى الملك الذي أقامهم حيث هم ، وأسبغ عليهم من المراكز والجاه ما يستحقون وما لا يستحقون فاننا لا نستطيع أن نلتمس مثل هذا العذر لعلي ماهر ، فـــانه لم يكن موظفاً عادياً ، وثقافته وتجربته وتعليمه وممارسته للسياسة فترة طويلة من الوقت، كل أولئك كان كافياً أو كان يجب أن يكون كافياً لكي يوجه الملك الجديد وجهــة صالحة تتفق مع تطور الشعب ومصلحة الملك ذاته ، ولكنه لم يفعل .

وكانت كل الظواهر تدل على أن الامور تسير الى أزمة لا بد منها ، فان المعركة التي ظلت صامتة مستورة طوال سنة وأكثر من سنة ، كان لا بد أن تبلغ غايتها ، وقد بلغتها فعلا .

وقد تولى الملك سلطته الدستورية يوم ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٧ اذ بلغ الثامنة عشر من عمره . ومن هذا التـــاريخ انتهت مهمة مجلس الوصاية ، وأضحت سلطات العرش كلها في يد فاروق .

ومنذ هذا التاريخ أيضاً، أخذت الأمور تسير مسرعة الى غايتها المحتومة . فقد أضحت المعركة بين القصر والوزارة واضحة مكشوفة . وبرزت المطامع والتدبيرات التي حاكها رجال القصر لكي يستردوا خيوط السلطة . ولما صدر الأمر الملكي في أكتوبر سنة ١٩٣٧ بتعيــين علي ماهر رئيساً للديوان الملكي لم يؤخذ رأي الوزارة فيه . وقد أدركت معنى هـــذا التعيين وما يشير اليه . واحتجت عليه ثم سكتت، وكان واجبها إذا كانت حريصة على أحكام الدستور أن تتمسك بضرورة موافقتهــا على هذا التعيين كما فعل سعد زغلول حينما عين الملك فؤاد ، حسن نشأت وكيلا للديوان ، ولو أدى الأمر الى استقالتهــا . فان تثبيت أحكام الدستور تحتاج الى جهد وكفاح وتضحيات ، فسكوتها يعد عليها من النـــاحية الدستورية . فان موظفي القصر في كل البلاد الدستورية يخضعون لسلطان الحكومة ، وتعيينهم يجب أن يكون باشارتها وموافقتها ، لأنهم يتناولون مرتباتهم من الميزانية العامة ، ويتولون وظائفهم باسم المصلحة العامة ، وصميم عملهم يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية التي تسأل عنهــا

الحكومة أمام البرلمان . وكيف تستقيم هذه المسئولية إذا لم تقابلها سلطة كاملة واشراف لاشك فيه ؟ .

وقد حسم سعد زغلول هذه المعركة وأرسى قاعدة دستورية ، كان على خلفائه أن يتمسكوا بها ، ولكنهم لم يفعلوا . وهذا خطأ يحسب عليهم . ولعلهم ظنوا أنها مسائل صغيرة يمكن السكوت عليها ، ولكن الحوادث التي تلت بعد ذلك دلت على أنها مسائل خطيرة ، وان استقلال السراي بتعيين موظفيها من غير موافقة الحكومة ورضائها خلق في مصر حالة غير مقبولة ولا محتملة في أي بلد دستوري . اذ جعل السراي وحدة منفصلة عن الحكومة وفتح الباب لكي ينفذ منه الدس والوقيعة ، اذ كانت تدبر الأمور وتتخذ القرارات ، دون أن تدري الحكومة عنها شيئاً .

ومن المؤكد أن السراي كانت تنتظر انتهاء فترة الوصاية ، لكي تعين علي ماهر رئيساً للديوان ، ولولا أن الأمر كان يبدو مكشوفاً ، لسارعت الى تعيينه غداة تولي الملك سلطته الدستورية في ٢٩ يوليو ، ولكنها آثرت أن تنتظر بعض الوقت ، حتى لا تستريب الحكومة ، وحتى تنضج أسلحة المعركة كلها ، وقد نضجت بالفعل ، عندما تولى علي ماهر منصبه . والواقع أنه كان يدير المعركة منذ ترك الوزارة في أوساط سنة ١٩٣٦ واعتزل المناصب الحكومية في بيته . اذ كان يعد نفسه لهذا الدور. وكانت صلته بالسراي معروفة وتجمع العناصر الساخطة على الوزارة يتم برضاء منه وتشجيع ان لم يكن بتدبير وتوجيه .

ووقع في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ حادث اعتداء على مصطفى النحاس ، اقترفه شاب اسمه عز الدين عبد القادر ، وهو من المنتمين الى جمعية مصر الفتاة ، فكان الحادث وشخصية مرتكبه والظروف التي وقعت فيها الجريمة دافعاً للحكومة لكي تبطش بأعضاء مصر الفتاة وتضيق عليهم ، وتأخذهم بأساليب وضح فيها الانتقام أكثر مما وضحت حاجة التحقيق في جريمة من الجرائم .

فصل النقراشي من الوفد

وتطورت الامور . وكان مصطفى النحاس حينما أعاد تأليف وزارته في سبتمبر سنة ١٩٣٧ على أثر تولي الملك السابق سلطته الدستورية قد أخرج محمود فهمي النقراشي . فكان اخراجه على هذه الصورة بداية تطور آخر في السياسة المصرية ، او انشقاق جديد في كتلة الوفد. واخرج مع النقراشي ثلاثة وزراء آخرون هم محمد صفوت ومحمود غالب وعلي فهمي ، وانضم الى الوزارة بدلهم أربعة جدد ، هم محمود بسيوني ، ومحمد محمود خليل ، ومحمد صبري أبو علم ، وعبد الفتاح الطويل .

وكان البحث قد جرى في شأن تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان في مجلس الوزراء ، وكان للنقراشي رأي خاص في الموضوع، يخالف الرأي الذي ذهب اليه مصطفى النحاس وعثمان محرم وغيرهما . ونشر النقراشي على أثر اعادت تأليف الوزارة واعفائه من منصبه بياناً على الرأي العام دافع فيه عن موقفه في مشروع كهربة خزان أسوان. وأشار الى أخطاء الحكومة الوفدية في سياستها ازاء الحريات وتضييقها على خصومها .


النقراشي

وسارت الأمور بسرعة . ففي ١٣ سبتمبر أصدر الوفد بياناً باعتبار النقراشي منفصلا عن الوفد . وصدر البيان باجماع الاعضاء ما عدا الدكتور أحمد ماهر

الذي أعلن أنه لا يزال يعد النقراشي عضواً في الوفد .

وفي أواخر أكتوبر من السنة نفسها وقعت اضطرابات في الجامعة، وتنازع خصوم الحكومة وأنصارها. وقامت مظاهرات من الطلبة وغيرهم تؤيد الوزارة ومظاهرات أخرى تهتف بسقوطها وتتجه الى قصر عابدين . ولاح للقصر أن الامور بلغت مستواها واتسعت الهوة بينه وبين الحكومة. فقد رفضت السراي التوقيع على مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي طلبت الوزارة فتحه ، ووقع خلاف آخر بين الجهتين حول تعيين فخري عبد النور عضوافي مجلس الشيوخ، بينما رشحت السراي عبد العزيز فهمي بدلا منه. وطلبت السراي الغاء فرق القمصان الملونة ، كما طلبت أن يكون رأيها قاطعا في تعيين موظفي السراي ، واحالة الموظفين المعينين بمرسوم الى المعاش، وأن يكون رأيها نهائياً أيضافي منح الرتب والنياشين وفي تقديم مشروعات القوانين الى البرلمان .

ولا بدمن وقفة هنا. فمهما تكن الاخطاء التي نسبت الى الوزارة الدستورية. ومهما تكن سيرتها في الحكم مثار السخط والقلق بين الكثير من الطوائف ، فان السراي جاوزت موضع الشكوى ، وانتهزت الفرصة لتوسيع سلطتها ، وشل عمل الحكومة الدستورية شلا تاما .

ولم يكن الملك السابق فاروق هو صاحب هـذه الطلبات ، ولعله لم يكن حينئذ يدرك منها شيئا ، ولكنها مشورة علي ماهر رئيس الديوان ، ورغبته الواضحة في أن تكون السراي صاحبة الأمر في الواقع. وكان يعرف مقدما أن الوزارة لن تقبل هذه الطلبات وبذلك ينتهي أمرها، ويجد القصر التكـأة للتخلص منها .

وقد طلبت السراي أن يحل ما بينها وبين الوزارة من خلاف عـن طريق هيئة تحكيمية تؤلف من رؤساء الوزارات ورؤساء الديوان الملكي ورؤساء مجلس الشيوخ السابقين.

ورفضت الحكومة هذا الحل ، لأن الأشخاص الذين سيعهد اليهم التحكيم

أكثرهم ان لم يكن كلهم من خصوم الوفد ، فكان معروفاً مقدماً الى أي اتجاه سيكون رأيهم .

وفي ٣٠ ديسمبر أصدر الملك السابق أمراً باقالة الوزارة . وقد أشير في هذا الأمر الى سوء سياسة الحكومة والى أن الشعب انصرف عنهـا ، والى مجافاتها روح الدستور .

وفي اليوم نفسه ألفت الوزارة الجديدة برياسة محمد محمود ، مما يدل دلالة قاطعة على أن الأمور كانت معدة اعداداً ، ومرتبة ترتيباً . فسرعان ما صدر مرسوم تأليف الوزارة الجديدة . وان الانسـان ليعجب عند مراجعة الاسماء التي قبلت الاشتراك في الوزارة ، اذ يقارن بينها وبين من قبلوا الاشتراك في الاعتداءين السابقين على الدستور سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٨ ، وحين ألغي الدستور الغاء في سنة ١٩٣٠ .

والأسماء التي قبل اصحابها الاشتراك في وزارة محمد محمود هم اسماعيل صدقي وعبد الفتاح يحيى وأحمد خشبة وعبد العزيز فهمي وحلمي عيسى ولطفي السيد وبهي الدين بركات وحسن صبري وحسين رفقي وحسين سري ومراد وهبه وأحمد كامل وحافظ رمضان وحسين هيكل وكامل بنداري .

وهذه الأسماء تمثل اشتاتاً من الاحزاب والهيئات ، لا رابطة بينهـا ولا اتجاها موحداً ، ولا سياسة مفهومة ، ولا مؤيدين في الشعب . وقد انضم الى الوزارة حافظ رمضان . ولست أعرف على أي صورة ولا بـأي منطق أو سبب ؟ هل انضم لأن الجلاء قد تم ؟ هل انضم لأن الوزارة الجديـدة جعلت من برنامجها الا مفاوضة إلا بعد الجلاء؟ هل انضم لأن معاهدة سنة ١٩٣٦ ألغيت وعادت البلاد الى الكفاح؟ هل انضم لأن الوزارة دستورية في شكلها وتكوينها؟

الواقع أن موقفه كان داعيـا الى مزيد من الدهشة . وقد أحدث فعلا انشقاقا في داخل الحزب الوطني . وقف الى جانبه فريق ، وعارضه فريق ، وازداد الحزب الوطني بذلك ضعفا على ضعف وتناقضـا على تناقض ، ورمى

نفسه رسمياً في أحضان السراي ، بعد أن كان يفعل ذلك على استحياء شديد في بعض الأحيان ، وبشيء من الجرأة في أحيان اخرى .

ونبحث هنا مرة أخرى في طبيعة الوزارة الجديدة . أما رئيسها محمد محمود ، فقد شرب الكأس من قبل . وجرب الاعتداء على الدستور بل الغاه الغاء، ورأى السراي قد تخلت عنه وبطشت به، فماذا حمله على أن يعيد التجربة وماذا دفعه الى ان يعود من جديد لما فشل فيه سنة ١٩٢٨ .

لعله حسب ان الوفد قد ضعف ، وأن ماهر والنقراشي وبعض الانصار الكبار الآخرين قد انشقوا عليه ؟ لعله حسب أن أخطاء الحكومة الوفدية قد أذهبت من حولها التأييد الشعبي ، وان حنكة الملك فؤاد ورغبته في تركيز السلطة في يديه وقدرته على ذلك ليس لخليفته فاروق شيء منها ، بل لعله على ميل الى حكم الشورى ولا انتفاع بخبرة أصحاب المصالح الحقيقية. ولعله في عبارة موجزة ، حسب أن الظروف أضحت مواتية أكثر مما كانت في سنة ١٩٢٨ ؟

ولكن خطأه وخطأ غيره ممن أقدموا على هذه التجارب غير الدستورية أنهم ربطوا بينها وبين قوة الوفد . على أن النظر العميق كان يجب أن يهديهم الى ما هو أقوم من هذا سبيلاً، فان المطالبة بالدستور والتلهف لتحقيقه والحرص عليه كان في مصر قبل حركة عرابي، وبعد حركة عرابي في أيام مصطفى كامل. وقد طالب به حزب الأمة الأب الروحي لحزب الأحرار الدستوريين الذي يرأسه محمد محمود .

ولئن كانت أخطاء الوفد قد أضعفته ، فان الايمان بالدستور لم يضعف ، والنفور من الحكم المطلق كان يزداد يوماً بعد يوم . ولو ترك الوفد في الحكم الى أن يستكمل مدته الدستورية ، واتجه هؤلاء السادة العلماء المثقفون العارفون الى الشعب ورفضوا أن يلوا الحكم بتأييد من السراي ، لكان من المؤكد أن ينصرف النـــاس عن تأييد الوفد اذا انحرف عن مبادىء الحرية والشورى

والدستور الى المعارضة . وكان من المؤكد أن تظل السراي في وضعهسا مجرد سلطة دستورية تقيم التوازن وتنفذ مشيئة الأمة . ولكنهم لم يصبروا حتى يتم هذا ، بل بدا من التدبيرات والترتيبات التي سبقت اقالة الحكومة الوفدية أن كل شيء متفق عليه، وان الأزمة الدستورية التي أثيرت في آخر حكم الوزراة الوفدية لم تكن الا وسيلة لايجاد سبب يصدر من أجله أمر الاقالة .

وماذا كان موقف وزارة محمد محمود من الأزمة الدستورية ؟ ماذا تم فيها وفي المسائل التي أثيرت ؟ من أصبح صاحب الحق في منح الرتب والنيـــاشين وتعيين موظفي القصر واقتراح القوانين وتقديمها الى البرلمان واحالة كبار الموظفين الى المعاش ؟

أغلب الظن أن هذه المطالب قد طويت، فقد اجتمع السلطان كله في يد السراي: هي التي أقالت الوزارة، وهي التي عينت الوازرة، وهي التي رسمت لها سياستها .

ومن سوء الحظ أن يشترك في التجربة الجديدة أشخاص آخرون لم يكونوا بعيدين عن التجارب السابقة فاسماعيل صدقي وعبد العزيز فهمي وعبد الفتاح يحيى وحلمي عيسى ، كل هؤلاء سبق لهم أن تولوا الوزارة باشارة من السراي وأدركوا كيف يكون الحكم بهذه الصورة. فلماذا يقدمون على تجربة جديدة؟ وما هو هدفها وغايتها ؟ .

ولم يدخل في الوزارة النقراشي بل آثر أن يبقى خارج الحـكم ، ثم انضم اليه في يناير سنة ١٩٣٨ الدكتور أحمد ماهر بعد أن أصدر الوفد قراراً بفصله، وألفا مع بعض الانصار والأصدقاء ما سمياه « الهيئة السعدية » نسبة الى سعد زغلول، بحسبان أن الهيئة الجديدة أصدق معرفة وتنفيذاً لمبادىء الزعيم الراحل من الوفد الذي يرأسه مصطفى النحاس .

وتم زواج الملك من الملكة فريـدة في ٢٠ يناير سنة ١٩٣٨ .

وأجلت الحكومة الجديـدة مجلس النواب شهراً ، ثم استصدرت مرسوماً


فريدة

بحله وتحديد يوم ١٢ ابريل موعداً لاجتماع المجلس الجديد .

وإذا كانت الحكومة من الوجهة الشكلية قد تمسكت بنصوص الدستور من حيث المواعيد ، الا أن الاقالة ذاتها كانت اعتداء على الدستور . نعم انها حق مقرر للملك ، ولكن ظروف استخدامه اياه لا تكون الا حيث يجد انصرافاً عن البرلمان القائم وينبهم عليه الأمر في اتجاه الشعب . ولم يكن الأمر كذلك حينما أقيلت وزارة النحاس في آخر سنة ١٩٣٧ .



الإقالة وحكم الدستور

ولو سلمنا بأن أمر الاقالة صدر وله ما يبرره من الناحية الدستورية، فان أسبابه لم تكن دستورية في قليل أو كثير فكان يجب أن يسبب بالسبب الوحيد الجائز ، وهو أن الملك ، بحسبانه سلطة موازنة دستورية ، سيعيد الأمر للشعب كي يتبين اتجاهه الصريح، وما اذا كان مع البرلمان والحكومة أم انصرف عنهما .

ولكن أمر الاقالة تضمن شيئاً آخر . تضمن القطع بأن الشعب لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم ، وانه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وتعذر ايجاد سبيل لاصلاح الأمور على يد الوزارة التي يرأسها مصطفى النحاس . وهذا معناه أن الانتخابات القادمة يجب أن تجيء بوزارة أخرى وأشخاص آخرين ، وليس هذا من الفهم الدستوري في شيء . ثم أن الملك كسلطة دستورية ليس له أن يسبق رأي الشعب ولا أن يتوقعه ، وهو لم يفعل ذلك فحسب ، بل حسم الأمر حسماً .

واذا قيل أن رأي الشعب عرف عن طريق المظاهرات والصحافة ، قلنا أن هذه امارات قد تخطىء وقد تصيب ، وان الوسيلة الدستورية الوحيدة لمعرفة رأي الشعب بصورة حاسمة هي الانتخابات الحرة من كل ضغط وكيد .

واذا تجاوزنا عن هذا وذاك، وسلمنا بأن أمر الاقالة له ما يبرره من الناحية الدستورية ، فما معنى تأليف وزارة تجمع أقطاب المعارضة وأقطاب الأحزاب

المعادية للوزارة ؟ هل ألفت هـذه الوزارة لمجرد اجراء الانتخابات ؟ إذا كان هذا هو الغرض فكان يجب أن تكون وزارة محايدة أو على الأقل مؤلفـة من أشخاص ليس لهم لون سياسي معروف .

ومما زاد الأمر سوءاً ان هذه الوزارة قامت باجراء الانتخابات، ولم يستمع احد لما طالب به الوفد من تأليف وزارة محـايدة لهذا الغرض . ولو أجرت الوزارة الانتخابات بشيء من الحياد لهان الأمر، ولكنها أجرتها بصورة مجافية لكل قواعد الحرية بحيث يمكن القول بأنها فرضت أشخاص الناجحين فرضاً . والنتائج التي أسفرت عنها أكبر دليل يدين الوزارة ووسائلهـا فقد نجح ١٩٣ من السعديين و ٥٥ من المستقلين و ١٢ من الوفديين و ٤ من الحزب الوطني.

وليس من المعقول أن ينقلب الرأي العام هذا الانقلاب السريع ، فينصرف عن الوفد في مثل هذه المدة الوجيزة الى حـد انه لا يحصل على أكثر من ١٢ مقعداً ودون أن تقع تطورات أصيلة في تفكير الرأي العـام ، فضلاً عن أن الاقالة وشعور الناس بأن الأمر أخذ يرتد الى السراي جعلهم يغضون عن كثير من أخطاء الوفد ، ويؤثرونه بتأييدهم على أنه خط الدفـــاع ضد دكتاتورية القصر .

ثم هناك دليل آخر هو كيف يحصل حزب الأحرار الدستوريين في انتخابات سنة ١٩٣٨ على أكثر من مائة مقعد هو الذي لم يحصل في انتخابات سنة ١٩٣٦ على أكثر من ستة مقـاعد . واذا صح أن الناس انصرفوا عن الوفد فليس من المؤكد أن انصرافهم كان الى الأحرار الدستوريين، لأنهم لم يأتوا بأعمال شعبية في الفترة ما بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٣٨ ، فقد اشتركوا كما اشترك غيرهم في توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولم تكن معارضتهم لأعمـــال الوزارة الوفدية معارضة ناجحة، بل كانت أقرب الى الكيد منها الى المعارضة ، ثم ان توليهم الحكم بعد اقالة الوزارة دون سبب مفهوم أضعف مركزهم الشعبي فوق ضعفه وأحس الناس أنهم لم يتغيروا عما كانوا عليه في سنة ١٩٢٨ .

والأمر بالنسبة للسعديين فيه ما يقال أيضاً ، فان حزبهم لم يتألف الا قبل الانتخابات بفترة قصيرة . وكانوا الى مــــا قبل شهرين أو ثلاثة من اجراء الانتخابات وفديين اشتركوا في كل أعمــــال الوزارة الوفدية وقراراتها . ولا يكفي لكي يحصلوا على تأييد كبير من الشعب أن يخرجوا من الوفد ذاكرين الفساد والمحسوبيات والرشاوى ، ثم جاء اقرارهم الضمني لاقالة وزارة الوفد ولاسلوب الحكومة في اجراء الانتخابات سبباً جعـــل الناس يستريبون في أمرهم .

وهنا لا بد من توضيح الموقف وتحديد المسئوليات ، فان خروج النقراشي وماهر من الوفد ، سواء كان هذا الخروج بارادتهما أم بقرار من أعضاء الوفد، كان – طبقاً لما ذكراه – راجعاً الى أن الوفد خرج عن الخطوط التي رسمهـــا سعد زغلول ، فبطش بالحريات وسار سيرة المحسوبية والحزبية في شئون الحكم . ولو استمسكا بقواعد الدستور وألفــا حزبهما الجديد ، واتجها الى الرأي العام يبينان أخطاء الوزارة وينقدانها ويحاولان كسب الرأي العام الى صفهما ، لما كان على موقفهما غبار ، ولكان أمر انشاء الحزب الذي أنشآه مفهوماً .

ولكنهما أقرا اقـــالة الوزارة ، وأقرا أساليب الحكومة الجديدة في الانتخابات ، وقبلا أن ينجح أنصارهمـــا بالضغط والارهاب ، وليس في هذا شيء يقبله سعد زغلول أو يرضاه ، وليس فيه مـــا يتفق في قليل أو كثير مع القواعد الدستورية السليمة التي تقول ان الأمة مصدر السلطات . وهمـــا وأنصارهما يعرفون أن السراي أصبحت باقالة الوزارة الوفدية واجراء انتخابات سنة ١٩٣٨ سيدة الموقف ، لانهـــا تعرف ان الانتخابات لم تكن حرة وان الحكومة القائمة وان حظيت بأغلبية البرلمان ، الا أنها لا تستند الى أي تأييد شعبي ، فالوضع الذي ارتضاه الحزب السعدي وضع غير دستوري من رأسه الى قدمه .

ولم يكن هذا علاجاً لفساد الحكم الوفدي ولن يكون . ولكنه كان نقلاً


أحمد ماهر

للسلطة أو مساعدة على نقلها من الشعب الى السراي . واذا كان من حظوا بالثقة الشعبية قد أساءوا استعمالها ، فانهم ليسوا خالدين ، وسيعرفهم الشعب حتما وسينصرف عنهم في وقت قريب أو بعيد، والشعب أولاً وأخيراً هو صاحب الحق يمنحه من يشاء ويحرمه من يشاء . وليس لأحد أن يفرض عليه وصاية.

وقد أفسح تعدد الأحزاب في مجلس النواب الجديد مجال المناورة أمام السراي . كما أن كثرة عدد المستقلين ، وقد بلغوا ٥٥ كان أمارة سيئة ، وهم على كل حال ورقة في يد السراي يمكن أن تضرب بهم الأحزاب أو تضربهم بالأحزاب، وعلى الجملة جاء تأليف مجلس النواب نذيراً بفترة من عدم الاستقرار الوزاري .

وكان علي ماهر هو المحرك الأول لسياسة السراي. ومن هنا ومع التحليل الذي سبق أن أوردنا لموقفه ، نستطيع أن نرقب تطور الأمور ، وان ندرك الى أية ناحية تسير الشراع . فقد حكم فعلا . وكان هو ، مستنداً الى الوضع الجديد ، صاحب الأمر والنهي . وشعرت وزارة محمد محمود بعد قليل من الوقت ، وعلى الرغم من استنادها الى برلمان ، ان ليس لها من الأمر شيء .

وكثرت التعديلات فيها مما دل على اضطراب وقلق . ثم دخلها السعديون في ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٨ بخمسة وزراء هم أحمد ماهر والنقراشي ومحمود غالب وحامد محمود وسابا حبشي وبذلك أصبحت وزارة ائتلافية من الحزبين الكبيرين في مجلس النواب ، وهما حزب الأحرار الدستوريين وحزب الهيئة السعدية .

ولئن كان هذا التعديل قد أفاد الوزارة أو منحها قوة برلمانية جديدة ، الا أنه لم يوطد مركزها في الرأي العام ، فقد ظل انصرافه عنها واضحاً ، كما أنه لم يبعد تدخل السراي أو يقلل منه . وهنا كان موضع الخطر .

وفي ١١ أغسطس سنة ١٩٣٩ استقال محمد محمود أو بتعبير أصح أقيل ، فانه قدم استقالته بناء على تبليغ من السراي ، وسرعان ما لباه وهذا هو حكم الأمر الواقع والدليل الذي لا ينقض على أنه كان يتولى الحكم بسلطة السراي وليس بسلطة مجلس النواب ، ولا سلطة الشعب . ولو كان ، لما لبى الاشارة التي ألقيت اليه بهذه السرعة، فان الوزارة كانت تتمتع بأغلبية كبيرة في مجلس النواب ، ولم تبد هذه الأغلبية رغبتها في استقالتها ، ولا انصرفت عن تأييدها .

وزارة علي ماهر الأولى

وسرعان ما قبل الملك السابق استقالة محمد محمود، وعهد بتأليف الوزارة الجديدة الى رئيس ديوانه علي ماهر ، وهذا هو ما سعى اليه منذ تولى الملك سلطته الدستورية. وهذا هو الخط الذي سارت فيه سياسته حتى ينفرد بالأمر. وألف وزارته من السعديين وجماعة من أنصاره وأصدقائه .

كان في الوزارة من السعديين : النقراشي ومحمود غالب وحامد محمود وسابا حبشي وابراهيم عبد الهادي وفيها من المستقلين محمد علي علوبة وحسين سري وعبد الرحمن عزام ومصطفى الشوربجي وعبد القوي أحمد وصالح حرب ومحمود توفيق حفناوي .

ويلاحظ أن أكثر الوزراء المستقلين من الأصدقاء الشخصيين لعلي ماهر ، ولم يراع في اختيارهم أن لهم أنصاراً أو أحزاباً في البرلمان ، ولكن جعل همه الأول أن يكونوا ممن يتفقون معه في الرأي والاتجاه ، وممن يؤمنون بعبقريته وكفايته . وهذا ما يؤكد أنه لم يكن ينظر الى البرلمان نظرة تقدير كبير ، وأنه كان يشعر في قرارة نفسه بأنه يستمد السلطة لا من البرلمان ولا من الشعب ولكن من السراي .

وكانت الفترة التي قضاها علي ماهر في الحكم من أغسطس سنة ١٩٣٩ الى

يونيو سنة ١٩٤٠ حافلة بالأحداث الخطيرة ففيها أعلنت الحرب العالمية الثانية ودخلت معاهدة سنة ١٩٣٦ في طور التنفيذ الجدي . وقامت وزارة علي ماهر بما اقتضته الظروف ، فأعلنت الأحكام العرفية وأقر البرلمان اعلانها وأصدرت التشريعات التي تطلبتها الحالة الجديدة كتشديد العقوبات على الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ، ونص على أن هذه العقوبات تسري على من يرتكب تلك الجرائم اضراراً ببلد حليف أو شريك لمصر ، والعمل ضد عدو مشترك ، والعقاب على الدعايات المثيرة التي ترمي الى الفت في عضد الأمة .

حسين سري

وزار علي ماهر السودان في فبراير سنة ١٩٤٠ ، وكانت زيارة ناجحة أعادت ذكر مصر الى نفوس السودانيين بعد أن طالت القطيعة بين البلدين منذ سنة ١٩٢٤ ، حينما ترك الجيش المصري السودان تحت ضغط البريطانيين وخضوعا للانذار الذي وجه الى مصر على أثر مقتل السردار سير لي ستاك .

وعلى الرغم من أن الحرب العالمية الثانية كانت قد أعلنت منذ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، الا أن خطرها ظل بعيداً عن مصر ، وفيما عدا القرارات والتشريعات التي استلزمها تنظيم الجبهة الداخلية بالتطبيق لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، لم يكد الناس في مصر يشعرون بقيام الحرب . وظل الحال هكذا الى ان كان اليوم العاشر من شهر يونيو سنة ١٩٤٠ ، اذ أعلنت ايطاليا الحرب على فرنسا وانجلترا وهنا شعر المصريون أن الخطر يقترب منهم ، وان الحرب التي ظلت نحو سنة وهي مناوشات محدودة بعيدة ، أضحت على أبوابهم .

واجتمع البرلمان في جلسة سرية يوم ١٢ يونيو حيث افضى رئيس الحكومة في كل من المجلسين ببيان عن سياسة الحكومة بعد دخول ايطاليا الحرب ،

وخلاصتها تجنيب مصر ويلاتها مع التزامها بمــا ورد في نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ويظهر أن السفـــارة البريطانية شعرت أن وزارة علي ماهر ليست هي الوزارة المطلوبة للموقف الجديد ، فنسبت اليه والى السراي ميولا محورية نحو ايطاليا. وقدمت تبليغاً شبيها بالانذار الى السراي،قالت فيه أن التعاون غير ممكن بينها وبين الوزارة الحاضرة .

وتشاور الملك السابق مع الزعماء في الموقف ، فـــأشاروا بقبول استقالة الوزارة.وتمسك مصطفى النحاس بوجوب تأليف وزارة محايدة لاجراء انتخابات حرة .

وقبلت استقالة علي ماهر في ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٠ ، وهكذا ســـارت الأمور على غير ما قدر وقدرت كثير من الهيئات والجماعات في مصر . وورد في كتــاب الاستقالة الذي وقعــه علي ماهر مـــا يشعر بأن الاستقــالة تمت تحت ضغط خارجي . والواقع أن هذا صحيح ، فلو لم تتدخــل دار السفارة البريطانية ما كان علي ماهر غادر كرسي الحكم ، ومــا كانت السراي تخلت عنه في هذا الوقت بالذات .

على أن استقالة علي ماهر بالصورة التي تمت بها وفي الظروف التي أحاطت به ، جعلت منه بطلا شعبياً ، وأصبح له مقام ملحوظ في أوساط الشبــاب وأوساط الشعب بصفة عامة . فقد عرف أنه وقف في وجه الأنجليز ، وأنه أصر على أن تبقى مصر بعيدة عن الحرب ، ولم يكن بصفة عامة مندفعا في تأييد كل ما يطلبه البريطانيون من مطــالب تتعلق بالحرب والضرورات التي نتجت عنها .

وبذلت مساع لتأليف وزارة قومية برياسة مصطفى النحاس ولكنه رفض قبول هذا الحل فصدر في ٢٨ يونيو مرسوم بتأليف الوزارة برياسة حسن صبري

وكان بين اعضائها ممثلون للأحرار الدستوريين والسعديين والحزب الوطني وعدد من المستقلين .

ويلاحظ بصفة عامة ازدياد عنصر المستقلين في الوزارات التي ألفت منذ ١٩٣٨ تحت ظل البرلمان السعدي الدستوري . وليس ازدياد هذا العنصر شيئاً مقبولاً في نظام برلماني قائم على النظام الحزبي. وكان واضحا أن السراي ذات مصلحة في زيادة عدد المستقلين وقد بلغ عددهم ٥٥ في البرلمـان المشار اليه ، وكانوا من غير شك ورقة رابحة في يد السراي ، لانها كانت الجـــانب الذي ينحـازون اليه في كل خلاف يقع . ثم ان الكثيرين منهم ، وقد رأوا ازدياد عنصر المستقلين في التشكيلات الوزارية، ضاعفوا من انحيازهم الى جانب السراي

وقد بلغ من كثرتهم في هذا البرلمـان ، أنهم فكروا في بعض الأوقات في تأليف جبهة لهم، أعني فكروا في تأليف ما يقرب أن يكون حزباً، لا بالآراء المتفقة والنظريات المتقاربة في الاصلاح، ولكن بحكم أنه أصبحت لهم مصالح واصبح الوزراء يختارون منهم الى حد أن عددهم رجح في بعض الاحيان عدد الوزراء من السعديين أو الدستوريين .

أحمد حسنين

ووقع في ٢٧ يوليو سنة ١٩٤٠ حادث ذو مغزى ، لعل الكثيرين لم يلتفتوا اليه حينئذ ، ونعني به تعيين أحمد محمد حسنين رئيساً لديوان الملك ، بعد أن ظل هذا المنصب شاغرا منذ تركه علي مـــاهر لتولي رياسة الوزارة الى أن استقال منها في ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٠ .

وأغلب الظن أنه لم تكن هناك حاجة ماسة الى شغله وعلي ماهر رئيس للوزارة ، فهو مستشار السراي الأول حينئذ وهو رجلها الذي تعتمد عليه ، أو لعله حسب الأمر كذلك ، ولعله أراد بتركه شاغراً ان يعود اليـــه اذا اضطرته الظروف ، أي ظروف ، لترك منصب الوزارة .

ولكنه لم يكن يعرف — أو كان يعرف ولم يستطع للأمور دفعاً ولا تحويلا أن تيارات أخرى كانت تتجاذب الملك الجديد ، وأنه كما حاول هو ان يستولي عليه ، بذل آخرون نفس المحاولة .



أحمد حسنين

وبدأت الأمور تتكشف بتعيين أحمد حسنين رئيساً للديوان بعد نحو شهر من ترك علي مـــاهر مركز الحكم . وبذلك خرجت السراي تقريباً على نفوذ علي ماهر أو أخرج هو من حسابها .

ولا شك انه شعر بألم شديد لتعيين أحمد حسنين

فاق ألمه لاضطراره الى الاستقالة، لأنه فقد بذلك المكان الذي قدر أنه سيظل رابضاً فيه ، ويكون قاعدة سياسته ، والمنطلق الذي يوجه منه الأمور على ما يشاء .

ويعد يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٤٠، وهو يوم تولي أحمد حسنين رياسة الديوان الملكي تاريخاً فاصلا في حياة علي ماهر فحتى هذا التاريخ ، وسواء في حياة الملك فؤاد أو منذ تولي فاروق العرش، كان علي ماهر رجلاً أثيرا لدى السراي أما بعد هذا اليوم فمن كان يدري ماذا يكون هو بالنسة للسراي .

ولو كان أحمد حسنين رجلا ضعيف الشخصية ، لما ضاق علي ماهر بالأمر ولتوقع أن يتخلص منه . ولكن الوضع كان على العكس من ذلك. فان أحمد حسنين رجل دارس فاهم، لبق ، مهذب، عارف بالتيارات والاتجاهات جمع الى ثقافته الغربية الماماً كافياً بالحياة المصرية. وكان على صلات حسنة بالانجليز وعلى صلات وثيقة بالاسرة المالكة .

وقد لعب أحمد حسنين دورا خطيراً في السياسة المصرية . وقد يسجل له التاريخ أنه حمى الملك السابق كما يسجل له أنه عجل بانهيار عرشه. فهناك خطوط لا تزال غامضة في هذه الفترة من تاريخ مصر . ولكن الرجل كان شبيها بعلي ماهر من بعض الوجوه مختلفا عنه من وجوه أخرى .

ويظهر أنه تمرس بحياة القصور وما يزكو فيها من دسائس وتيارات.ووعى كل شيء من هذه الناحية وأراد لذلك أن يلعب دوره بمهارة. وقد أدرك منذ اللحظة الأولى التبعات الثقيلة التي ألقيت على عاتقه، وأدرك أنه أضحى أقوى رجل في القصر وربما في مصر،وان وجود قوة شعبيةلا تكرههفيهذا الوقت ، ولكن من الممكن أن تكرهه في أي وقت ، أمر لا يمكن السكوت عليه ، ولا بد من التمهيد للقضاء عليها .

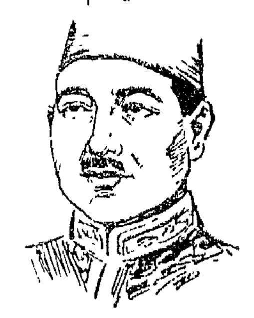
وكما فعل علي ماهر، أراد أحمد حسنين أن يخلق من الملك السابق شخصية مقدسة ، تدين لها الجماهير بالحب والولاء صرفا لها عن الولاء للدستور. وكان ممكناً أن يخدم احمد حسنين الملك السابق بخير من هذه العقلية، لو حاول أن

يحفظ ولاء الشعب للدستور والملك على السواء . ولكنه سلك الطريق نفسه الذي حاول أن يسلكه علي ماهر . أراد أن يوطد مركز الملك في الشعب ، لا ليعطي الملك سلطات يستحقها ، ولكن لكي يحكم هو من وراءه .

وكما فكر علي ماهر ، فكر أحمد حسنين . ظن أنه وضع الملك السابق في جيبه وأنه يستطيع بما توفر له من لباقة وما أكده من علاقات طيبة هنا وهناك ،أن يوفق خيرا مما وفق علي ماهر . ولعله كان يضحك — وهو الأمين الأول للقصر — حينما كان يلمح مجهودات علي ماهر للسيطرة على الملك السابق وحينما كان يلمح نيات رئيس الوزارة ورئيس الديوان قبل ذلك ، فقد كان واثقاً من الأرض التي يقف عليها ، مطمئناً إلى أن دور علي ماهر موشك على نهايته .

حسن صبري ..

ولم تطل حياة وزارة حسن صبري ، وان كان الرجل فيما يظهر قد حاول أن يتقرب من حزب الأغلبية ويوثق صلاته به . ووقع خلاف في البرلمان ومجلس الوزراء حول سياسة مصر ازاء دخول ايطاليا الحرب وبدء الهجوم على حدود مصر الغربية ، اذ رأى السعديون أن تدخل مصر الحرب فعلاً ، لأن ترك الدفاع عن الأراضي المصرية للبريطانيين وحدهم غاض من الكرامة . ولكن الأغلبية لم توافق على هذا الرأي، وتمسكت بالموقف الذي ارتأته وزارة علي ماهر من تجنيب مصر ويلات الحرب .


حسن صبري

واستقال الوزراء السعديون من الوزارة وشغل حسن صبري مراكزهم بأشخاص من المستقلين فزادت صفة المستقلين وضوحاً ، وتفكك المظهر البرلماني تفككاً داعياً الى مزيد من الأسف. فحق هذا البرلمان المشكوك جداً في مدى تمثيله للشعب انقلب صورة لا حقيقة لها. رئيس الوزارة مستقل

وثلاثة أرباع الوزراء مستقلون، فكيف يمكن أن يسمى هذا الوضع دستورياً؟.

الواقع أنه إذا نظر الى محمد محمود رئيس الوزارة الأولى منذ اقالة حكومة الوفد سنة ١٩٣٧ ، على أنه رجل معتدل من حيث ميله الى الانجليز وميله الى السراي ، فان علي ماهر الذي تلاه كان أميل الى السراي منه الى الانجليز ، وجاء حسن صبري ليعيد لتوازن فقد كان أميل الى الانجليز .

أما البرلمان فأضحى شيئاً فشيئاً لا قيمة له . ووضح ان السلطان مصدره السفير البريطاني والسراي . فالكرة هنا كان يتقاذفها اثنان بينما وقف الشعب، وكأنه متفرج مكبل بالأحكام العرفية ، ومكبل بضرورات الحرب وازدياد سلطة الجيش المحتل .

ووقعت مأساة اليمة في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، اذ بينما كان حسن صبري يلقي خطاب العرش ، اذا به يسقط على الأرض مغمى عليه وسرعان ما فقد الحياة وذهب من على المسرح رجل مهما يكن الرأي فيه، فقد بذل ما استطاع في الظروف العصيبة التي أحاطت به رجاء أن يوفق بين مختلف التيارات .

ولكن اعتراضنا عليه هو اعتراضنا على كل مصري ولي الحكم أو قبل أن يليه دون استناد الى برلمـــان يمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً ، فان وجود هؤلاء الاشخاص واستعدادهم في كل وقت لكي يلعبوا أدوارهم ويجروا انتخـابات على هوى السلطات الحاكمة هو الذي مهـــد للقضاء على الفكرة الدستورية ، وأضعف الفرصة لنمو الشعب نمواً سليماً من هذه الناحية .

حسين سري ..

وولي الوزارة حسين سري في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، وهو مستقل ، لم يعرف عنه أنه اشتغل بالسياسة ، فقـد كان موظفاً كبيراً في وزارة الأشغال ثم اختير لمنصب الوزارة مرة أو مرتين ، وها هو يرقى الى « منصب رئيس الوزارة » ولا مثيل لهذا في أي بلد دستوري .

لم يكن حسين سري معروفاً من الرأي العام ، فهو ليس رجلاً عاماً . كل ما يعرفه الناس عنه أنه موظف كفء أمين شديد في معاملة مرؤوسيه مكروه منهم . أما جمهور الشعب فلا يكاد يعرف شيئاً عن اتجاهاته في السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع ، فاذا أضيف الى ذلك أنه لا حزب له ، وضحت السخرية الشديدة بالشعب ..

وفي أي بلد دستوري حين يلي منصب الوزارة أحد من الناس ، يعرف الشعب اتجاه الحكومة فوراً مما يعرف عن رئيسها وعن آرائه ومعاركه الانتخابية أو بياناته وخطبه وتصريحاته ومقالاته وحزبه الذي ينتمي اليه ، وحتى إذا كان مستقلاً عرفه الناس باشتغاله بالمسائل العامة واشتراكه فيها . أما ان يلي الوزارة موظف كبير لا صلة له بالرأي العام في قليل أو كثير فكان بمثابة ارتداد الى وزارات ما قبل ثورة سنة ١٩١٩ ، حين كان منصب الوزارة مجرد ترقية طبيعية لموظف كبير أو موظف أوشك أن يحال الى المعاش .

وأغلب الظن أن اختيار حسين سري لمنصب الوزارة جاء برضاء من السفارة البريطانية لأن ميوله لم تكن ضد بريطانيا ، كما قوبل بارتياح من السراي لصلة المصاهرة القائمة بين الاسرتين حينئذ .

وبينما خرج السعديون من وزارة حسن صبري لاختلافهم واياه بشأن دخول مصر الحرب ، اذا بهم يدخلون وزارة حسين سري في أواخر يوليو سنة ١٩٤١ . ولسنا نعرف فيم خرجوا وفيم دخلوا ؟ هل تغيرت الظروف بين خروجهم في سنة ١٩٤٠ وعودتهم في سنة ١٩٤١ ؟ هل أعلنت مصر الحرب كما كان يريد السعديون ؟ .. كلا لم يحصل شيء من هذا ..

لغز لا شك ينبغي أن يضاف الى عشرات الالغاز والمتناقضات التي شاهدناها في السياسة المصرية . ولكن المسائل سارت أقسى وأقوى من كل انسان وكل حادث . فقد اضطربت شئون التموين اضطراباً لا مثيل له ، وهتف الناس في

الشوارع « نريد الخبز » وقامت مظـــاهرات تهتف « الى الامام يا روميل » وأضحت الأمور كئيبة والمستقبل مظلماً ، والحرب تشتد وتقسو ، والانجليز مشفقون من نتـــائج الاضطراب على معركتهم الكبرى ضد الايطاليين والالمانيين .



٤ فبراير سنة ١٩٤٢

وقدم حسين سري استقالته في ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ فكأنه قضى في الحكم نحو ١٥ شهراً ، تجمعت خلالها كل أسباب القلق ، لكي تشير الى الحادث الخطير الذي وقع يوم ٤ فبراير .

ولا نعيد ما حدث في هذا اليوم ، ولكننا نلخصه في أن الانجليز تقدموا بانذار الى الملك السابق فاروق بأن يعهد برياسة الوزارة الى مصطفى النحاس وأن يجيب كل طلباته . وقد رويت روايات متعددة عما حدث فى هذا اليوم. وانه لمن العسير أن يتمكن أحد من تبين وجه الحق في هذه الروايات ، لما حوته من أخبار وتفصيلات يناقض بعضها بعضاً .

ولكن الواقع الذي لا سبيل الى الشك فيه أن الانجليز فرضوا على السراي أن تقبل مصطفى النحاس رئيساً للوزارة ، وأنه جاء الى الحكم بعد انذار بريطاني شديد اللهجة سندته قوة عسكرية حاصرت سراي عابدين .

وكان هذا العمل في جملته وتفصيله اعتداء صريحاً على استقلال مصر ونقضاً لنصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ وتدخلاً في عمل يعد من أخص شؤون السيادة المصرية التي قررتها المعاهدة نفسها .

وما من شك في أن الحادث لم يكن ابن يومه بل تضافرت على بلوغه

عوامل متعددة ، منها سياسة السراي ومحـــاولة استئثارها بالسلطة وعدم اكتراثها بقوة الشعب والظن بأنها مستطيعة أن تنفرد بمواجهة الانجليز وحـــل المشاكل الناتجة عن الحرب . والمسئول عن هذه السياسة هم الرجـــال الذين استخدمتهم السراي وقربتهم وأدنتهم واستمعت الى مشورتهم ، وكان الملـك لا يزال حدثاً قليل التجربة . سياسة علي مـــاهر ، وسياسة أحمد حسنين ، وقبول رجال مثل محمد محمود واسماعيـل صدقي وعلي ماهر وحسن صبري وحسين سري وعشرات الوزراء والنواب والشيوخ الذين قبلوا أن يشتركوا في برلمان ووزارات لا شأن لها ولا اعتبار عند الشعب .

ثم الانجليز الذين مهما يكن موقفهم ، فقد خرجوا على نصوص معاهـــدة سنة ١٩٣٦ ، وحنثوا بالكلمة التي أعطوها ، ثم النحاس وأعضاء الوفد الذين قبلوا أن ينفذوا هذا الانذار .

ان المسئولية يجب ان توزع على هؤلاء جميعاً فان الحوادث لا تقع اعتباطاً، وانحراف الأمور الى المبلغ الذي بلغته يوم ٤ فبراير كان نتـاج سلسلة طويلة من الأخطاء ترجع الى أطماع شخصية . وقد دافع كثيرون من الوزراء الذين شهدوا اجتماع سراي عابدين في يومي ٣ فبراير و٤ فبراير عن سيادة الدولة ، ونسوا أن الكثيرين منهم أساءوا الى سلطة الشعب ونقلوا سلطته الى السراي دون حق ودون قانون ودون دستور ، بـل بقصر نظر عجيب . اذ حسبوا ان الأمة لا قيمة لها وأنهم مستطيعون أن يواجهوا المشاكل بعبقريتهم وكفايتهم وسعة حيلتهم، ولكن العبقرية والكفاية وسعة الحيلة خانتهم جميعاً. واصطدموا آخر الأمر بالحقيقة المرة ، وهي أنهم جميعاً لا قوة لهم ولا قيمـة ازاء انذار يأتيهم من أصحاب القوة الفعلية في البلاد .

ولو انحازوا جميعاً الى سلطة الشعب ، ولم يلعبوا أدوارهم التي لعبوها منذ سنة ١٩٣٨ ورفضوا أن يخرجوا على ارادة الجماهير الغالبة ، لانتفى السبب أو على الأقل لفقدت السفارة البريطانية التكأة التي اعتمدت عليهـا وهي تفرض

مصطفى النحاس فرضاً ، ونعني الزعم بأنها تدافع عن الرجل الذي يثق فيه الشعب .

ولو كانت الأمور في مصر تسير سيرة دستورية صحيحة ، وبدا للانجليز أن يتدخلوا، لما وجدوا في الشعب انساناً واحداً يعطيهم الحق في هذا التدخل أو يقبله . ولكن الواقع أنهم وجدوا كثيرين من الوزراء والساسة والنواب والشيوخ وعامة الشعب ، وماذا صنعوا ؟ انهم لم يزيدوا على أن ردوا الحق الى أصحابه .

ان تبعة ٤ فبراير أوسع دائرة مما أراد الكثيرون أن يحصروها فيها . وقد حاول كل واحد أن يبرىء نفسه منها ، ولكنها تلبسهم جميعاً . ويشتركون في مأساتها ، كل بقدر ما كان له من توجيه وأثر .

ولا ريب أنه كان حظاً سيئاً جداً لأحمد حسنين أن يقع الحادث في عهده ، وقد حمله الكثيرون تبعة ترك الأمور تسير الى هذا الحد ، وقالوا أنه كان مستطيعاً أن يحذر مقدماً بوقت هبوب العاصفة، ويجمع الخيام قبل أن تقتلعها من أوتادها ، ولكنه لم يفعل .

وقد اختلف الرأي في الشعب ازاء ٤ فبراير . ومن المؤسف أن الذين حملوا على التدخل البريطاني ، قبلوا وفي ظروف كثيرة ، مثله وأسوأ منه وارتضوه . فتحمسهم من أجل السيادة المصرية لم يكن تحمساً خالصاً ، وانما كان لأن الاعتداء على هذه السيادة لم يكن في صالحهم .

ومن الغريب أن بعض الساسة رأى أن تأليف وزارة قومية برياسة مصطفى النحاس يعد في نظره عدم خضوع للانذار وان تأليفها وفدية خالصة خضوع كريه للانذار .

وأجريت الانتخابات في مارس سنة ١٩٤٢ وفاز الوفد –كما كان متوقعاً– بأغلبية كبرى . وآلت اليه مسئولية الحكم جميعاً . وكان واضحاً ان سلطة السراي أصيبت بصدمة كبرى ، وانها اختفت أو كادت من المسرح، وبرزت

بدلاً منها سلطة الحكومة المستندة الى الشعب والى تأييد واضح من السفارة البريطانية ، كلما جد خلاف بينها وبين السراي .

وقد تمت في عهد الوزارة بعض الأعمال التي تنم عن اتجاهات شعبية والتي ألفت في مجموعها دفعة الى الأمام . فقد أنشىء ديوان المحاسبة . ووضع قانون لنظـام هيئات البوليس ، وجعل التعليم الابتدائي مجاناً ، وصدر قانون يلزم الشركات باستخدام اللغة العربية ، وصدر قانون تحويل الدين العـام وقانون استقلال القضاء ، وقانون تخفيض الضريبة عن صغار الملاك وقانون عقد العمل الفردي ، وقانون نقابات العمال فضلاً عن اصلاحات أخرى كانشاء المجموعات الصحية والعناية بانهاض الريف .

ولم تكن الأمور ميسرة أمام الوزارة ، كما كان يبـدو للنظر السطحي السريع . فقد كانت السراي ومن حولهـا من أنصار وطامعين ، وكانت الأحزاب غير الوفدية ومن حولهـا من أنصار وطامعين يتربصون بالوزارة الدوائر . وكانت الوزارة نفسها تواجه ظروفاً قاسية ناتجة من حالة الحرب . وكان انحيازها المستمر الى تحري الرغبات البريطانية فرصة استغلها خصومها فاضعفوا مركزها من الناحية الشعبية . ثم ان شعورها بالسلطة وتفردهـا بها وقيـام الأحكام العرفية ، كل أولئك مهد لهـا أسباب حكم أقرب الى الدكتاتورية منه الى النظـام الديمقراطي السليم .

فاعتقلت الحكومة عدداً من الأشخاص. واسرفت في تفسير هذه الضرورة، فشمل الاعتقال بعض خصومها دون أن يكون لهم شأن في الاضرار بمجهود الحلفاء الحربي . كما أنها أسرفت أيضاً في مكافأة أنصارها من الموظفين ، وأساءت الى الآخرين ممن ليسوا من أنصارها .

ولم يكن لها أن تحتج بأن الوزارات الأخرى تفعل ذلك، فان لها اعتبارا آخر ، لأنها الوزارة التي تستند الى الدستور وسلطة الشعب . ومن واجبهـا

أن تقر التقاليد الدستورية السليمة ، حتى لا تخلق لها خصوماً، وحتى لا تجعل الناس أو بعضهم على الأقل ، يكفر بالدستور وحكم الشورى ، ولا ينظر اليهما الا على انهما وسيلة لتغليب طائفة على طائفة ، وليسا وسيلة للحكم السليم لخير الشعب كله دون تفرقة أو تمييز .

واذا كان الحكم الدستوري اصلا له خصومه في مصر ، وله السلطات التي تضيق به ، فلم يكن يقبل من الحكومة الدستورية أن تعطيهم السلاح الذي يقاتلونها به ، وأن تمكنهم من الحملة عليها وتأليب الشعب عليها . ومن المؤكد أنها تعرف جيداً ان انحياز الانجليز لها انحياز مؤقت، وأن تأييدهم اياها سيذهب يوماً من الايام . واذا كانوا قد فرضوها فرضاً وأيدوها تأييداً فانهم لم يفعلوا ذلك احتراماً لارادة الشعب واضعافاً للسراي من أجل الشعب ، ولكنهم فعلوا ذلك أجل مصلحتهم ، فقد أرادوا أن تكون في الحكم وزارة شعبية حتى تكفل لهم حماية ظهورهم وحتى يطمئنوا الى أن الشعب لن يغدر بهمو المعركة متقدة حامية .

ولأمر ما أصر سير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) على أن يتولى الوفد الحكم ، فكان يجب أن يفطن الوفد للموقف، ويدرك الحقائق المستترة ورائه والنيات الخفية التي تتربص بالوزارة الدوائر ، وقد انجزت الوزارة أعمالاً على أعظم جانب من الأهمية لخير الشعب أشرنا الى بعضها من قبل، ولكن سيرتها من التعرض لحرية خصومها واحتضانها أنصارها وما أخذ عليها من تفريق في المعاملة ، وكل أولئك كان له اثره السيء في نفوس الشعب .

وقد لا تكون هذه الأعمال المنتقدة سبباً كافياً لانصراف التأييد الشعبي عنها ، ولكنها كانت وسيلة للتشهير بها ، وكانت سبباً من الاسباب العديدة الأخرى التي أضعفت التحمس للوفد، ومن ثم هدت في كيان النظام الدستوري وجعلت بعض الناس من ضعاف المعرفة أو المتعجلين يؤثرون عليه أنواعاً أخرى من الحكم .

فصل مكرم عبيد ..

وفي شهر يوليو سنة ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم عبيد . وكان العارفون بسير الأمور الداخلية للوفد يتوقعون شيئـــاً من هذا ، فقد اعتاد مكرم أن يكون مسيطرا . وكان مقرباً من سعد زغلول ، ثم مصطفى النحاس . ومهد له هذا التقرب مع مـــا طبع عليه من ذكاء ولباقة وقدرة خطابية ، السبيـــل الى أن يصبح الشخص التالي لرئيس الوفد أن لم يكن الشخص المحرك لسياسته.

وقد نال مكرم عبيد مركزاً شعبيـــاً ممتازاً منذ كان سعد زغلول رئيساً للوفد. ومن المؤكد أن بعض أعضاء الوفد أمثال ماهر والنقراشي كانوا ينفسون عليه هذه المكانة ، ويشعرون أنه مكاناً لا يستحقه ، أو يستحقه أحدهما أكثر منه . ولكن شخصية سعد زغلول المسيطرة واحترام الجميع اياه ، حال دون ظهور أي خلاف أو لغط في هذا الشأن .

فلما آلت رياسة الوفد الى مصطفى النحـــاس ، حسب البعض أن مكرم سيتخلى عن مكانه ، فاذا به يستبقيه ، ويزداد نفوذا وتأثيراً . ومـــا من شك أن بين الأسبـــــاب التحتية التي أدت الى خروج ماهر والنقراشي من الوفد ، المكانة التي كان يتمتع بها مكرم عبيد والتأثير الذي كان له . ولسنـــا نعرف مَن من الفريقين كان مطلوباً منه أن يتسـامح لكي يبقى بناء الوفد سليماً ، هل هو مكرم عبيد وما له من سلطان على رئيس الوفد أم هما ماهر والنقراشي وما أثر عنهما من رجـــــاحة العقل ورزانة التصرف وايثار التضحية من أجل الخير العام ؟



الانشقاقات من الوفد

عندنا أن الانشقــاقات التي حصلت في الوفد كانت ضرورة من ضرورات افتراق الآراء والامزجة والاتجاهات السياسية وليست كما يظن البعض ، وكما يبدو من ظاهرها انشقاقات شخصية اقتتالا على السلطة والنفوذ . فان الفريق الأول الذي انشطر من الوفد بسبب اختلاف وجهات النظر في مشروع ملنر ، فعل ذلك لأنه كان يرى أن يسلك في الواقع سياسة اكثر اعتدالا مع الانجليز . وهذا الفريق هو الذي ألف فيما بعد أو اشترك في تــــأليف حزب الأحرار الدستوريين .

ليس صحيحا اذن أن السبب الأساسي في الانشقاق هو ما قيل عن دكتاتورية سعد . نعم قد يكون هذا هو السبب الظاهر أو السبب المباشر ، ولكن السبب الأصيل الأعمق هو شعور المنفصلين ان وقت الافتراق في الرأي بينهم وبين سعد زغلول وكتلته قد حان .

ومن يتابع ما وقع في الوفد من استقــــالات ، أو ما أصدره من قرارات بفصل بعض الأشخاص يرى أنه انما جاء وليد حوادث سياسية اختلفت فيها الآراء أو ظن البعض أن الاستقالة أو الانفصال يدنيه من تحقيق أغراض خاصة ، أو من تحقيق مصلحة عامة يراها هو على صورة من الصور .

وقد نشأ الوفد أول أمره كتلة كبرى بزعامة شخصية لا شك في سيطرتها

وقوتها هي شخصية سعد زغلول . وكان مطلبه حينما أنشىء مقاومة الانجليز ودعوة الشعب الى الجهاد لتحقيق الاستقلال . وهذا غرض عام ، يشترك فيه جميع أفراد الشعب،وكانت ثورة سنة ١٩١٩ثورة شعب .وفي ثورات الشعوب لا تحدد الأهداف بالتفصيل ، ولكنها تتخذ لنفسها شعارا يجمع بين الكل ، ويستهوي الأفئدة والقلوب .

وقد انضم الى ثورة سنة ١٩١٩ الأمراء والوزراء والملاك الكبار والصغار والموظفون والتجار وكل طبقة من طبقات الشعب ، على بعد ما بين مصالحهم من تضارب وتناقض . ولم يكن ممكنا ولا معقولا ، والثورة تجري الى غايتها والجهاد يطول بها ، والحلول تعرض عليها ، والتلويح بالمكاسب والمغانم يجيء من هذا الجانب أو ذاك ، أن يظل بناء الوفد - كما بدأ - سليماً من كل سوء . فان الآراء اذا كانت قد اتفقت وتوافقت على المطالبة بالاستقلال، وهو مطلب عام ، فلا بد أن تختلف أو على الأقل لا بد أن ينفسح بينهما مجال التوافق والتباعد حول الوسائل والتفصيلات . وهذا هو ما حدث . وكان مظهره الانشقاقات الكثيرة في الوفد من وقت الى آخر .

وأكبر دليل على ذلك أن هذه الانشقاقات استتبعت اختلافاً في مسالك السياسة المصرية . والمتأمل يجد أن كل الأحزاب السياسية فيما عدا الحزب الوطني ، انشطرت عن الوفد أو صدرت عن أشخاص كانوا أصلاً من أنصار الوفد، فالأحرار الدستوريون وحزب الاتحاد والهيئة السعدية والكتلة الوفدية، تألفت من أشخاص انفصلوا عن الوفد في هذا الوقت أو ذاك .

وقد افترقت مذاهبهم في الأحزاب والحكم ، واختلفت فيما بينهم وسائل الاضطراب في المشاكل السياسية والاقتصادية والدستورية.ولم يكن هذا الافتراق والاختلاف الا سبباً من الأسباب التي أدت الى انفصالهم عن الوفد .

وليس صحيحاً ما يزعمه البعض ، وان كان ظاهر التصرفات يؤيده ، من أن السياسة المصرية جرت أبداً على اعتبارات شخصية ، وان الأحزاب المصرية

جميعاً متفقة في أغراضها ووسائلها . ولا اختلاف بينها إلا الاختلاف على الرياسات والأشخاص .

ليس هذا الكلام صحيحاً في جملته ولا تفصيله . وليس معنى ذلك أننا نبرىء السياسة الحزبية المصرية من العنصر الشخصي ، فالصحيح أنه ملحوظ فيها كما هو ملحوظ في أية سياسة حزبية في أي بلد من البلاد ، فليس الأشخاص إلا مظهراً معبراً عن رأي واتجاه وتفكير وخلق ، فسير الشعب وراء زعيم معين ، هو في الواقع تأييد لما يمثله بشخصه من آراء وتصرفات وخلق وخطة في السياسة والاقتصاد والاجتماع . وقد أخذ على الشعب المصري أنه لم يؤيد عدلي يكن أثناء مفاوضاته مع لورد كرزون في سنة ١٩٢١ ، وقيل في باب التندر أن الشعب كان يهتف « الحماية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلي » وليس في هذا ما يعاب ، فان الشعوب تعبر في تحمس عن آرائها . وهي كانت تثق في سعد زغلول ، وتؤثره بالمحبة والتأييد على عدلي ، فمن قبيل الالحاح في اثبات رأيها والتحدي لمن حرموها حقها الطبيعي في اختيار من يتفاوض باسمها ، هتف الشعب هذا الهتاف .

والواقع أن عدلي كان أكثر اعتدالاً من سعد زغلول بينما كان سعد زغلول يمثل الروح المصرية المتشددة في المطالبة بحقها تمام التمثيل . ثم ان سعد زغلول نبع من الشعب وله جهاده القديم الذي يعرفه الشعب ، وهو بطل ثورة سنة ١٩١٩ الذي نفي أول ما قامت الثورة ، وكان هدف الاضطهاد والتشريد من السلطات البريطانية ، بينما كان عدلي ينعم مرفها في قصره وبين خدمه وحشمه .. أي عقل وأي منطق هذا العقل والمنطق الذي يريد من الشعب أن يهتف لعدلي ويسير وراءه ، ويترك سعد زغلول يسير وحده .

ولنعد الى الأحزاب التي انشطرت من الوفد ، وقيل أنها فعلت ذلك لأسباب شخصية ، لنرى أن الافتراق في سياستها كان افتراقاً واضحاً وجوهرياً ، وهو أبرز ما يكون حينما نقارن بين سياسة كل حكومة من حكومات هذه

الأحزاب ، وقد وليت جميعاً الحكم منفصلة أو تكاد .

وليه حزب الأحرار الدستوريين مستقلاً أو يكاد في سنة ١٩٢٨ ، فعطل الدستور وضغط على الحريات وأنشأ في مصر ما يسمى بحكم البيوتات ، وكان مهادناً للسراي ، معتدلاً مع الانجليز ، وحاول أن يصرف الشعب عن مطلبه في الاستقلال والدستور بالدعوة الى الاصلاح الداخلي .

ووليه حزب الاتحاد منفصلاً أو يكاد في سنة ١٩٢٥ وشطراً من سنة ١٩٢٦، فكان تكأة للسراي ، لا ينفذ غير ارادتها . وقد عطل الدستور والحريات وحاول أن يصدر قانوناً بتقييد تنظيم الجمعيات السياسية .

ووليه حزب الهيئة السعدية مستقلاً أو يكاد في سنة ١٩٤٥ و١٩٤٦ و١٩٤٧ فقبل أن يجري انتخابات فيها زيف وضغط وقام في الحكم مستنداً الى السراي نصف استناد ، وحاولاً أن يقيم حكماً وسطاً لا هو حكم الشعب الخالص ولا حكم السراي الخالص .

وولي الوفد الحكم فكان له طابعه المعروف الذي يميزه .



الأحزابُ .. لم تكن نسخاً متكرّرة

هذا العرض السريع يدل على أن الأحزاب المصرية لم تكن نسخاً متكررة كما يظن البعض ، ولم تكن على غـــير افتراق في السمات والاغراض والوسائل وأساليب التناول للمسائل .

لذلك لا نعتقــد ان خروج ماهر والنقراشي من الوفد كان لمجرد الاقتتال على السلطة ، وانما كان لافتراق التفكير والفهم في وسائل الاصلاح والحكم . ولو كان مكرم تنــازل عن سلطته في الوفد لماهر والنقراشي ، لما تغير الأمر كثيراً ، فيما عدا احتمال تأجيل خروجهما بعض الوقت .

ولو ظل الأمر لمكرم عبيد في الوفد كما يحب ، لما كان محتملاً الا أن يخرج أيضاً . فهـــذه الانفصالات وهذه الأحزاب الجديدة كانت نتائج لا بد منها أولاً – لانتهاء ثورة سنة ١٩١٩ بتوقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فان الذي جمع الوفد حتى هذا التاريخ لم يكن الاتفاق في مذاهب الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، ولكن الاتفاق في مقاومة النفوذ البريطاني ومحاولة التخلص منه وثانياً – لأن الوقت قد حان لظهور الافتراق الطبيعي على هذه الأسس والمذاهب.

هذا فيما يتعلق بالانشقاقات التي حصلت بعد سنة ١٩٣٦ أما التي حصلت قبل هذا التاريخ ، فقد كان الدافع عليهـا – كما قدمنا – افتراق الرأي فيما

يتعلق باسلوب الاتفـــاق مع الانجليز وطريقة الحكم بتطبيق دستور يوسع من سلطة الشعب أم من سلطة السراي .

ونعود الى متـــابعة الحوادث ، فنقول أن خروج مكرم عبيد من الوفد كان حادثاً خطيراً لا يقـل من حيث أهميته عن خروج ماهر أو النقراشي . وقد كان هؤلاء الثلاثة أبطال جهاد طويل مر . وقد حسب البعض أن خروج مكرم من الوفد سيؤذيه أكثر مـــا أذاه خروج ماهر والنقراشي ، فقد كان خطيب الوفد الذي يتمتع بشعبية كبيرة .

ويظهر أن مكرم نفسه حسب الأمر كذلك ، وظن أنه قادر أن يهد من بنيان الوفد ويجـذب الكثيرين من أنصاره ، ولكن تقديره لم يكن صحيحاً تماماً . وما من شك في أن خروج رجـال مهمين كالنقراشي وماهر ومكرم عبيد من الوفد قد أضعف كيانه الداخلي ، ولكنه على الجملة لم يؤثر فيما كان له من تأييد شعبي . واذا كان مكرم عبيدقد لقي بعض التأييدفي أول خروجه من الوفد ، فلم يكن ذلك لشخصه بقدر مـــا كان لسوء تصرف الحكومة الوفدية واندفاعهافيسياسة حزبيةوضغطعلى الحريات بلغ حد اعتقالالكثيرين، وعلى رأسهم علي ماهر ومكرم عبيد ذاته .

وندع الوزارة والوفد قليلاً لكي نرسم صورة للجو الذي كان يحيط بها وكانت عارفة به أو غـــافلة عنه . فقد كانت السراي ورجلها الأول أحمد حسنين تتحين الفرص لرد الضربة التي وجهها اليها النحـاس ، حينما ولي الحكم ضد ارادتها وبتأييد من السفارة البريطانية . واذا كانت السراي قد أقالت حكومة الوفد في آخر سنة ١٩٣٧ ولم تجد مـا يحول بينها وبين حكم البلاد نحو أربع سنوات ببرلمان وحكومات على هواها ، فانهـا اليوم أشد شوقاً — لكي تكرر هذه الاقالة وبصورة أشد وأقسى . واذا كانت العلاقات بينهـا وبين الوفد قد ساءت في أواخر سنة ١٩٣٧ فانها اليوم أكثر سوءا ، بعد أن تجردت من كل سلطة تقريباً .

وكانت الحرب تسير في الصحراء الغربية لمصلحة البريطانيين وحلفائهم ، وخـــاصة بعد معركة العلمين ، التي كانت نقطة تحول ، أدت الى أن خفت حدة التوتر في الموقف داخل مصر وفي منطقة الصحراء الغربية . وكان واضحاً لكل مدرك لتيارات السياسة المصرية أن ابتعـاد الخطر عن مصر معناه تخلي البريطانيين عن تأييد الحكومة الوفدية . ويظهر أن هذا هو ما كانت تعرفه السراي تماماً. ولم يضع أحمد حسنين الوقت فقد جعل همه طوال حكم وزارة الوفد من سنة ١٩٤٢ – الى أكتوبر سنة ١٩٤٤، أن يظهر الملك السابق بمظهر الرجل الوطني ، وأن يظهر الحكومة الوفدية بمظهر المتساهل في حقوق الوطن المعتمد على تأييد البريطانيين ، وفي الوقت نفسه ادار حسنين حملة دعاية واسعة لصالح الملك السابق ، فـأضاف له كل محمدة ممكنة ، وجعله يغشى المساجد . ولما أصيب في حـادث القصاصين المعروف مساء يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ ، اتخذ منه فرصة لاستدرار العطف على الملك الجريح ، وجعـل من يوم عودته الى القاهرة مظاهرة شعبية كبيرة .

وكان واضحاً ان كل هذه الحركات ممـا يضايق الحكومة ويحرجها . ثم أنها كانت مظهراً من التأييد الذي يحظى به الملك السابق ، غير أن كل هذه المظاهر لم تكن قط دليلاً على أن الشعب يريد أن تعود السراي الى حكمه ، ولكنها كانت مجرد عطف لا دلالة له . وهذا هو الخطأ نفسه الذي وقع فيه علي مـاهر ، فقد ظن أن تحية الشعب للملك السابق في غدوه ورواحه دلالة على أنه يمكن أن يقبل استئثار السراي بالسلطة . وقد أخطأ أحمـد حسنين الخطأ نفسه .

ويظهر أنه كان – كعلي ماهر ، يمهد لنفسه الوسيلة لتولي الحكم . وفي ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٣ قدم زعماء أحزاب المعارضة مذكرة الى مؤتمر مينا هاوس الذي شهده أقطاب العالم حينئذ، ونستون تشرشل والمستر روزفلت والمارشال شيانج كاي شك وكثير من القواد العسكريين .

ولم تكن هذه المذكرة مفقودة الصلة بالتدبير الذي كان يدبر لاسقـــاط حكومة الوفد . وكانت المذكرة تجري على غرار مذكرة مماثلة قدمها الوفدفي سنة ١٩٤٠ الى الحكومة البريطانية والواقع أن هاتين المذكرتين لم تكونا سوى مناورة لا تعبر عن حقيقة لها وجود . فقد قدم الوفد مذكرته كيداً للوزارة القائمة حينئذ ، وقدمت المعارضة مذكرتها كيداً لوزارة الوفد . والدليل على أن الأمر لم يكن سوى مناورة ، ان الوفد حينما ولي الحكم لم يتخذ أي اجراء عملي لتنفيذ ما جـاء في مذكرته ، وكذلك كان موقف الاحزاب الأخرى ، فانها حينما وليت الحكم بعد ذلك بأقل من سنة نسيت كل مـا طالبت به في مذكرتها .

وقد لاح للقصر أن الأمور مواتية في أوائل ابريل سنة ١٩٤٤ لاقالة وزارة النحاس وتأليف وزارة برياسة أحمـــد حسنين ، واستشار السفير البريطاني، فاتصل بحكومته فلم توافق .

ومجرد التفكير في اقالة وزارة النحاس يدل على أن نية السراي لم تصف قط لحكم النحاس وحزبه . ثم الالتجاء الى السفير البريطاني كان اقراراً ضمنياً بأن له الحق في اقالة الوزارات واقامتها . ولعل السراي تعلمت من درس ٤ فبراير فلم تر أن ترتكب غلطة تؤدي الى تكراره .

ولكن الأمور تبدلت بسرعة . ففي ٨ أكتوبر أصدر الملـك أمره باقالة وزارة النحاس . ومفهوم الحوادث أن ما كانت تعارض فيه بريطانيا في ابريل لم تعد ترى مانعاً من وقوعه في أكتوبر .

وكان خطاب الاقالة في هذه المرة على نحو جديد . فقد جاء فيه أنه « لما كنت حريصاً على أن تحكم بلادي وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصاً وروحاً ، وتسوي بـــين المصريين جميعاً في الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقـــات الشعب ، فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم ، وأصدرنا أمرنا هذا لمقـــامكم الرفيع شاكرين لكم ولحضرات

الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم ».

وحق الاقالة — كما سبق أن أشرنا — مقرر في الدستور الملك . ولكنه مقرر بشرط ألا ينقل السلطة من الشعب الى الملك . وهو مشروط برد الأمر الى الأمة في انتخابات حرة يستبين منها الرأي الصحيح للشعب . ولذلك نلاحظ أن السراي أصدرت حكمها في أمور لا يجوز أن يصدر الحكم فيها الا من الشعب . ومفهوم أمر الاقالة أن الوزارة لم تحكم حكما ديمقراطيا وأنها لا تعمل للوطن ، ولا تطبق أحكام الدستور، ولا تسوي بين المصريين في المعاملة، وأنها أخفقت في توفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب .

ولسنا نعرف كيف يستقيم الأمر في الانتخابات التي ينص الدستور على اجرائها ، وهذا الحكم الذي أصدرته السراي . ولنفرض — وهذا جائز — ان الانتخابات أسفرت مرة أخرى عن أغلبية وفدية كيف يكون موقف السراي ؟ .

مفهوم أمر الاقالة ، وهذا غريب ، ان السراي قضت على حزب معين أنه لن يلي الحكم ، وان الأمة لن تعطيه ثقتها .

أحمد ماهر

وفي نفس اليوم الذي وجه فيه الملك السابق أمر الاقالة الى النحاس ، وجه أمر تأليف الوزارة الى أحمد ماهر . وكان المتوقع أن يكون أحمد حسنين هو رئيس الوزارة الجديدة . ولعله آثر أن يدع لغيره مواجهة هذا الموقف غير الدستوري ، وتلقي الصدمة الأولى تمهيداً لتوليه الأمر فيما بعد .

وما أعجب المشابهة .. فان هذا هو ما فعله علي ماهر . فعلى أثر اقالة الوفد في آخر سنة ١٩٣٧ ، دعي محمد محمود لتأليف الوزارة . والموقف في الحالتين واحد . والتدبير واحد .

وانه لأمر مؤسف جداً ، وحادث أضيف الى حوادث مشابهة ، وبطل آخر من ابطال الكفاح الوطني وقع في نفس الخطأ الذي وقع فيه آخرون هم على الترتيب أحمد زيور — ومحمدمحمود — واسماعيل صدقي — وعبد الفتاح يحيى — وعلي ماهر — وحسن صبري — وحسين سري .

وانا لنرى خطأ أحمد ماهر أشق وأقسى . فهو رجل اشترك في الكفاح الوطني ، وكان من المقربين لسعد زغلول الاثيرين لديه . واذا كان هو وزميله النقراشي لم يتفقا مع النحاس والوفد في سياستهما ، فلم يكن له ولا مما يقبل منه أن يرمي بنفسه في أحضان السراي ، وأن يتخلى عن مكانه في الكفاح الشعبي .

وقد اخطأ حينما زج بالهيئة السعدية في برلمان سنة ١٩٣٨ فأخذت مقاعد

ليست لها ، لأنها اخذتهـــا بانتخـابات لم تكن بعيدة عن الشبهات . وكانت التجربة القاسية التي مرت به وبحزبه وبرلمانه في الفترة ما بين ١٩٣٨ و١٩٤٢ كافية ان ترده عن الاقدام على تجربة جديدة .

واغلب الظن ان الرجل اعتقد أن انصراف الناس عن الوفد معنـاه أنهم انضموا اليه. والواقع أن مظهر الأمور حينما أقيلت حكومة النحاس كان يجعل مثل هذا الظن صحيحاً . ولكنه نظر السطحيين الذين لا يعرفون حقـــائق الأشياء ، ومن المؤكد أن أحمد ماهر لم يكن منهم ، فهو رجل واسع الفكر ديموقراطي النزعة ، عارف بتيارات الشعوب وانفعالاتها، واذا كان الناس قد ضاقوا بالوفد وحكمه، فانهم لم يفعلوا ذلك لكي يستبدلوا به حكم السراي أو حكماً تسنده السراي وترعاه .

ثم أن الوفد كان صاحب اغلبية واضحة في البرلمان . ولم يكن تأييده في الشعب قد ضعف الى حد أصبح ذا أقلية فيه . وما كان يبدو من مظاهر في المدن بين طلاب الجامعات أو بعض فئات العمال لم يكن وحده دليلا يكفي لاقالة وزارة تتمتع بأغلبية برلمانية كبيرة .

ولو ترك الوفد في الحكم الى أن يستوفي مدته الدستورية، وظلت الاحزاب الأخرى تعارضه وتوضح أخطاءه للشعب وتمت للبرلمـان الوفدي مدته الكاملة وأجريت انتخـــابات طبيعية ، لكان من المؤكد أن يفقد الوفد أغلبيته ، وتكسبهـــا الأحزاب الأخرى أو على الأقل كان من المؤكد أن يزداد مركز الأحزاب المعارضة قوة في البرلمان ، فيصبح لها فيه عدد كبير من المقاعد ، ان لم يكن أغلبية ، فهو قريب منها .

ولو حدث هذا ، لاستقام أمر الدستور ، وظلت سلطة الحكم في الشعب . وكان من المؤكد أن يحصل هذا لو رفض أحمد مـاهر أن يلي الحكم ورفض غيره وقالوا للسراي « اننا لا نستطيع أن نقبل الحكم دون سند من الشعب ،

ولا نستطيع أن نوافق على اقالة حكومة لا تزال أغلبيتها قائمة، ومن الانصاف أن تمنح الفرصة حتى غايتها » .

لو فعل أحمد ماهر وغيره هذا ، لأعادت السراي التفكير وأحست أنها غير مستطيعة أن تفعل شيئاً بغير ارادة الشعب . ولكن مما يؤسف له أشد الأسف أن أحمد ماهر قبل التكليف بتشكيل الوزارة دون بحث ودون شروط .

ولو صح أن الاقالة ضرورية ودستورية لكان الواجب أن تؤلف وزارة محايدة تجري انتخابات حرة يستبين فيها رأي الشعب بوضوح – وتتاح له الفرصة كي ينصرف عن الوفد اذا رأى أن ينصرف عنه . ولكن أحمد ماهر لم يفعل ذلك ، ولم يشر على الملك السابق المشورة الوحيدة الواجبة في مثل هذه الظروف ، بل قبل التكليف بالحكم ورضي بكتاب الاقالة، وكل عباراته غير دستورية . واصبحت الوزارة التي تلي الحكم مرتبطة بما جاء فيه ومقرة له وأصبح من واجبها أن تجري انتخابات لا تجيء بالوفد على أية صورة من الصور .. فهل هذا هو الدستور ؟ وهل بمثل هذه التصرفات يصان ؟

وقد كذبت الحوادث ظن أحمد ماهر بأكثر مما كان يتصور ، فبينما كان الوفد قد خسر نحو نصف أنصاره في آخر حكمه اذا باقالته وتأليف الوزارة الجديدة على الصورة التي ألفت عليها ، مجرد الاقالة ومجرد تأليف الوزارة ، يرد اليه الكثير مما فقد .. واذا به يبدو – ان خطأ أو صواباً – شهيداً ، واذا بالناس يتأولون سبب اقالته ، كل حسب اتجاهه . ولكن كل سبب قيل أو انصرف اليه الخاطر لم يكن في صالح الوزارة الجديدة .

والتجربة الجديدة لم تختلف عن سابقتها في شيء . الظروف واحدة ، والاجراءات واحدة والكلام نفسه واحد . والاشخاص يكادون يكونون بذواتهم أو بتغيير طفيف .

النغمة نفسها : الفساد والرشاوى والمحسوبيات والدكتاتورية البرلمانية .

والأحزاب هي نفسها : السعديون والأحرار الدستوريين والحزب الوطني، مضافاً اليهم المولود الجديد الكتلة الوفدية .

والأشخاص هم انفسهم تقريباً أحمد ماهر . النقراشي . محمود غالب . حافظ رمضان. محمد حسين هيكل. مصطفى عبد الرازق. ابراهيم عبد الهادي. أحمد عبد الغفار . دسوقي أباظة . طه السباعي . راغب حنا . السيد سليم .

الاجراءات واحدة أيضاً : حل مجلس النواب . اجراء انتخابات لا حرية فيها على الرغم من مقاطعة الوفد لها. برلمان شبيه ببرلمان سنة ١٩٣٨ مع تعديل طفيف في عدد الكراسي التي نالها كل حزب ، فقد حصل السعديون على ١٢٥ كرسيا وحصل الدستوريون على ٧٤ ونجح ٢٩ من الكتلة الوفدية و ٧ من الحزب الوطني و ٢٩ من المستقلين .

ولعل حصول السعديين على الأغلبية النسبية جاء رداً على الاغلبية النسبية التي حصل عليها الدستوريون في سنة ١٩٣٨، ولم يكن هذا التغيير راجعا الى أي تغيير حصل في الشعب ، ولكنه كان راجعاً الى أن رئيس الحكومة في هذه المرة كان سعدياً ، وكان في المرة السابقة دستورياً .

ولعل أحمد ماهر — كما قدمنا — كان يرجو أن يحل حزبه في ضمير الشعب محل الوفد. ولعله كان يرجو بسياسة حكيمة منتجة ان يقف في وجه السراي باعتدال خيراً مما فعل النحاس ، ولكنه — وهذا لسوء الحظ — أخطأ التقدير ونسي كما نسي محمد محمود واسماعيل صدقي من قبل ، ان السراي تنظر الى هذه الوزارات نظر الخالق للمخلوق . وقد تدخلت فعلا تدخلا مباشراً لحسابها في الانتخابات ، وأوصت رجال الادارة بمساعدة مرشحين معينين واسقاط مرشحين آخرين ، مع أنهم كانوا من أنصار الاحزاب المشتركة في الحكم .

وحاول الدكتور ماهر بكل ما أوتي من شجاعة وقوة وصراحة ، ان يوقف سلسلة التدخلات من جانب السراي ولكنه فشل في بعض الاحيان ونجح في احيان أخرى . ولم يكن نجاحه لان السراي عدلت عن خطتها ، ولكن

لانهـا لم تشأ أن تفشل التجربة من اللحظة الاولى ، ولحاجتهـا اليه ريثما تتم الانتخابات وتستقيم السمات الاساسية للوضع الجديد . وهو ما صنعته أيضاً مع محمد محمود في سنة ١٩٣٨، فقد صانعته فترة قصيرة في أول حكمه ثم بطشت به حينما ظنت أن الأمور استقامت لكي تسفر عن وجهها .

اغتيال احمد ماهر ..

ولكن القدر كان يرسم خطاً آخر مؤسفاً ، جعل هـذه التجربة تسير في طريق مختلفة تماماً من حيث التفاصيل وان اتفقت معها في النتيجة، ففي مساء يوم السبت ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ واذ كان البرلمان مجتمعاً لتقرير دخول مصر الحرب ، وقع حادث مفاجىء مؤلم ، هز مصر والشرق العربي كله اذ تقـدم شاب من الدكتور ماهر وهو في طريقه من مجلس النواب الى مجلس الشيوخ ، فأطلق عليه رصاص مسدسه .

وهكذا انقضت حياة رجل من خيرة المصريين خلقاً وكفـاية ورغبة في الخدمة العامة . وانها لمصادفة عجيبة من القدر أن تذهب حياة احمد ماهر على هذه الصورة المفجعة بعد أن أنقذ من حبل المشنقة وكان أقرب ما يكون اليه في سنة ١٩٢٦، وأنه لشيء محزن بل مزعج لهذا الوطن العزيز أن يذهب أحد خدامه الأمناء بيد شاب اعتقد أنه كان يخدم وطنه بهذه الجريمة الشنعاء .

كان أحمد ماهر يقول بضرورة اعلان مصر الحرب لكي تثبت شخصيتها الدولية ، ويكون لها رأيها في مباحثات الصلح ، وكان مؤمناً بهـذا الرأي ايماناً صادقاً . واذا كان هنـاك رأي آخر يقول بعكسه ، فلم يكن اختلاف الرأي في هذا الجـانب أو ذاك مما يمس أو يقترب في قليل أو كثير من شبهة الخيانة للوطن .

وانا لنشعر بأسف شديد ،اذ نلاحظ أن فكرة الاغتيال السياسي وجدت في مصر منذ أمد طويل . والاغتيال السياسي جريمة،مهما يكن الدافع والمبرر لها ، فانها قائمة على الغدر والغيلة والأخذ بالظنون . وهي قضـاء يصدر من

شخص واحد دون سماع الدفاع من المتهم بل حق دون السماح له بالكلام . وليست هذه الجرائم، أيا كانت وأيا كان الأشخاص الذين يرتكبونها والاشخاص الذين يذهبون ضحيتها ، دليلا على نضج الفهم الديمقراطي ، بل أنها دليل على أن الفهم الديمقراطي لا يزال ضعيفاً أو غير موجود . وما دمت تستطيع أن تبدي رأيك وتدافع عنه وتستطيع أن تنقد بعنف أو رقة وتدعو الى رأيك كيف تشاء ، فلا مجال قط لارتكاب أية جريمة اعتداء ، مهما تكن صغيرة ، فما البال بجريمة القتل ، وهي أفظع الجرائم وأقساها .

ومن سوء الحظ أن هذه الجرائم تكررت في مصر خلال السنوات التي تلت مقتل المرحوم أحمد ماهر . وعندنا أن تكرارها على هذه الصورة لم يكن نتيجة وجود انحراف اصيل في الطبيعة المصرية بقدر ما كان نتيجة الاخذ بنظم الضغط على الحريات والقتل للآراء بأساليب أقرب ما تكون الى أساليب الفاشية والنازية . وقلما وقعت جريمة من هذه الجرائم في الفترات التي تمتعت فيها مصر بحرية داخلية كاملة . بل وقعت كلها في العهود التي سادت فيها الاساليب الدكتاتورية، وان اختفت وراء برلمانات لا تمثل الشعب تمثيلا صادقاً .

وليس مصادفة ان هذه الجرائم وقعت في هذه العهود، فان وقوعها في هذه العهود بالذات يجعلها نتيجة غير منقطعة الصلة بها .

وفي الليلة نفسها التي وقع فيها الحادث الاليم ، عهد برياسة الوزارة الى النقراشي ، فأعاد تأليفها من الأشخاص الذين كانت تتألف منهم وزارة أحمد ماهر . وهذا طبيعي ، فان وزارة النقراشي لم تكن الا امتداداً لوزارة أحمد ماهر .

وكان أحمد ماهر قد ألف هيئة سياسية من بعض الساسة وكبار الرجال ذوي الرأي لتكون الى جانب الوزارة ، تستشيرها فيما ترى استشارتها فيه من مهام الأمور . وليس لهذا التقليد سابقة فيما نعرف من نظم دستورية . وأغلب الظن أن الدكتور ماهر شعر بالضعف الطبيعي في وزارته لعدم استنادها الى

تأييد شعبي ، فرأى أن يدعمها بهذه الهيئة . وهي لم تؤد بطبيعة الحال الى أي دعم أو تقوية . فان الاشخاص الذين تـألفت منهم لم يكن لهم أحزاب ولا أنصـــار . ووضعهم ذاته غير مفهوم ولا مقبول . فليست لهم سلطة تنفيذية ولا يمكن أن تكـون ، فهم جماعة ليس لها اختصاص ظاهر ولا مسئولية واضحة أمام أحد .

ولعل هذا الابتداع جاء أيضـــا بسبب الخروج على القواعد الدستورية السليمة والاندفاع في تيارات من الحكم والفهم له ، أبعد مـا تكون عن النظم الدستورية .

وقد تولت وزارة النقراشي الحكم في ظروف غير مستقرة ولا واضحـة . وكان قتل المرحوم الدكتور أحمد ماهر حادثاً هز المجتمع المصري هزاً عنيفاً؟ فكان على الوزارة أن تواجه هذه الحالة بثبات وقوة وعزم ، الا أن مستقبلها كان محوطاً بالغموض والشك . وكانت الحرب قد انتهت . وانتهاؤها قد يحمل شيئاً من الطمأنينة للموقف الداخلي بانتهاء ظروف الحرب ، ولكنه من جهة أخرى كان جديراً أن يوجد نوعاً من القلق الذي يجيء عادة في أعقاب الحروب ، وهو القلق الذي لا بد منه بالنسبة لبلاد في مثل ظروف مصر .

وكان الشعب يعلق املا كبيراً على انتهـاء الحرب ، ويعتقد ان من حقه ، طبقاً للمبادىء التي اعلنها فرنكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة وسماهـا الحريات الأربع ، وبعد ما تحمله الشعب من تضحيات ، وقام به من مجهود كان له أثره في كسب الحرب ، أن الوقت قد حـــان لجلاء القوات الأجنبية عن أرض بلاده واستكماله الحق الطبيعي في السيادة والاستقلال .

وكانت معاهدة من سنة ١٩٣٦ لا تزال سارية من الوجهة القانونية ، ومدتها عشرون سنة ، لم يكن قد مضى منها سوى تسع سنوات ، ولكن تغير الظروف وقيام منظمة الأمم المتحدة وانتفاء السبب الأصيل لعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ومبادىء الميثاق التي سبقت الاشارة اليها ، ثم المذكرة التي قدمها الوفد لاقطاب الحرب في سنة ١٩٤٠ ، والمذكرة التي قدمتها الأحزاب الأخرى لهؤلاء الأقطاب

أنفسهم في سنة ١٩٤٣ ، وكلتاهما قد أشارت الى حق مصر في الجلاء الناجز وعدم التقيد بنصوص معاهدة ١٩٣٦ ، كل أولئك كان بعض ما يدور في خاطر الشعب .

وأخذت بوادر السلام تظهر في السياسة المصرية ، فالغيت الاحكام العرفية . وأقر مجلس الوزراء بياناً أعدته الهيئة السياسية التي سبقت الاشارة اليها وجاء فيه «أن الهيئة ترى باجماع الآراء أن حقوق مصر الوطنية كما اجمع عليها رأي الامة وأيدته الحكومة ، هي جلاء القوات البريطـــانية وتحقيق مشيئة اهل وادي النيل في وحدة مصر والسودان ، كما ترى الهيئة ان الوقت الحاضر هو انسب الاوقات للعمل على تحقيق اهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة للاتفاق على هذه الأسس . وترى الهيئة أن قيام التحالف على هذه الأسس يزيد مابين البلدين من علاقات الصداقة والتعاون توثقاً ومتانة » .

وقدمت الحكومة بالفعل مذكرة الى بريطانيا طلبت فيهـــا الدخول في مفاوضات بين الدولتين لاعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وردت بريطانيا بما يفيد التمسك بالقواعدالتي قامت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ معلنة الاستعداد للدخول في مفاوضات لتعديلها .

وأثار هذا الرد ثائرة الشعب . ووقعت مظاهرات عديدة وحوادث أليمة اشتبك فيها البوليس بالمتظاهرين وانتهى الأمر باستقالة النقراشي في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ .

وعهد الى اسماعيل صدقي بتأليف الوزارة الجديدة في ١٧ فبراير . وصدر مرسوم بتأليف وفد رسمي المفاوضة برياسةرئيس الوزارة وعضويةمحمد شريف صبري وعلي ماهر ومحمد حسين هيكل وعبد الفتاح يحيى وحسين سري ومحمود فهمي النقراشي واحمدلطفي السيد وعلي الشمسي ومكرم عبيد وحافظ عفيفي وابراهيم عبد الهادي. وعينت الحكومة البريطانية في الوقت نفسه وفداً رسمياً برياسة لورد ستانسجيت .

وانا لنستغرب اقـدام هؤلاء السياسيين ، على الرغم من كل ما يتمتعون به من سمعة طيبة وتجربة وحنكة ، على المفاوضة للبت في مصير الوطن مع علمهم ان الكتلة الكبرى من الشعب لا تؤيدهم . وكيف كانوا يتوقعون أن تعطيهم بريطانيا كل ما يطالبون به من حقوق ، وهي تعرف مدى مالهم من مكانة في الشعب .

واذا كانت بريطانيا قد قبلت أن تفاوضهم ، فانهـا فعلت ذلك استغلالاً للظروف ، واعتماداً على أنها تستطيع أن تأخذ منهم بسبب ضعفهم الشعبي أكثر مما تستطيع بالنسبة لهيئة تعتمد على الشعب .

ومهما يكن من أمر ، فان هذه الهيئة شبيهة الى حد كبير بهيئة المفاوضة الرسمية التي ألفت في سنة ١٩٢١ برياسة عدلي يكن لمفاوضة لورد كرزون . وقد كان عدلي يكن عارفاً أنه لا يمثـل أحداً ، ومع ذلك ذهب ، وفاوض وفشل .

وربما كانت هذه الهيئة في وضع أفضل من حيث الظاهر ، اذ ان وراءها برلماناً . ولكنهـا كانت من حيث الواقع شبيهة بالوضع الذي كان فيه عدلي يكن ووفده .

وقد كان يحسن بهم أن يتدبروا الأمر ، ولا يجـازفوا هذه المجازفة غير المأمونة العواقب ، اذ يحاولون أن يتفاوضوا في مصير شعب كبير ، دون أن يكون لهذا الشعب رأي. ولا يكفي أن يكونوا مخلصين صادقي النية في العمل لخير البلاد ، فهذا ما لا نشك فيه ، ولكن كان يجب عليهم أن يعتذروا من عدم الاشتراك في هذا العمل ، ويدعوه لهيئة تمثل البلاد تمثيلاً صادقاً .

ثم أنهم لم يكونوا، أو لم يكن عدد منهم عضوا في الوزارة وكان الأفضل أن يكونوا كلهم من أعضاء الوزارة ومن لهم صفة رسمية واقعية ، واذا قيل ان الهيئة شبيهة بالهيئة التي تفاوضت في عقد معـاهدة سنة ١٩٣٦ ، قلنا أن هذه الهيئة كانت تمثل اتجاهات حزبية ، وبتعبير آخر كانت تمثل أحزاباً لا

شك في أنها كانت تعبر عن رأي غالبية الشعب. أما الهيئة الجديدة فلم تكن تمثل سوى حزبين ليس لهما من التأييد الشعبي نصيب كبير .

وقد بذل اسماعيل صدقي ، وبذلت هيئة المفاوضة ، جهوداً جبارة ، وتحمل الكثير من المشقة ، اذ سافر الى لندن وهو شيخ متقدم في السن معتل الصحة ، حيث التقى بمستر أرنست بيفن ، وانتهى الى ما سمي بمشروع صدقي - بيفن .

وحينما عاد صدقي من لندن ، وعرض المشروع على هيئة المفاوضة ، رفضته أغلبيتها ، وأصدروا بياناً نقدوا فيه المشروع وقعه سبعة منهم هم : شريف صبري ، وعلي ماهر ، وعبد الفتاح يحيى ، وحسين سري ، وعلي الشمسي ، ولطفي السيد ، ومكرم عبيد .

وعلى أثر ذلك استصدر اسماعيل صدقي مرسوماً بحل هيئة المفاوضة في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، وفي ٨ ديسمبر قدم استقالته ، وكانت متوقعة جرياً على السوابق المعهودة في السياسة المصرية من تغيير الحكومة كلما فشلت المفاوضة .

وعهد الى النقراشي بتأليف الوزارة الجديدة في ٩ ديسمبر ، فألفها من حزبين السعدي والدستوري .

وفي فبراير سنة ١٩٤٦ عين ابراهيم عبد الهادي رئيساً للديوان الملكي .



قضيّة مصر امام مجلس الأمن

وقررت الوزارة قطع المفاوضات وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن . وسافر وفد مصر برياسة النقراشي حيث قام بعرض وجهة النظر المصرية أمام الهيئة الدولية الكبيرة . وبذل في هذا الصدد مجهوداً ضخماً ، الا أن المجلس لم يأخذ بوجهة النظر المصرية ، فقرر ابقاء المسألة مدرجة في جدول الأعمال على أن تعود الهيئة للنظر فيها اذا طلب ذلك أي عضو من أعضاء المجلس ، أو أي طرف من الطرفين المتنازعين .

وعندنا أن الاسلوب الذي اختاره وفد مصر للدفاع عن القضية أمام مجلس الأمن كان اسلوباً مظهرياً أكثر منه منطبقاً على القواعد الواجبة الرعاية عند التحدث أمام الهيئات الدولية . فقد جعل وفد مصر همه الطعن في بريطانيا بعبارات جارحة ، لا شك انها تستحقها وزيادة . ولكن ذكرها أمام هيئة دولية مؤلفة من أعضاء ليس في نفوسهم من الحقد والكراهية لبريطانيا ما في نفوس الدولة المعتدى عليها ، جعلها عديمة التأثير .

وان هناك لفرقاً كبيراً بين العبارات والخطب الحماسية التي تلقى في الوطن الهاباً للشعور . وبين عرض الموضوع على هيئة دولية لا ريب انهـا تتأثر أكثر بعرض الوقائع عرضاً مرتباً هادئاً .

وهذا عيب يظهر انه يلازم ساستنا بصفة عامة ، فانهم لا يراعون مقتضى

الحال دائماً . فما يقال في مصر لا يقال خارج مصر ، وما يصح اذا أريد اثارة التحمس العاطفي ، لا يصح اذا أريد كسب الانصار بالحجة والمنطق .

ثم ان الوفد ذهب وهو يمثل حكومة برلمانية ، فلا غبار عليه من وجهة النظر الدولية ، ولكنه ذهب أيضاً ، وهو يعرف ان كثرة الشعب لا تؤيده. وكان من مقتضى هذا ان يوحد جبهته الداخلية .

وقد وجه اللوم الى حزب الوفد وانصاره لأنهم عرقلوا جهد النقراشي في أمريكا . ولهذا اللوم ما يبرره من بعض الوجوه ولكنه من وجه آخر قد يقال ان واجب اي مصري الا يقف في وجه الارادة الشعبية . واذا كان التأييد العام ينحاز الى شخص بالذات فليس ثمت ما يحمل آخر على الخروج عليه .

وقد عاد النقراشي الى مصر فقوبل مقابلة حماسية ، لأن خطبته أمام مجلس الأمن استهوت الجماهير بما كان فيها من عبارات قاسية موجهة الى الانجليز . وصرح على أثر عودته بأن سياسته ستقوم على تجاهل الانجليز تجاهلا تاماً ، اذ اننا في خصومة سافرة معهم ، فليس لهم وجود في اعتبارنا ، وسنتصل بما نشاء من الدول ونطلب مساعدة ومشورة من نشاء من اخصائيين في أية دولة وسنستعين بخبراء من كل جنس حسبما تقتضيه الحال . وسنولي وجوهنا شطر الجيش المصري، سياج الوطن، فنقويه بزيادة عدده والاستعانة بالدول الأخرى لجلب الأسلحة والخبراء والمستشارين اللازمين له . وسندعم الاصلاح الداخلي بكل ما في وسعنا . لكي لا نترك لامثال انجلترا فرصة للتقول علينا بما لا يليق » .

وعندنا ان هذه خطة وافية من كل الوجوه . وكان ينبغي ان تسير عليها البلاد بدقة . وكان يجب على النقراشي وانصاره ان يسعوا الى تصحيح الوضع الدستوري في الداخل بأن يتخلوا عن الحكم أو يجروا انتخابات محايدة حقاً ويدعوا الشعب الى اعتناق السياسة الجديدة ، ويتركوا له اختيار من يشاء من الأشخاص . وحتى لو فاز الوفد ، كان النقراشي وانصاره يستطيعون ان

يكونوا في المعـــارضة حيث يرقبون السياسة الجديدة . فاذا انحرفت عنها الحكومة اوضحوا للشعب الحقيقة .

ومن المؤكد انهم كانوا سيكسبون الجولة الاخيرة في نظام مستقر قائم على أسس ثابتة وطيدة. ولكنه بعد أن أعلن هذه القواعد الحكيمة لسياسة ناجحة من غير شك ، آثر أن يبقى في الحكم على وضعه المعروف حينئذ وهو الاعتماد أصلا على السراي .

وعندنا أن الانجليز بدأوا من هذا الوقت يضيقون بالسراي وكانت العلاقات معها قد تحسنت بعض الشيء ، فقد كانوا يدركون حتما ان النقراشي في سياسته يعتمد عليها ويلقى تأييدها الكامل . ولكنهم لم يفعلوا شيئاً لاسقاط الحكومة او تغيير الوضع ، وآثروا الانتظار ترقباً لمجرى الحوادث ، واعتماداً على ان المشاكل العديدة التي تواجهها الحكومة داخلياً ، كفيلة باضعافهـــا والقضاء عليها .

ومن الخطأ الظن بأن البريطـــانيين يمكن أن يغفلوا عن استغلال الموقف الداخلي لمصلحتهم . ومن سوء الحظ اننا في كل مرة اعطينـــاهم السلاح الذي يحـــاربون به في هذه الجبهة ، فحين تكون في الحكم اغلبية شعبية تتقرب السراي والاحزاب منهم وحينا تكون الاحزاب غير الشعبية في الحكم، يبدأ المد يميل نحو الوفد ، كلما ضاق الانجليز بالحكومة القائمة .

وكان في استطاعتنا الا نفعل هذا أو ذاك، لو آمنا شعباً واحزاباً وملكاً بالدستور وارادة الناخبين ، وجعلنا هذه الارادة وحدها المتجه الذي نتجه اليه . ولو فعلنا ذلك لضاق مجال المناورة امام البريطانيين ، ووجدوا انفسهم في شبه زاوية لا يستطيعون فيها حراكاً ، الا بتدخل مكشوف كانوا يخشون عواقبه حتماً. بل ان هذا التدخل ذاته، لو تكتل الشعب والحكومة والسراي حول الدستور واحكامه، لما كان في الاستطاعة ان يحدث الا على صورة مفضوحة تثير ثائرة العالم المتحضر .

ولكن من سوء الحظ للشعب والسراي والاحزاب ، ان شيئــاً من هذا لم يحدث ، وأن كلا منهم اختط طريق المناورة لبلوغ أغراضه ، فيا عـــدا الشعب الذي كان أشبه بالكرة تتقاذفها الايدي . تارة ينتخب برلماناً سعدياً أو دستورياً وبعد شهر واحد ينتخب برلماناً وفدياً ، وهكذا مما جعل الموقف داعياً للسخرية والرثاء .

وقد اعتمدت الاحزاب غير الشعبية اعتماداً يكاد يكون كليــاً على السعي لافساد ما بين القصر والوفد ، يضاف اليه اعتماد مظهري على الشعب . واعتمد الوفد اصلا على الشعب . ولكنه اضاف اليه في السنوات الاخيرة نوعاً جديداً من محاولة التوفيق بينه وبين القصر ومن قبول انصاف الحلول. وعندنا ان هذا خطأ كبير وخــاصة من الوفد فقد تركزت فيه منذ سنة ١٩١٩ قوى الشعب المكافحة وحمل اللواء ضد العديد من التيارات . واذا كـــان قد فعل ذلك احتفاظاً – كما قيل بانصاره أو لأن السياسة تتطلب المرونة والمداورة – فقد أخطأ ايضاً لأنه لم يكن حزباً سياسياً محضاً، لكنه كان قبل كل شيء حزباً شعبيـــا واذا كانت ثورة سنة ١٩١٩ قد انتهت بالحصول على الدستور وابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فان الدستور نفسه يحتــاج في تثبيته الى استمرار روح الثورة ان لم يكن الى الثورة نفسها . كما أن معـــاهدة سنة ١٩٣٦ لم تكن الاستقلال المنشود فقد كان المحتلون لا يزالون في منطقة القناة .

وقد ادى تغير خط الوفد السياسي الى ضعف التحمس له . وكان لا يزال اقرب الأحزاب الى روح الشعب ووجدانه ، ولكنه بدأ ينفصل شيئاً فشيئاً عن هذه الروح وعن هذا الوجدان، بسبب هذه السياسة التي دخل فيها عنصر الملاينة والمداورة وكان قادرا لو استمر في خطة الأول ان يقضي على الاحزاب الأخرى ، او على الأقل كان قادراً ان يضعفهــا ويضعف السراي الى حد لا تجرأ ولا يجرأون معها على التجارب التي تكررت مرة بعد مرة .

واعظم دليل على ذلك ان الاعتداءات على الدستور تدرجت شيئاً فشيئاً

من القلة الى الكثرة ومن القصر الى الطول . وقد وقع الاعتداء الاول في نوفمبر سنة ١٩٢٤ ولكنه لم يستمر الا اقل من سنتين ففي سنة ١٩٢٦ عادت الحياة الدستورية السليمة .

ووقع الاعتداء الثاني في سنة ١٩٢٨ ولكنه ايضاً لم يستمر غير سنتين ، فعاد الدستور في اواخر سنة ١٩٢٩ .

ووقع الاعتداء الثالث في سنة ١٩٣٠ وكان اضخم واوسع مدى لانه الغى الدستور الغاء ، وأحل محله دستوراً آخر بعيداً كل البعد عن الشعب .

ووقع الاعتداء الرابع في سنة ١٩٣٨ واستمر أربع سنوات .

ووقع الاعتداء الخامس في سنة ١٩٤٤ واستمر خمس سنوات .

من هذا التدرج يتبين ان الاستهانة بالدستور والشعب زادت شيئاً فشيئاً . وكان من مقتضى ازدياد النضج والرقي في الأمة أن تقل هذه الاستهانة، بل ان تتحول الى تردد وخوف من الاعتداء . ولا تفسير لهذه الظاهرة غير الطبيعية الا ان الكفاح الشعبي قد ضعف او ان كتلة الشعب هانت الى حد داع الى مزيد من الأسف . واستتبع ضعف كتلة الشعب على هذه الصورة ازدياد قوة السراي .

وقد يحار الباحث في تقصي الأسباب لهذا الضعف غير المتمشي مع تطور الشعب نحو الرقي ، ولكن من اليسير أن يرجع الانسان هذه الظاهرة الى جملة أسباب رئيسية، تدخل فيها الكثير من التفاصيل . وهذه الأسباب هي :

أولا — ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ وانتهاء الشعار الذي تجتمع عليه كل الطبقات والافراد وهو مقاومة الانجليز. ولا ريب أن شعارا يقول «الاستقلال التام أو الموت الزؤام» يستهوي كتلة الجماهير ، ولا يجعل بينها سببا للخلاف والشقاق . فلما أمضيت معاهدة سنة ١٩٣٦ قفزت المشاكل الداخلية الى السطح، وهي مجال منفسح لاختلاف الرأى والنظر .

ثانيا – بعض المآخذ التي أخذت على حكومات الاغلبية الشعبية في معالجتها لامور السياسة الداخلية ، وخاصة سلوكها ازاء الحريات والموظفين .

ثالثاً – محاولتها أخيرا الدخول في سياسة المداورة والملاينة والتنازل عن مقتضيات الدفاع عن الدستور والتمسك بحقوق الشعب ، رغبة منها ، كما كان يقال ، ألا تتهم بالدستور وبسوء ظن القصر فيها. ونسيت أن سوء ظن القصر موجود حتما بحكم الوضع الطبيعي الذي وجدت فيه كل القصور في جميع ادوار التاريخ من الرغبة في استدامة النفوذ والسلطان . ثم ان النزول عن الحق من جانب الكتلة الشعبية يفتح الشهية الى الحصول على حقوق جديدة .

رابعاً – دخول عناصر لا تؤمن بالمبادىء الشعبية في الوفد استغلالا لما له من تأييد بين جماهير الشعب يتيح الفرصة للنجاح في الانتخابات .

خامساً – أدى ازدياد نفوذ السراي للأسباب السابقة الى ازدياد عدد المستقلين . وهو اتجاه رحبت به السراي وأيدته ، كما أدى الى تقوية الأحزاب غير الشعبية لا من حيث التأييد العام ،ولكن من حيث انضمام بعض الشخصيات اليها .

سادسا – انفصال الوفد شيئاً فشيئاً عن التيارات الجديدة التي أخذت تستهوي الشعب ،وجموده على أساليبه ومبادئه القديمة. وواضح أن آراء وأفكارا واتجاهات صالحة في سنة ١٩١٩ لا يمكن أن تكون متمشية ، ولو من بعض الوجوه ، مع التطورات التي حلت بالافكار في سنة ١٩٤٦ .



دخول حرب فلسطين

وقد استطردنا فلنعد الى وزارة النقراشي والحوادث الخطيرة التي وقعت في عهدها . ففي الخامس عشر من شهر مايو سنة ١٩٤٨ دخلت الجيوش العربية أرض فلسطين انقاذا لها من اليهود ، بعد أن تخلى عنها البريطانيون وأنهوا انتدابهم عليها . وقد قيل الكثير عن المسؤلية في حرب فلسطين . وعندنا أن المسئول الأول عما حدث فيها هو وزارة النقراشي والبرلمان القائم حينئذ. وقد قيل أن السراي هي التي أوحت بها وأمرت ، وأن الوزارة والبرلمان لم يكونا غير منفذين لارادة لادخل لهما فيها .

وقد يكون هذا الكلام صحيحا من حيث الواقع . ولكن المسئولية تظل مع ذلك على عاتق الحكومة والبرلمان ، فانهما الاداة التي قررت ونفذت. ولن يخلي الوزارة من المسئولية ، احتماؤها وراء أمر السراي.فان السراي ما كانت مستطيعة أن تفعل شيئاً،لو رفضت الوزارة ورفض البرلمان الدخول في حرب دون استعداد لها .

وقد قيل من جهة أخرى أن النقراشي كان موافقاً على دخولها ، وأنه قدر الأمر من وجهة نظر خاصة . فقد كان اعتداء اليهود في نظره اعتداء شبيها بالاعتداء على العرض ، يجب على الدول العربية أن تنهض لدفعه دون اعتبار للاستعداد أو عدم الاستعداد .

ومن الانصاف القول بأن الرأي العام كان متحمساً للحرب ، ولكن هذا التحمس لا يعفي المسئولين من تقدير الأمر على صورة أخرى . فـــان تحمس الرأي العام كان قائما على ما قيل له من أن اليهود الطارئين على فلسطين شراذم لا اعتبار لها ، وان الجيوش العربية قادرة على أن تبطش بها في ساعـات أو أيام .

والمسئولية تقع على من كانوا السبب في هذا التحمس الخـــاطىء . فالذين بيدهم الجيش والحكومـة وسلطة التوجيه والأمر يقفون في الصف الأول من المسئولية . أمـا القول بأن الشعب أراد ونحن نفذنا ارادته ، فقول قائم على خطأ لا يقبل الدفاع . لأن الشعوب تريد أشياء كثيرة . وكل شعب يريد أن يسود الدنيا ويسيطر على من عداه، فهل يقبل من المسئولين أن يجاروه في ذلك معتذرين بأنه أراد وأنهم نفذوا ارادته .

وقد أراد الشعب أن يطبق الدستور فهل طبقوه ؟ وأراد الشعب أن تمتنع السراي عن التدخل في شئونه ، فهل استمعوا له؟ وقد أراد الشعب أن تخفف عنه الضرائب والسخرة وتنتفى الوساطة والتمييز في المعاملة ، فهل استمعوا له؟

ان أسطورة الدفاع عن دخول حرب فلسطين بحجة ان الشعب هو الذي ارادها اسطورة لا يصدقها احد . فالصحيح ان اشخاصاً آخرين ارادوها ، وربما كان ذلك لكي يصرفوا الناس عن مساوىء الحـــكم الداخلي ، وعن متاعب الشعب ومطالبه ، وربما كان ايضاً لكسب امجاد لها طابع ديني يزيد من تعلق الناس بالنظام القائم .

وكان واضحاً أن السراي هي التي احتضنت الحملة ، وزودتها وجهزتهـــا وأشرفت عليها . وكان الجيش وقائده الأعلى وهو الملك وقائده العام محمـــد حيدر رجل الملك يتصرفون ، أو يكادون ، بمعزل عن الحكومة أو بما يقرب أن يكون كذلك .

تحديد المسئولية ..

وهنا لا بد من وقفة أخرى تحدد المسئولية ، فان الحكومة وقد شعرت انها بمعزل عن مسرح الحوادث، ألم يكن من واجبها أن تضطلع بالمسئولية حقاً، وتثبت وجودها وكيانهـا بالاعتراض أو بالتسليم . وهذا وضع آخر ليس الا نتيجة محتومة للخروج على قواعد الدستور وروحه . فـــان الوزارة – ومن ورائها البرلمان – كلاهما معذوران اذا اعتقدا ألا شـأن لهما بالأمر ، وانه كله مرتد إلى السراي والرجال المحيطين بها . وليس اهون من هذا الوضع وضع .

ولو ادركت الحكومة خطورة النتائج ، ما وقفت هـــذا الموقف ، ولا استكانت هذه الاستكانة ، الا اذا سلمنا بأنها كانت موافقة على هذه السياسة أو كانت صاحبتها . وهكذا على أي وجه نظرنا الى المسألة ، كانت المسئولية تركبها من رأسها الى قدمها .

أما الزعم بأن الملك هو المسئول فهروب من المسئولية ، واذا كان الخوف قد بلغ بهم هذا المبلغ ، حتى لقد رأوا السلامة في أن يكتموا رأيهم،فما كان الخوف سبباً للبراءة وهم الذين وضعوا أنفسهم هـــذا الوضع ، وارتضوا أن يكونوا تكأة أو ستاراً ،ولو كانوا شجعانا لتركوا الحكم وتركوا السراي تتحمل المسئولية الظاهرة والخفية . ولكن هذه الشجاعة البسيطة تخلت عنهم .

ولا ريب لدينا في أمانة النقراشي ووطنيته وعظم تضحيته وسلامة تفكيره ونزاهته،ولكن لاريب أيضاً في أنه هو وحزبه يتحملون نتائج سياستهم. وليس لهم أن يلقوا المسئوليات على السراي أو غيرها.فانهم هم – طبقا للـدستور – المسئولون ، وكان من واجبهم اما ان يحكموا أو أن يتخلوا عن الحكم .

وأعلنت الأحكام العرفية مساء اليوم الذي تحركت فية الجيوش العربية في منتصف شهر مايو لكي تبدأ أتعس حملة روى التاريخ خبرها. ودخلت مصر في تيه جديدمن النظام الحديدي،وانحرفت الاحكام العرفية عن ضرورات الحرب الى كل ضرورة أخرى ، يرى المسيطرون على الأمور أنها تهمهم .

ومما يؤسف له أن البلاغات العسكرية التي كانت تذاع عن سير معركة فلسطين لم تكن صحيحة في كثير من الاحيان بل كانت تذهب الى المبالغة في تضخيم انتصارات تافهة ، وتروي قصصاً لاقيمة لها من حيث الفن العسكري ومقتضياته ، بينما تغفل المتاعب التي عاناهـا الجيش والنقص المر في الذخائر والاستعدادات .

وبدا أن الحملة تسير سيراً غير موفق ، ومع ذلك فإن أحداً لم يجرأ على أن يكشف للسراي حقيقة الموقف . بل لعلهم جميعاً كانوا يرون من أسباب مسرتها أن يزينوا لها الواقع ، ويؤكدوا أن اليهود على وشك التسليم ، وان الزعامة الاسلامية عقدت لمصر وعاهلها .

ومما أخذ على الحكومة في ذلك الوقت أنهـا سمحت للملك السابق بأن يفضي بحديث صحفي يرد فيه على الصهيونيين ويتوعدهم ، وكانت سقطة لا يمكن الدفاع عنها . فإن الملوك في البلاد الدستورية لا يفضون بأحاديث ولا آراء . فالمفروض أنهم يملكون ولا يحكمون .

وقدحاول الملك فؤاد أن يزور أوربا في سنة ١٩٢٧ من غير أن يستصحب وزير الخارجية ، فرفض البرلمان اقرار الاعتماد المطلوب ، واضطر الملك أن يخضع لرأي البرلمان ، واستصحب معه وزير خارجيته .

وحاول قبل ذلك شيئاً آخر فعين حسن نشأت وكيلا للديوان الملكي من غير علم الوزارة واقرارهـا ، فهدد سعد زغلول بالاستقالة فاضطر الى التسليم بالحق الدستوري ، وهو أن تعيين موظفي السراي لا يتم الا بمشورة الوزارة واقرارهـا ، فكيف يكون الوضع على هذه الصورة في سنة ١٩٢٦ ، بل في سنة ١٩٢٤ ، ويصبح في سنة ١٩٤٨ ، على صورة أخرى مختلفة تماماً .

ان المسئولية الكبرى في نظرنا تقع على السياسيين المصريين على النحو الذي فصلناه في الصفحات الماضية . أما نزعة السراي الى توسيع سلطتها فهي نزعة

طبيعية ، وهي ملازمة لكل حكم ملكي . والخطأ الأكبر هو خطأ الذين يسمحون لها بذلك .

وقد رأينا كيف سارت الأمور ، وكيف استفحل نفوذ السراي شيئاً فشيئاً حتى شمل كل شيء ، وأصبحت الوزارة والبرلمان صورة لا حقيقة لها .

وأخذت الأمور تسوء في ميدان فلسطين ، وبدا أن اليهود يتفوقون وأنهم يتلقون امدادات من كل جهة وطريق. وكان الاخوان قد أرسلوا كتيبة تقاتل باسمهم وتشترك في الحملة ، وأخذت الحكومة تساعدهم بالسلاح وتفسح لهم صدرها ، وتعرف الذخائر التي عندهم ، بل أنها ندبت بعض الضباط للاشتراك في تدريبهم . وأصبح واضحاً ان نشاطهم العسكري أو الشبيه بالعسكري يجري بتشجيع من الحكومة وتحت كفالتها .

وبينما كانت الحملة في فلسطين تتعثر والجيش المصري لا يتلقى الامدادات ولا الاسلحة الكافية ، سادت مصر موجة من الارهاب لا مثيل لها . وقد بدأت هذه الموجة مع الأسف الشديد بالاعتداء المؤلم الذي وقع على المرحوم أحمد ماهر في دار البرلمان في فبراير سنة ١٩٤٥ .

وتلا هذه الجريمة الشنيعة جريمة شنيعة أخرى اذ اغتيل المرحوم أمين عثمان يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٦ برصاصات اطلقها عليه حسين توفيق. وتبين من المحاكمة ان هناك جمعية غرضها ارتكاب اغتيالات للانجليز ومن يتعاونون معهم. وكان امين عثمان بين هؤلاء الذين اتهمهم الرأي العام بأنه ذو ميول بريطانية . ولم تنقطع هذه الحوادث الارهابية في سنتي ٤٦ و ٤٧ وبلغت ذروتها في سنة ١٩٤٨ اذ قتل المرحوم احمد الخازندار وكيل محكمة الاستئناف في ٢٢ مارس من هذه السنة .

وفي ٢٥ ابريل من السنة نفسها ايضاً ، حاول بعض الجناة نسف دار النحاس .

وفي يوليو وقعت محاولة لنسف دار وكالة حكومة السودان، وألقي طوربيد من الديناميت على محل شيكوريل وأوريكو .

ووقع انفجاران شديدان أمام محل بنزايون وجاتينيو. ووقع انفجار رابع في شركة الاعـــلانات الشرقية ، كما وقعت محاولة أخرى لاغتيال النحاس . وضبطت سيارة مملوءة بالمواد الناسفة .



مصرع النقراشي

وفي ٤ ديسمبر قتل المرحوم اللواء سليم زكي حكمدار العاصمة . وعلى الجملة سادت البلاد في هذه السنة موجة من الارهاب والقتل، واصبح الناس لا يأمنون على انفسهم اذا ساروا في الشوارع . او غشوا المحال العامة . وتبين للحكومة ان اكثر هذه الجرائم دبرها او اشترك فيها اشخاص منتمون الى جماعة الاخوان فأصدرت امرها بحلها في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

وكان مستند الحكومة في هذا الأمر او القرار، ما لاحظته من ان موجة الارهاب والاجرام التي سادت البلاد ترجع الى تدبيرهم .

ومهما يكن من امر، فان الحوادث جرت بعد ذلك، وكأن المسرح مسرح مأساة دامية . فان امر الحل استتبع تشتيت الاخوان المسلمين والقضاء على نشاطهم ، حتى اذا كان اليوم الثامن والعشرون من شهر ديسمبر ، اعني بعد عشرين يوماً من صدور امر الحل ، اطلق الرصاص على المرحوم النقراشي ، وهو يتهيأ لركوب المصعد في فناء وزارة الداخلية .

وكانت الرصاصة قاضية، فذهب رجل من اعظم رجال مصر خلقاً وامانة وحباً للوطن وتضحية في سبيله ، ومهما تكن الاخطاء التي اخذت عليه ، فما لا شك فيه أن خسارة البلاد بفقده كانت فادحة ، فـان عنق هذا الرجل الكريم الأمين دنت من المشنقة في اول مراحل الكفاح . وكان له فضل لا

سليم زكي

ينسى في تنظيم صفوف المواطنين واشعـــال نار الكفاح الطويـل الذي بدا في سنة ١٩١٩ ، واذا كانت المراحل التي مرت بالحركة الوطنية جعلته آخر الامر حيث كان،فانه لم ينفصل قط عن ضمير الجماهير واحساسهم أنه رجـل وطني من الطراز الأول ، فمن الحزن ان يذهب دمه بيد ، لعل ما اندفعت اليه ،ولو تغلبت الوطنية الواعية، لأحس الجاني نفسه بفظاعة الجرم الذي ارتكبه .

وقد حذر الكثيرون النقراشي من قرار حـل الاخوان ، ولكنه آثر ان يتحمل كل تبعاته ، ولم يكن يعرف ان حياته ستكون الثمن . وان سلسلة من الحوادث الخطيرة ستلي هذا الحادث .

وانها لمصادفة عجيبة من القدر ان يلقى النقراشي هذا المصير المحزن، وهو الرجل الذي تحدى الخطر والقدر وعاش حياة مليئة بالعمل والحذر .

وان الانسان ليتولاه شيء من الاشفـــاق والذهول ، وهو يتصور كيف اندفعت مصر منذ سنة ١٩٤٥ الى هذه الموجة الدامية من الارهاب والاغتيالات السياسية ، ولا يجد لها تفسيرا الا حالة الضغط التي عاشت فيها ، اذ حرمت حقها في ان تحكم نفسها بنفسها. وقد كان فاتحة هذه الجرائم قتل المرحوم أحمد ماهر في بهو مجلس النواب. ومنذ ذلك الحين والبلاد تنتقل من جريمة الى جريمة ومن ارهاب الى ارهاب اشد .

ومما لا ريب فيه ان هذه النظم الاستثنـائية هي المسئولة عن الدم الذي أريق، وعن الاضطراب الذي ساد البلاد ، وعن الخوف والقلق اللذين استوليا على الوطنيين والنزلاء على السواء .

وولي الحكم بعد المرحوم النقراشي ، ابراهيم عبد الهادي .

وكان حينئذ رئيساً للديوان الملكي. فواجه فترة لم يمر على مصر أقسى منها

فالجيش في فلسطين يعاني حالة سيئة من الانهيار والتدهور . والحملة الصهيونية على مصر بلغت أشدها في صحافة العالم . وأمريكا وانجلترا تشعران أن الأمور تسير الى الهاوية ، والشعب غاضب متربص ، وجماعة الاخوان مشردة تخضع لأقسى أنواع الضغط ، وتضطرم بأشد أنواع اللهفة على الانتقام لما حل بها حينذاك . والحالة الاقتصادية في تدهور .

ولو نظرنا الى هذه الظروف وقدرناها حق قدرها ، لقلنا انها شجاعة منقطعة النظير أن يلي انسان الحكم وكل هذه المخاطر تحيط به ، ولكنها كانت تكون شجاعة أكبر لو قال ابراهيم عبد الهادي الملك «انني لا استطيع أن احكم في مثل هذه الظروف، وأنه لا بد من رد الأمور الى أوضاعها الطبيعية ان ورائي برلمان ، هذا صحيح ، ولكنني اعرف ان اغلبية الشعب ضده » .

ولو فعل ذلك لأدى خدمة كبرى لبلاده ، ولكنه لم يفعل ، وصنع ما صنعه سابقوه ممن دعوا الى تولي الوزارة ، لم يقل أحد منهم « لا » ولكن كل واحد « نعم ، أحكم ببرلمان مزيف أو من غير برلمان اطلاقاً ، أو أجري انتخابات، اي انتخابات، لتأتي بالنواب الذين نريدهم.. واحكم في كل الاحوال باسم السراي. اذا ارادتني فانا رجلها، واذا طردتني فأنا في انتظار دعوة جديدة».

وهذا الخطأ الكبير الذي وقع فيه ابراهيم عبدالهادي، أحس بعد قليل من الوقت انه اضخم مما يتصور حينما أمره الملك بأن يستقيل في يوليو سنة ١٩٤٩ فصدع بالأمر دون أن يعرف لماذا جاء ولماذا ترك الحكم .

وقد اتجهت السراي أول الأمر الى تأليف الوزارة بعد قتل النقراشي ، ائتلافية باشتراك الوفد، ولكن المساعي لم تنجح. وألفت الوزارة من السعديين والاحرار الدستوريين .

وواجهت الموقف القاسي بشن حملة من القبض والاعتقال والتعذيب واتسع نطاق الحملة الى حد كبير ، وشملت الكثيرين ممن لا صلة لهم بالحوادث التي وقعت او ينتظر ان تقع .

والواقع أن وزارة ابراهيم عبد الهـادي حكمت مصر ، والخوف مسيطر عليها ، مما أدى بهـا الى الوقوع في أغلاط كانت عدواناً شنيعاً على الحريات والحقوق وعلى الدستور ومبادىء الدستور .

لم ينجح ابراهيم عبد الهادي في سياسته . وكيف كان يتوقع هو أو أحد من انصاره ان ينجح ، وماذا كانت على التحديد أهدافه ؟ هل نجـاحه الذي كان يرجوه القضاء على الاخوان ؟ هل كان النجاح المرجو القضاء على الوفد ؟ هل كان النجاح المرجو أن تصبح السراي حبيبة الى النفوس ؟ هل كان النجاح المرجو ان يكتب التوفيق لحملة فلسطين ويطرد اليهود منها ؟

هل كان النجاح المرجو اجلاء الانجليز عن القنال ؟

ام كان النجاح المرجو استدامة الحكم في يد السعديين والدستوريين ، على الرغم من كل القوى المعارضة ظاهرة وخفية؟ أي غرض من الأغراض كيف كان يتصور أحد انه ممكن التحقيق بالنسبة لوزارة جعلت من نفسها سلطة بوليس لا أكثر ولا أقل .



مَصرع حَسَن البَنّا

وفي ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩ ، أعني بعد تولي الوزارة مقاليد الحكم بشهر ونصف الشهر قتل المرحوم حسن البنا ، حينما كان خارجاً من جمعية الشبان المسلمين ، وكان حادثاً فظيعاً أثار موجة من الاستياء الشديد ، ودل على أن حركة الاغتيالات السياسية لم تتوقف بعد . وكيف كان منتظراً أن تتوقف، والبلاد لا تزال تحكم بالارهاب والخوف. والمعتقلات والسجون مملوءة، والصحف مراقبة ، والأحكام العرفية مضروبة على البلاد .

ان الاخطاء في حق الدستور تنتقم لنفسها، والانحراف الذي يبدو صغيراً أول الأمر يظل يتسع ويتسع الى أن يصبح هاوية تبتلع كيان الأمة وتهز معتقداتها وتصيبها بالشك والتفكك . وهذا هو ما حدث تماماً .

وزارة خائفة تلي الحكم يحيط بها الحراس والجند ، لا تعتمد على شيء ولا على شخص الا على قوة البوليس والجيش ولا تنفذ الا ارادة السراي .

وشعب يعاني أقسى ما يعانيه شعب من الخوف والقلق والاحساس بأن ارادته لا قيمة لها ، وانه محبوس في سجن كبير .

وأهداف وطنية لم يعد أحد من المواطنين يذكرها ، لأن قلقه اليومي وخوفه الذي لا ينقطع من الحوادث جعله ينسى كل شيء .

وجيش جاء من محنته في فلسطين ساخطاً غاضباً من المعاملة غير الانسانية

التي عومل بها ، اذ زج في حرب دون استعداد ، وطلب اليه أن يلقي بنفسه في معارك دون سلاح أو بسلاح قديم غير صالح .

وفلسطين نفسها قد ضاعت وشرد نحو مليون من أهلها .

واحكام عرفية مضروبة على البلاد. وآلاف الناس في السجون والمعتقلات.

واسرائيل دولة جديدة قامت على الرغم من كل الجهود التي بذلت والدماء التي أريقت .

واحساس مر بالخيبة واليأس يشمل البلاد العربية من أقصاها الى أقصاها .

وفي الوقت نفسه مجموعات صغيرة من الشعب تعيش في ترف لا مثيل له . أموال تتدفق في جانب ، وفقر يشمل الشعب في جانب .

يأس وفقر وقلق واحساس بالشك في كل شيء . صفقات مريبة تعقد ، سهرات أشد ريبة تجري في كل مكان ، كأنها تتشفى في مصائب الوطن .

وهكذا لم تفعل وزارة ابراهيم عبد الهادي الا أنها زادت الأمور سوءاً . ولم يكن في استطاعتها أن تفعل شيئاً آخر ، فقد جاءت الى الحكم والبلاد على حافة المنحدر .



إجراء الانتخابات سنة ١٩٥٠

واستقال ابراهيم عبد الهادي في يوليو سنة ١٩٤٩ وعهد بالحكم الى حسين سري. وأحس الناس أن البلاد مقبلة على عهد جديد. وألف وزارته ائتلافية، شملت كل الاحزاب بما فيها الوفد. وكان تعديل الدوائر الانتخابية هو الشغل الشاغل للوزارة والاحزاب. وسرعانما وقع الاختلاف بينها على صورة أصبح الائتلاف معها ضرباً من المستحيل. فاستقال حسين سري وأعاد تأليف وزارة محايدة. وأجرت الانتخابات في ٣ يناير سنة ١٩٥٠ وفاز فيها الوفد بـ ٢٢٨ كرسياً، وحصل السعديون على ٢٨، والاحرار الدستوريون على ٢٦، والحزب الوطني على ٦ والحزب الاشتراكي على ١ ونجح من المستقلين ٣٠.

وقد دهش بعض الناس لفوز الوفد هذا الفوز الساحق، وان كان العارفون بطبيعة الصراع القائم وراء مظاهر الحوادث لم يتوقعوا نتيجة أخرى. فان النظام الذي قام في مصر منذ ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ الى يوليو سنة ١٩٤٩ كان نظاماً منقطع الصلة الى حد كبير بالشعب. ومعتمداً في أكثر الاحوال على نفوذ السراي. فحينما دعي الناخبون الى صناديق الاقتراع أعادوا الحزب المناوىء للسراى، أو على الاقل الحزب الذى كان واضحاً ان السراي ليست راضية عنه، وكان مجرد الظن أو الاحساس أن مرشحاً أو حزباً ترضى عنه السراي أو تؤيده كافياً لكي ينصرف عنه الناخبون.

لذلك يجب أن ينظر الى نتيجة هذه الانتخابات من حيث مركز الوفد في

الشعب بمنظار آخر ، يختلف عن الحالات السابقة التي فاز بها الوفد . واني لارى أن هذه النتيجة ، وان كانت من حيث الظاهر ، تدل على أن قوةالوفد لم تضعف عما كانت عليه في سنة ١٩٣٦ أو سنة ١٩٤٢ ، الا أنها في الواقع ، وعند التحليل العميق ، لا تعطي هذا الدليل .

فترة دقيقة في حياة الوفد

فمما لا شك فيه ان تحمس الشعب للوفد أخذ يضعف في أواخر حكمهسنة ١٩٤٤ لاسباب كثيرة ، أشرنا الى بعضها في مكان آخر ، ولكن أغلاط الحكومات المتتابعة خلال الخمس سنوات التي تلت خروج الوفد من الحكم وخضوعها خضوعاً مطلقاً لتوجيه السراي ، وما وقع فيها من حوادث مقلقة للأمن العام ، وما صاحبها من ضغط شديد على الحريات وخروج عن مقتضى أحكام الدستور والنظام ، وما أخذ يذيع عن سلوك بعض رجال السراي واستفحال نفوذهم . ونشوء تيارات جديدة في الرأي العام لم يكن لها تأثير يذكر فيما مضى ،كل أولئك جعل الناخبين يؤثرون الوفد ومرشحيه بأصواتهم ، فقد كانوا لا يجدون أملا ولا منفذاً مما هم فيه من ضيق وحرج،الا بالانتصار الى الهيئة التي ، مهما تكن أخطاؤها ، فانها كانت أقرب اليهم مما عداها .

وكان يجب على الوفد أن يدرك هذا تمام الادراك،وألا يحسب أنالناخبين يسيرون وراءه مغمضي العيون سواء أخطأ أو أصاب كما يظن بعض الناس . فالصحيح أن الشعب آثر الوفد بثقته في كل مرة ، لا لأنه كان يسير منوماً أو منقاداً، ولكن لأن الوفد فعلا كان حزباً شعبياً أقرب الى مصالح الشعب وسلطانه من غيره من الأحزاب .

وقد لاحظ كبار رجال الوفد أن الناس انصرفوا عن تأييده في أواخر حكمه سنة ١٩٤٤ ، ولم يكن هذا الا شعوراً بأنه أخطأ وأنه لم يف بكل وعوده ، ولم ينصف المواطنين جميعاً كما يجب ، ثم أنه لم يرع حرية الصحافة ،

ولم يحترم الحريات الشخصية الاحـترام الذي ينتظر منه . وكان من مقتضى هذا ان يضعوا هذه الحقائق نصب أعينهم ، فيكفوا عن كل ما من شأنه أن يؤخذ عليهم في تصريف شئون الحكم، وفي احترام الحقوق والحريات. ولكن يظهر أنهم أساءوا فهم الثقة الكبيرة التي حظي بها الوفد في انتخابات سنة ١٩٥٠ وحسبوا أنها جواز جديد لأخطاء جديدة، وقالوا كما قال الجاهلون من الناس « ان الشعب وراء الوفد أخطأ أو أصاب » .

وسينظر المؤرخون والباحثون الى هذه الفترة الدقيقة من تاريخ مصر والوفد بحسبانها اخطر الفترات التي كانت بمثابة التجربة الأخيرة أو حافة المنحدر أو مفترق الطرق . وقد أقبل الناس على انتخاب الوفد ، هذا صحيح ، ولكنهم أقبلوا وفي نفوسهم آمال ومطالب وحقائق ، ولهم شكاوى ، وفي صدورهم انبعاث عن ظن حقي بأن الأمور ستسير في طريق الاصلاح .

وكان على قيادة الوفد ان تدرك حقيقة الوضع ، وتدرك في الوقت نفسه ثقل التبعات التي تنتظرها ، فهل وفقت في هذا وذاك ؟ .

أما أنها ادركت ان الأغلبية التي نالها الوفد في انتخابات سنة ١٩٥٠ كانت ذات مغزى آخر غير الاغلبية التي نالها في السنوات الماضية ، فهذا ما نشك فيه، وهل عرفت ان الاغلبية الجديدة كانت بمثابة الضربة الاخيرة قبل تحول الاتجاه والاندفاع الشديد الحـاسم ازاء الملجأ القديم العريق لكي يحمي الشعب من المتاعب والآلام والاخطار .

أغلب الظن أن قيادة الوفد اعتقدت ان كل المآخذ القديمة قد ذهبت الى غير رجعة ، وان الشعب يؤيد الوفد أخطأ أم اصاب ، فلا عليه من بأس اذا خرج عن حدوده المألوفة .

ولا بد من الاشارة هنا الى ان الوفد اضحى في أوائل سنة ١٩٥٠ مؤلفاً من أشخـــاص مختلفين تمام الاختلاف عن الأشخاص الذين تألف منهم في سنة

١٩١٩، وقد أوضحنا من قبل ان الانشقاقات التي وقعت في الوفد سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٣٢، وسنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٤٢ كانت وحي افتراق في الرأي والمزاج والطابع أكثر مما هي انشقاقات شخصية، ونضيف هنا ان الوفد تجدد بادخال عناصر جديدة. وقد جرى اولا على أن تكون بعض هذه العناصر من الصف الثاني في صفوف المجاهدين، ولكنه خرج عن هذه القاعدة وضم اشخاصاً راعى في ضمهم أنهم اصحاب عصبيات أو ثراء أو نفوذ أو نشاط انتخابي دون اعتبار لماضي جهادهم. بل أنه في انتخابات سنة ١٩٥٠ رشح اشخاصاً عرفوا بعدائهم الشديد للوفد وانضمامهم الى خصومه في كثير من المراحل السابقة، وربما كان هذا اتجاهاً جديداً بالمرة لا عهد للوفد به من قبل. ولكنه جاء بسبب دخول العناصر التي سبقت الاشارة اليها في كيان الوفد الأصلي، فما دام الأمر قد أضحى ضم اشخاص لفائدتهم الانتخابية أو لنفوذهم وجاههم، لم يصبح غريباً أن يتسرب الى الصفوف التالية أشخاص لا صلة لهم بالوفد من من حيث الاتجاه والفكر والطبقة.

وكانت قيادة سعد زغلول غامرة شاملة. فلم يكن الوفد حزباً، ولكن كان فكرة تنطوي تحتها الكثرة الكبرى من الشعب. وكان الخارجون عليها يعدون في حساب الشعب مارقين وخونة الى حد انه لم يكن أحد يستطيع المجاهرة بعدائه للوفد في أي مجتمع عام. وكان هذا طبيعياً، لأنه حيث يكون الوفد ممثل الفكرة الوطنية والمطالبة بالاستقلال صامداً في وجه المحتلين وأعوانهم، يكون من العسير أن يسمح الشعب لرأي آخر أن يتنفس.

ومن هنا كان حرص سعد زغلول على اعتبار نفسه وكيلا عن الأمة. فلم يكن الوفد حزباً يمثل فريقاً دون فريق، ولكنه كان يعد الأمة ويعد نفسه المتحدث باسمها. وكان هذا الوضع صحيحاً من حيث الواقع، بل كان صحيحاً من حيث المظهر أيضاً، فقد جمعت توكيلات واسعة النطاق للوفد وزعيمه.

واستمر تأييد الشعب للوفد على هذه الصورة الاجماعية تقريبا في كل مراحل

الثورة في سنة ١٩١٩ وما بعدها الى حين ظهور نتائج الانتخابات في أوائل سنة ١٩٢٤ وتولى سعد زغلول رياسة الحكومة . وقد حسب البعض أن سعد زغلول أخطأ بتوليه رياسة الحكومة ، وانه كان من الخير للحركة الوطنية وللثورة أن يظل في مكان القيادة الشعبية ، لأن للحكم مسئولياته وله وسائله وأساليبه ، التي تضطر صاحبه الى شيء من الملاينة والهدوء والتماس الحلول النصفية .

وكان هذا الكلام صحيحاً الى حد ما ، فقد وقع الوفد في شيء من الارتباك والحرج . فقد استنكر تصريح ٢٨ فبراير وعد الساعين له مخطئين. كما اعترض على دستور سنة ١٩٢٣ والطريقة التي وضع بها ، ووصف لجنة الثلاثين التي وضعته بأنها لجنة الأشقياء . وقال في الشعار الذي اتخذه لنفسه « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » فلما ولي الحكم نشأت له معارضة ، كانت حجتها أن الوفد قبل تصريح ٢٨ فبراير وقبل الدستور الذي وضع تطبيقاً له ، ووصف الدستور نفسه بأنه دستور عصري وضع على أحسن المبادىء الحديثة .

ولكن زعامة سعد زغلول وروح الصرامة والوطنية الواعية التي تذرع بها ، وهو في الحكم ، صانت الكتلة الوطنية من التفكك وحفظت للوفد قوته بعد توليه الحكم على نحو ما كانت عليه قبل توليه .

ومما ساعده على ذلك أنه ظل ، نسبياً ، أقوى الأحزاب والتكتلات المصرية دفاعاً عن حقوق الوطن وتضحية في سبيلها. ولذلك ذهبت كل الجهود التي بذلت لإضعافه عبثاً ، وبقيت معه الكثرة التي لا شك فيها الى أن تم عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وحينئذ بدأ الوفد يجتاز مرحلة جديدة في حياته . فإن انتهاء النزاع بين بريطانيا ومصر وانهاء فترة الكفاح الشعبي ضد المحتلين ، فتح المجال لاختلاف الرأي في شؤون الاصلاح الداخلي .

واذا كان الوفد قد استطاع أن يمثل طبقات متباينة الأغراض والأهداف من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وأن يوحد بينها في سبيل هدف الاستقلال ،

فإنه لم يكن مستطيعاً أن يستمر على هذا التمثيل بعد أن أبرمت معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولذلك توقع الكثيرون أن يعدل الوفد وتعدل سائر الاحزاب في سياستها وأن يتعدل تبعاً لذلك أنصارها . فقد كانت كل الأحزاب المصرية قائمة أصلاً من أجل المطالبة بالاستقلال . أما وقد وافقت جميعاً – ما عدا الحزب الوطني – على معاهدة سنة ١٩٣٦ التي أقرت العلاقات بين مصر وبريطانيا على أسس معينة ، فقد كان من الطبيعي أن ينتقل الافتراق بينها الى المسائل الداخلية اقتصادية واجتماعية . ولكنها بصفة عامة لم تفعل في هذا السبيل شيئاً يذكر ، بل استمرت بوسائلها وأهدافها القديمة .

وقد حاول الوفد بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ أن يحتفظ بالكتلة الشعبية الكبرى وراءه . وهي محاولة لم يكن ممكناً أن تنجح ، وهي لم تنجح فعلاً ، فقد أخذت تيارات جديدة تنشأ في الرأي العام ، وأخذ الافتراق في مصالح الطبقات ونظرتها الى الاصلاح يبدو شيئاً فشيئاً .

ولولا أن المسألة الدستورية قفزت الى السطح بسبب محاولة السراي الاحتفاظ بالسلطة . ولولا أن الوفد بحكم وضعه الشعبي كان أول المدافعين عن الدستور الواقفين في وجه رغبة السراي ، لبدا الافتراق الذي أشرنا اليه أسرع كثيراً مما حصل اذا كان قد حصل على الاطلاق .

والواقع أن التطور الذي كان منتظراً في مصر بعد سنة ١٩٣٦ من افتراق الشعب حزبيا الى نظريات ومذاهب في الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي لم يسر في طريقه الطبيعي بسبب الصراع على الدستور وأسلوب الحكم الداخلي ، وهذا الصراع هوالذي حفظ للوفد كتلته الى حد ما،وان لم يحفظها بنفس القوة التي كانت لها حينما كان القتال موجهاً أصلاً ضد المحتلين .

وهذا أمر طبيعي فاذا كان الاختلاف على الاستقلال غير متصور الا من قلة لا يؤبه لها ، فان الاختلاف بشأن الدستور يتصور على صورة أوسع ، لأنه

يتصل آخر الأمر بمصالح اقتصادية واجتماعية، تمثلها طبقات يتيح لها الدستور أو لا يتيح فرصة الوصول الى الحكم .

ومع ذلك فان الاغلبية ظلت للوفد ، لأنه دافع عن الحقوق الدستورية الواسعة ، وهي بطبيعة الحال تحظى بتأييد أعم ، كما أن اتجاهه الشعبي بدا أيضاً في اصلاحاته الداخلية وتشريعاته الاجتماعية والاقتصادية التي أصدرها من غير انبعاث عن نظرية متكاملة من نظريات الحكم الاقتصادية ، بقدر ما أصدرها متأثرا باتجاه أنصاره وكثرة عددهم ، وتمثيلهم لطبقات متعددة .

ويتضح هذا النظر من مراجعة القوانين والتشريعات والاتجاهات التي بدت في حكومات الوفد ، فقد كان بعضها ينحو نحواً اشتراكيا محضا ، وبعضها الآخر ينحو نحواً رأسماليا محضا ، وبعضها الثالث لا هو الى هذا ولا الى ذاك بل ربما كان رجعيا .

استمرار المعركة الدستورية

وهذا الاضطراب المتأرجح كان طبيعيا بالنسبة لحزب يجمع مصالح متناقضة، ويحاول أن يرضي هذه الطبقة أو تلك ، ويحتفظ بشعبيته . ولو كانت المسألة الدستورية قد استقرت استقرارها النهائي، لكان من المؤكد أن ينفصل الوفد الى حزبين أو ثلاثة يمين ووسط ويسار . ولكن الظروف الخاصة التي مرت بمصر ، جعلته يجمع في تركيبه هذه الاتجاهات الثلاثة .

وكان من واجبه وقد فرغ من مسألة العلاقات بين مصر وبريطانيا أن يقود كفاحاً واضحاً لاقرار المسألة الدستورية ، ولكنه لم يقد هذه المعركة بوضوح كاف ، وان ظلت في التفكير الخلفي له وللسراي في بعض الاحيان ، وفي وضح النهار في أحيان أخرى.وخطأه انه كان ينساها اذا ولي الحكم، ويذكرها اذا أقصي عنه . مع أن واجبه كان يقتضيه ألا ينساها على الاطلاق لأنها ما دامت موجودة ، فان الاستقرار أبعد ما يكون عن البلاد ..

وقد جعلت السراي همها أن تكسب حقوقاً وسلطات من الحكومات غير الشعبية ، فاذا جاءت الحكومة الشعبية ألفت نفسها أمام سوابق وتقاليد جرى عليها العمل . وكانت تسكت في بعض الاحيان وتعترض في بعضها الآخر ، وترضى حيناً ثالثاً بالحلول الوسط .

ومما لا بد أن يضعه الباحث نصب عينيه ، وهو يستقصي أدوار هـذا الصراع الدستوري ، ان السراي أخذت تكسب باستمرار ، وان موجة هذا الكسب كانت تقف بعض الشيء في فترات الحكم الشعبي ، وكانت قصيرة نسبيا، ثم تستأنف سيرها في فترات الحكم غير الشعبي ، وكانت هي الاطول .

وقد كسبت السراي بالتقاليد والعادة وسكوت الوزارات والبرلمانات حق تعيين موظفي السلك السياسي بأوامر ملكية تصدر من الملك دون حاجة الى اقرار من وزير الخارجية أو من الوزارة، وهذا حق خطير لأنه يجرد الحكومة من سلطتها على رجال السلك السياسي ، وهم ممثلوها في الخارج .

وقد ترتب على هذا الوضع أن السفراء والوزراء المفوضين عامة كانوا من رجال السراي المعترفين بفضلها عليهم والحريصين على ارضائها الدائمي الاتصال بها . فاذا تعارضت مصالحها وتعلياتها مع مصالح الحكومة وتعليات وزارة الخارجية ، قدموا تعليات السراي ومصالحها .

وليس اتعس من هذا الوضع بالنسبة لوزارة دستورية، يفترض انها المسئولة أمام البرلمان عن السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، ويفترض انها وحدها المهيمنة على شؤون الحكم .

وتسرب سلطان السراي شيئاً فشيئاً ، فأصبح رأيها مقدما ومرعيـا في تعيينات الوظائف الكبرى متى كان التعيين يتم بمرسوم ملكي . وهذا مهد للسراي أن تصطنع لها في كل مكان أنصاراً من كبار الموظفين لم يكونوا أكثر من عيون لها يتصلون بها ، وينقلون اليها كل ما يهمها وما لا يهمها . وهكذا

انفتح باب السعاية والنفاق على مصراعيه ، وضعفت سلطة الوزراء وغيرهم من كبار الموظفين على مرؤوسيهم ومعاونيهم ، وتوجس كل انسان من صاحبه ، وانتشر في مصالح الحكومة ودواوينها جو من الخوف والقلق . وأصبح كل موظف يقيس بقاءه في منصبه أو ارتفاعه الى غيره أو تجريده من سلطته لا بعمله ، ولكن برضاء السراي عنه اذا كانت هي صاحبة السلطة المطلقة ، أو برضاء الوزارة عنه اذا كانت هي صاحبة السلطة ، أو بموالاة الاثنين اذا كانت السلطة قسمة بينهما .

وعلى هذه الصورة تغلغل نفوذ السراي في كل مرفق من مرافق الدولة ، كان لها موظفون في كل مكان معروفون بأنهم رجالها ، وأنها هي التي عينتهم ورقتهم واصطنعتهم .

السياسة الخارجية في يد القصر

فالسياسة الخارجية كانت في يد السراي عن طريق السفراء والوزراء الذين عينتهم . وفي السياسة الداخلية كانت عيونها وكان رجالها في كل مكان. وقد جعلت همها أن تشدد قبضتها على البوليس والجيش ، فأصرت في كل الحالات تقريباً ، وحتى في عهود الوزارات الشعبية ، على تعيين أشخاص بالذات في المناصب الكبري في البوليس وكانت تظفر بما تريد في تسعين في المائة من التعيينات . والقليل الذي كانت تفشل فيه لم يكن ليؤثر الا أثراً ضئيلا. ومن هنا ذاع في البلاد كلها أن الحكم للسراي وأن الرأي ما تراه .

.. والجيش ..

وفيما يتعلق بالجيش ، أصرت على تعيين اللواء محمد حيدر وزيراً للحربية في الوزارة الائتلافية برياسة حسين سري في سنة ١٩٤٩ ، وحيدر مفروض أنه

رجلها . وبقي في منصبه حينما أعاد سري تأليف وزارة حيادية في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، فلما أجريت الانتخابات واستقالت وزارة سري في ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ وعهد الى مصطفى النحاس تأليف الوزارة ، أصرت السراي أيضاً على تعيين حيدر وزيراً للحربية ، ولكن النحاس رفض. وبعد جهد صدر أمر ملكي بتعيين حيدر قائداً عاما للجيش . فكان هذا التعيين خسارة أخرى وخسارة خطيرة من وجهة النظر الدستورية ، فان الجيش بهذه المثابة أصبح تابعا مباشرة للسراي ولم يكن للحكومة ولا لوزير الحربية شأن يذكر في تصريف أموره .

وهكذا بلغت الأمور حداً من التعاسة لا مثيل له في أي بلد دستوري . رجال السلك السياسي تعينهم السراي وقائد الجيش العام تعينه السراي ، ويرجع اليها في كل ما يتعلق بالجيش . وكبار الموظفين تتدخل السراي في تعيينهم .

وهكذا أمسكت بكل خيوط السياسة الداخلية والخارجية. وانتقل ولاء كبار الموظفين أو كثرتهم الكبرى من الدستور الى السراي ولا نعني به الولاء التقليدي المفروض أن يحسه الشعب في بلاد نظامها ملكي ، ولكننا نعني به الولاء للعمل في الوظيفة نفسها ..

.. والأزهر والمعاهد الدينية

ووضعت السراي يدها أيضاً ، ومنذ أمد طويل ، على الأزهر والمعاهد الدينية ، فكان تعيين شيخ الأزهر والمفتي ومشايخ المعاهد وغيرهم من كبار الموظفين الدينيين يتم برأي السراي ، دون اعتبار لرأي الحكومة المسئولة وحدها عن سياسة الدولة وتصريف شئونها .

وهذا يعني أن السراي وضعت يدها أيضاً على القوة الروحية في البلاد .

وقد أدى هذا الى قيام مظاهر سيئة ، لم تغض فقط من الحكم الدستوري ، ولكن غضت أيضاً من الجانب الروحي للشعب . فرأى علماءه وشيخ علمائه ومفتيه ينافقون ويخافون ويلجأون الى السراي ويقفون في صفهـــا ينفذون أغراضها ، ويصدرون ما تريد من فتاوى ويحركون هذه الاداة الضخمة،أداة المعاهد الدينية ، الى الجانب الذي تريد السراي أن تكون فيه .

ولسنا نرى أعجب من هذا الوضع في بلد دستوري . ومن هنا أحست كل الحكومات التي وليت الأمر أنهـا مجردة أوتكاد من كل سلطة ، وان البرلمان ليس الا صورة لا حقيقة لهـا . وان الوزراء ليسوا الا موظفين عند السراي يتلقون أوامرها وتوجيهاتها .

ويجب الاعتراف بأن الحكومات الشعبية وقفت في بعض الاحيان مواقف حاسمة من السراي . ولكنها لم تتابع هذه الخطة بصرامة وحزم ، اذ ترددت وخافت وجاملت في بعض الاحيان. وقد أخذ المد يعلو نحو هذا الاتجاه شيئاً فشيئاً ، حتى جاءت وزارة الوفد الأخيرة ، فاذا بها، وكأنها قد جعلت خطة المجاملة للسراي تكاد تكون الخطة الرئيسية ، وان الوقوف في وجههـــا هو الشذوذ .

ولك أن تقـــارن موقف سعد زغلول في سنة ١٩٢٤ حينما أصر على أن تكون الحكومـــة صاحبة الرأي في تعيين موظفي السراي ، ومنح الرتب والنياشين ، وفي تعيينات الشيوخ،وما كان من خضوع السراي لحكم الدستور، وموقفه أيضاً من سلطة السراي على الازهر والمعاهد الدينية ، حينما قال أنه لا يمكن أن يسمح بوجود حكومة داخـــل الحكومة ، وما كان من تهديده بالاستقالة حينما جرت الاضطرابات والمظاهرات في الازهر ، اذ كان واضحاً أنها جرت بتحريض من السراي ورجالها .

ولك أن تقارن أيضاً موقف الحكومةالوفديةفيسنة ١٩٢٨ وفي سنة١٩٣٧ حينما أثارت بضع مسائـــل دستورية تتعلق بسلطة السراي في تعيين كبار

الموظفين ، وتوقيع قانون بفتح اعتماد اضافي طلبت الوزارة توقيعه ورفضته السراي .

لك أن تقارن هذه المواقف بما وقع في سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ من سكوتها على التدخلات المستمرة من السراي في تعيين الموظفين ، وما كان من تعيينها حافظ عفيفي رئيساً للديوان دون علم الحكومة .

وقد كانت السراي تحاذر الى سنة ١٩٥٠ أن تصطدم بالكتلة الشعبية ولكنها حينما عجمت عودها ورأت هذا التهاون ، استساغت التدخل .

تغيير في سياسة الوفد

وهذا التغيير في سياسة الوفد له أسبابه ، وقد عرضنا لبعضها فيما مضى . ويظهر أن زعماء الوفد أو بعضهم على الأقل ظنوا أن سياسة الملاينة مع السراي تكفل لهم البقاء في الحكم ، وان الشعب وحده ليس معتمداً كافياً . وهذا خطأ لا شك فيه فانه اذا كان الشعب معتمداً غير كاف ، فان السراي لا يمكن أن تكون معتمداً كافياً . وحتى اذا فرضنا أن استدامة الحكم هو الهدف ، فقد كان أمام الوفد أمثلة حية من الساسة والأحزاب التي مالأت السراي وعامت معها واعتمدت عليها ، هل بقيت في الحكم الى الأبد ، أم كان مصير بعضهم الخروج من الحكم على صورة هي الطرد بعينها ومصير بعضهم الآخر غضباً لم ينته ، ومصير فريق آخر أنه قتل قتلاً .

ثم لعل حياة الرفاهية التي ذاقها بعض زعماء الوفد باعدت بينهم وبين فكرة الجهاد. والواقع أن هؤلاء الزعماء انفصلوا من حيث طبقتهم عن جمهور الشعب ودخلوا في طبقة اخرى. وهو أمر طبيعي في كل الحركات وكل الزعماء ، فانهم يبدأون بمثل وافكار واتجاهات أكثر ما تكون اتصالاً بالشعب ، عامة الشعب ،

الذي نشأوا فيه وذاقوا متاعبه وأحسوا بآماله وآلامه، فاذا ارتفع بهم المركز والمنصب والسن، خرجوا من حالة نفسية معينة ودخلوا في حالة نفسية جديدة .

ولذلك كان من الواجب، حتى يظل الوفد نابضاً بالتعبير الحي عن آلام الشعب وآماله، أن يتجدد بدخول عناصر شابة متفتحة الى الآراء الجديدة والأفكار الجديدة . وقد حدث هذا بالفعل ولكن الشبان الذين انضموا الى الوفد لم يبلغوا مبلغ العضوية في هيئته العليا التي ظلت في يد الطبقة القديمة أو من رأت ضمهم اليها من كبار الملاك والساسة، وبذلك لم يتح لهم أن يحدثوا تغييراً يذكر في السياسة العامة للوفد .

وقد ترتب على هذا الوضع أن امتلأت صفوف الوفد الثانية والثالثة بالدم الجديد، بينما ظل الصف الأول خالصا للطبقة القديمة، فوجد في الحزب ما يمكن أن يسمى انشطاراً، فأصبح فيه جناح متطرف أو متقدم (ممثلوه وأنصاره في الهيئة البرلمانية للوفد وفي لجان الشباب) وقد لوحظ هذا الافتراق بوضوح في كثير من الحالات. بل حدث ان فكر الجناح المتقدم في تغيير بعض الاشخاص في قيادة الوفد ذاتها .

يضاف الى هذا ما سبق أن أشرنا اليه من انضمام عدد من النواب والشيوخ للوفد دون أن تكون لهم صلة ماضية بالوفد، بل كان للكثيرين منهم مواقف معادية . هؤلاء كانوا في الوفد أشبه بالطابور الخامس في الجيوش .

وساعد على زيادة المتاعب من هذه الناحية ان تشكيل الوزارة الوفدية في سنة ١٩٥٠ لم تراع فيه القواعد التي جرت تقاليد الوفد عليها، اذ ادخل فيها أشخاصا، مهما يكن مستوى كفايتهم عاليا، الا أنهم لم يكونوا من الوفديين القدماء ولا ممن لهم سابق رأي أو عمل في منظمات الحزب ومعاركه .

ولا نزاع في أن أشخاصا كالدكتور أحمد حسين وطه حسين وزكي عبد المتعال وحامد زكي ذوو كفاية عالية، ولكن لا نزاع أيضاً في أنهم وان بدت

عليهم بعض النزعات المتفقة مع نزعات الوفد ، الا أنهم لم يكونوا على اتفاق معه في كل الخطط والآراء، فضلا عن أن توليهم مناصب وزارية أحفظ عليهم الكثيرين من أعضاء الوفد والهيئة البرلمانية ممن كانوا يحسبون أن دورهم قد حان. وعلى الجملة أوجد في الحزب روحاً من التفكك تعد جديدة على حزب كالوفد اشتهر بتماسكه .

ثم أن فؤاد سراج الدين وان كان قد انضم الى الوفد في سنة ١٩٣٦ وأصبح عضواً في هيئته العليـــا سنة ١٩٤٤، الا ان النفوذ الذي أخذ يستمتع به في حكومة سنة ١٩٥٠، وفي المباحثات لتشكيلها لم يرق لعدد كبير من الوفديين، ولاحظوا أن المسائل تجري على قاعدة من الأخطاء لم تكن مألوفة فيما مضى .



فؤاد سراج الدين

وقد بلغ فؤاد سراج الدين مكانته في الوفد والحكومة بعوامل كثيرة ، يرجع بعضها الى أنه رجل على كفاية لاشك فيها ، وهب المقدرة على مجاملة الناس واستمالتهم، ثم أنه لم يكن صارما في وفديته، هذا طبيعي لأنه لم يكن وفديا قديما مما مهد له أن يجامل غير الوفديين ويحظى بسمعة الاعتدال وعدم تغليب الحزبية في كل الأمور .

ويرجع بعضها الآخر الى ما هو عليه من ثراء ومركز عائلي كبير وما عرف عنه من التمسك بالتقاليد المصرية من الشهامة والمروءة والنجدة والكرم .

وقد مهدت له هذه الأسباب المركز الممتاز الذي بلغه في الوفد والحكومة، ومكنته من أن يصبح مسموع الكلمة في توجيه سياسته. وقد جمعت حوله هذه الصفات النواب والشيوخ وأصحاب المصالح والراغبين فيها ، ولكنها من جهة أخرى أوجدت الحقد عليه في النفوس ، فنشأت تكتلات في الوفد تعمل ضده ولاقصائه .

ومن المؤكد أن فؤاد سراج الدين كان عاملا مؤثرا في السياسة الجديدة التي اختطها الوفد في السنوات الأخيرة ، ولكن مما لا يتفق مع الواقع أن نعده وحده المسئول عنها. والصحيح أن العوامل المتعددة التي أشرنا اليها فيما سبق ، وفي أكثر من موضع، تضافرت كلها لكي تبلغ بالبلاد وبالوفد الى النتائج التي بلغتها.

ولم يكن سراج الدين من غمار الشعب، وان لم يكن في الوقت نفسه من طبقة الاتراك والشراكسة ، فهو فلاح ابن فلاح من أعيان الريف ذوي الثراء الواسع الموروث . تلقى ثقافة قانونية في جامعة القاهرة. وعين وكيلا للنيابة كما اعتاد أن يعين أمثاله من أبناء الاثرياء . ثم ترك النيابة ليدخل غمار السياسة وانضم الى الوفد ، بحسبانه الحزب صاحب الأغلبية وصاحب النجاح المرجح في الانتخابات. وهناك انفسح أمامه المجال لاظهار كفايته الشخصية والميزات الأخرى التي كانت له بحكم ثروته ومركز اسرته وعلاقاتها المتعددة بكبار الاسرات في مديرية الغربية وغيرها .

ولم يكن سراج الدين وحده ، ولكن كانت معه طبقة أخرى في الوفد ليست لها كفايته وظروفه وإنما لها كيانها ورأيها، هي التي وافقت على الاتجاه الى ايجاد نوع من المصالحة بين الوفد والقصر ، ورأت أن سياسة وخز الابر بالنسبة للقصر سياسة غير مجدية، وأنه خير منها أن يكون الوفد أو أن يثبت أنه لا يقل ولاء للقصر عما عداه من أحزاب .

وهنا يقع سراج الدين في نفس الخطأ الذي وقع فيه كل من حاولوا أن يستميلوا القصر الى صفهم ، وان يثبتوا له أن ولاءهم لاغبار عليه. فان المسألة بين القصر والشعب لم تكن مسألة شخصية يمكن حلها باللباقة والكياسة وانصاف الحلول ، ولكنها أعمق من هذا بكثير . واذا كان القصر يضطر أحياناً لقبول حكم الشعب، فانه يقبله على مضض . واذا كان سراج الدين أراد أن يبلغ بالوفد المبلغ الذي يرضي به السراي ويحتفظ بتأييد الشعب ، فقد أثبتت الحوادث من قبل انه جمع بين ضدين لا يلتقيان. وانه لا بد للتوفيق بينهما من أن يقبل القصر النزول عن سلطانه لممثلي الشعب ، وهو أمر غير متصور .

مسؤولية النحاس

ولا يجب أن نقف بالمسئولية في هذة الخطة عند سراج الدين وغيره ممن يشاطرونه رأيه في الوفد فحسب ، ولكن يجب أن نقرر أن النحاس يحمل

في هذه السياسة المسئولية التي تتفق مع مكانته في الشعب وفي الوفد وماله من ماض طويل في خدمة البلاد . وهي مسئولية ثقيلة تقف في الصف الأول بين المسئوليات .

وقد كان يستطيع أن يوقف الكثير من التيارات ويحول دون الكثير من الأخطاء . وقد لا يكون هو صاحب السياسة الجديدة ولكنه أقرها واشترك فيها . وقد حدث في أوقات كثيرة من حياة الوفد ان وقف هو مع رأي من الآراء وعارض به آراء الكثيرين، وانتهى الأمر بخروج المخالفين وبقاء النحاس واستمرار التأييد الشعبي له .

وليس له أن يعتذر بأنه خضع للرأي الغـالب في الوفد ، فحيث يكون الأمر متعلقاً بجوهر السياسة والمبادىء التي قام من أجلهـا الوفد ، ينبغي الا يقبل أي عذر من الاعذار. وقد فصل النحاس أشخاصاً ذوي أهمية كبرى في الوفد لأسباب أقل بكثير من الاختلاف على مثل هذه الأمور .

ومهما يكن من أمر ، فقد تغلب التيار الذى اشرنا اليه وظل مسيطراً على سياسة الحكومة الوفدية خلال سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١، وكان هذا من سوء حظ الوفد والشعب والقصر ، فقد تخيل القصر أن الامر أهون بكثير مما يتصوره وان الكتلة الشعبية التي حسب لها الف حســـاب أضعف من أن تقف دون رغباته ، فانطلق اليها انطلاقاً عجل بانهيار العرش .

وكان القصر قد عين حسين سري رئيساً للديوان على أثر استقالته من رياسة الحكومة وتأليف الوزارة الوفدية. وكان القصر قد بلغ من التفكك والضعف والتخاذل ما جعله يخشى مواجهة الكتلة الشعبية بكل ما كان لها من تأييد قوي وبرلمان يكاد يكون وفديا مائة في المائة ، ورأى أن تعيين حسين سري، وهو حينئذ اثير لدى الوفد أو على الأقل ليس مكروها منه ، ربما كان درعاً يقيه شر الاندفاع الوفدي .

وفي الوقت الذي كان القصر يرتعد من الوفد على هذه الصورة، كان الوفد

يفكر في سياسة أخرى ، هي مهادنة القصر واثبات الولاء له . وهكذا أساء كل من الفريقين فهم صاحبه، فالوفد رأى ألا بقاء له في الحكم بغير سياسة أكثر لينا مع القصر، والقصر رأى ألا منجاة له من الطغيان الشعبي بغير الاتقاء وراء حسين سري صديق الوفديين .

وكان الالتقاء الأول بين القوتين متوقعـــاً من الجميع لكي يستشفوا سير الأمور في المستقبل . والواقع أن القصر كان متهالكا الى حد يدعو الى الرثاء وكان أقل احتكاك كافياً لكي يكشف ضعفه . كما أن الوفد كان مهادناً الى أقصى حد، وكان أقل احتكاك كافياً لكي يكشف سياسته.

وهكذا كـانت الأمور متوقفة على من يبدأ بالخطوة الأولى لكي يتحدد سير المعركة. ومن سوء الحظ أن حكومة الوفد هي التي بدأت بالخطوة الأولى فكشفت نفسها، واستقر الأمر للقصر. وهانت اخيراً الكتلة الشعبية، وسقطت القلعة التي ظلت مستعصية سنوات وسنوات .

على ان سقوطها كان سقوط القيادة ، اما الشعب فظل حيث هو. وتولته حيرة شديدة . ماذا يصنع ؟ ها هو الأمل الأخير يتبدد . وهـا هو الحزب الذي علق عليه الآمال ينحرف او تنحرف قيادته الى حيث لا يريد الشعب ولا يسمح ماضي المعركة الطويلة . وتلفت الناس فوجدوا السراي تزداد سلطانا في عهد الحكومة التي ظنوا انها قادرة ان توقف الطغيـان وتعيد الأمور الى نصابها .

الجناح المتطرف من الوفد

وهنا بدأ الانفصال الصحيح بين الحكومة الوفدية والشعب . وكان أشد الساخطين عليها هم الوفديين . وبدا اثر هـــذا السخط في صفوف الوفد نفسه فزاد الجناح المناوىء للقيـادة وجمع حوله الانصار وكتلهم استعـداداً للمعركة التي كانت الدلائل تدل على انها واقعة حتماً لانقـاذ قيادة الوفد من الانحراف الجديد .

وبدلا من أن تتنبه القيادة الى هذا الخطر الداهم ، وتعيد الصلة بينها وبين الشعب وتعالج الصدع الذي وقع ، جعلت همها كسب النواب والشيوخ الى صفها ، واضعاف جناح الساخطين . وكانت معها الحكومة وسلطان الحكم ، فذهبت تساعد جهد ما استطاعت انصار القيادة العليا ، وتحاول استمالة الساخطين أو شق صفوفهم .

ولأول مرة في تاريخ الوفد ، نشرت مساجلات بين أعضاء منه ، ونشرت مقالات تحمل على سياسة الوفد وتصيبها بما يشبه وخز الابر من وفديين ، لاشك في أمانتهم وماضيهم .

وبدا هذا الخلاف في كل منظمات الوفد : في الهيئة الوفدية وفي الشباب الوفدي وفي اللجان الاقليمية . ووضح أن الأمور تسير داخل الوفد ، لا في طريق التكتل ولكن في طريق التفكك . وكلما كانت اخطاء الحكومة تكثر كان الانشقاق يزداد وضوحاً ، والمجهودات المطلوبة تزداد مشقة .

وكان جلياً أن هذه الجهود ليست كلها مما يتفق مع قواعد الادارة الحسنة والأمانة المطلقة . ومن هنا أخذت الأمور تسير على نحو جديد . ووجد في الوفد أشخاص مقربون وأشخاص مبعدون ، أشخاص مرضي عنهم وأشخاص مغضوب عليهم .

وكان الخلاف قائما أيضاً بين الوزراء أنفسهم ، فلم يكونوا كلا متجانساً . بل كانوا كلا من فريق . فالوزراء الطارئون على الوفد على خلاف دائم مع الوزراء القدماء .

وزاد الأمر سوءاً أن بعض الوزراء أدركوا أن القصر هو صاحب السلطة وليس الحكومة البرلمانية ، ومن هنا جعلوا همهم استرضاء القصر ، والاتصال به وتلقي التعليمات منه . وهذا شيء لم يعهد قط في عهد الحكومات الوفدية .

ولكن اذا كانت القيادة ذاتها تسترضي القصر ، فلماذا لا يفعل الآخرون ما تفعل ؟ وانتهى الأمر بأن أصبح سباقاً لإرضاء القصر ، لم يتخلف عنه أحد

تقريباً . وكان النواب والشيوخ الطارئون على الوفد هم الآخرون — كما قدمنا — طابوراً خامساً يهد في كيانه ويتربص به الدوائر .

وبلغت الأمور غاية السوء حينما تشاتم بعض الوزراء في الحكومة الوفدية الواحدة على صفحات الجرائد . وكان ممكنا أن يحسم مصطفى النحاس الأمر ، كما اعتاد أن يفعل في مثل هذه الحالات، ولكنه لأمر ما — لم يفعل — أو لعله حاول فلم يوفق . وربما كان ضعف صحته وتقدم سنه وميله الى الهدوء والراحة وارتخاء قبضته على الوفد ومنظماته بسبب التيـــارات الجديدة ورغبته في عدم الاصطدام مع السراي ، ربما كانت هـــذه العوامل متجمعة أو كان أحدها هو الذي حمله على أن يترك الأمور على ما كانت عليه ، أو لعلها لم تسعفه بالنجـــاح الذي اعتاده حينما حاول علاجها .

وسواء كان الواقع هذا أو ذاك ، فان حالة الوفد الداخلية كانت على الصورة التي أسلفناها ، ولما يمض على تولي الوفد الحكم بضعة شهور .

زكي عبد المتعال

وتمرد زكي عبد المتعال وزير المالية . وطلب اليه النحـــاس أن يستقيل فرفض ، فأخرج من الوزارة أو أقيل . ولم يحدث مثل هـــذا قط في تاريخ الوزارات الوفدية . وهو وحده يعطيـــك صورة عن الأمور كيف تسير . ولم يكن ممكنا أن يفعل زكي عبد المتعال هذا لولا أنه كان يعتمد على السراي ،أو لعله كان مطمئناً الى أنها لن تنصر النحاس عليه .

وهناك مثل آخر يدل على أن الأمور لم تكن تسير طبقاً لارادة السراي ، هو ان عبد الفتاح حسن عين وزيراً برأي السراي ، وليس برأي الحكومة . وربما رحبت الحكومة بذلك ، بل انها على التحقيق رحبت به ، ولكننـــا نتحدث هنا عن القواعد والمبادىء . ولم يكن منها قط أن يعين الوزراء دون رأي الحكومة ، وهم شركاء في المسئولـــية ، والمفروض أن يكونوا فريقاً متجانساً .

ثم كانت معركة تشريعات الصحافة دليلاً آخر ، اذا أردنا أدلة ، على ارتخاء قبضة الوفد عن أنصاره . فقد أرادت السراي تقييد حرية الصحافة على صورة لم يسبق لها مثيل ، وأوعزت الى الوزارة برغبتها . وكان ينبغي أن تقف دون هذه الرغبة وترد السراي عما أرادته . ولكنها – وهذا شيء يؤسف له غاية الأسف – قبلت هذا التوجيه الضار بالحرية وحقوق الشعب . وعهدت الى أحد النواب بتقديم مشروعات قوانين ثلاثة . وقدمها بالفعل وأحيلت الى اللجان البرلمانية .

وما كادت نصوصها تذاع ، حتى ثار الرأي العام ثورة شديدة. وكان أشد الثائرين الجناح المتقدم من الهيئة الوفدية والشباب الوفدي . فحملوا لواء المعارضة ، واشتدوا في نقدهم . وانتقلت المعارضة الى اجتماعات الهيئة .

وبينما كان كبار رجال الوفد يحاولون على استحياء أن يساعدوا على تمرير هذه القوانين ، كانت الكتل الوفدية داخل الحزب وخارجه تعلن عن استيائها واستنكارها ، مما حدا باللجنة البرلمانية أن تعلن رفضها .

وهكذا لم يتمكن رجال الوفد القدماء من فرض هذا القيد الضار بالحرية. وكان موقفهم داعياً الى مزيد من العجب والدهشة ، فقد كان الوفد أبداً يعيب على الحكومات غير الشعبية اقدامها على تقييد الحريات وعدوانها على الصحافة فكيف به لا يكتفي بالتقييد العرفي ، ولكن يحاول أن يصوغه في قوانين دائمة التطبيق .

ومما يدعو الى الأسف أيضاً أن قانون أنباء القصر صدر أيضاً في عهد هذه الحكومة . وهو قانون مخالف للدستور مخالفة صريحة ، فقد حظر نشر أنباء الملك وأفراد عائلته الا باقرار من السلطات المختصة .وكيف يقبل أن تحجب أنباء الملك عن الشعب . والملك سلطة دستورية لا بد أن يعرف الشعب أخبارها .

ضعف على ضعف

وقد شعرت الحكومة الوفدية بضعف مركزها لا أمام السراي فحسب ، ولكن أمام أنصارها الذين أخذوا يوجهون اليها اللوم علنا وبصورة أقرب الى التحدي منها الى النقد . واشتدت الحملة على قيادة الوفد من أنصاره أكثر مما كانت من خصومه. وساعد على تفكيك الجبهة الحزبية الوفدية ماذاع من أنباء عن تصرفات مريبة ومعيبة نسبت الى بعض المنتمين الى الوفد . وبدا أن البناء الضخم أخذ في الانهيار . وأدى ضعف صحة النحاس الى انتقـال السلطة الى آخرين ، لم يستطيعوا أن يعالجوا مـا حصل وما اخذ يحصل من اخطاء وتصرفات .

وقد زادت هذه الأحوال الوزارة ضعفاً على ضعف فارتمت اكثر واكثر في احضان السراي فزاد هذا الارتماء الابتعاد بينها وبين انصارهـا ، وشجع على قيام المعارضين وحملتهم على الحكم الوفدي بشدة لا مثيـل لها ، واستمع لهم الشعب لأنه كان قد أخذ يضيق بهذه التصرفات المعيبة .

على أنه من الانصاف للحكومة الوفدية، أنها فيما عدا محاولتها الفاشلة لتقييد حرية الصحافة ، أطلقت لها العنان وتمتعت في هذه الفترة بحرية واسعة في القول والكتابة ، وكان هذا كسباً شعبياً لا شك فيه ، فان الآراء انطلقت انطلاقاً تاماً، وأخذت أنات الشعب تتصاعد من الظلم الاجتماعي والظلم السياسي. وتلقت الوزارة هذه الصيحات وسكتت عليها . وكان أكثرها موجهاً تلميحاً في بعض الأحيان ، وتصريحاً في القليل منها ، نحو رجال القصر والحاشية .

ونشأت قضية الاسلحة الفاسدة، واضطرت السلطات المختصة الى التحقيق فيها، فأضيف الى مادة الصحافة في المعارضة واظهار سوء الحال مادة جديدة، وكان للصحافة الوطنية نصيب وافر في الحملة المستمرة على رجال القصر والحاشية ،

مما حمل السراي على الشكوى منها ، واتهام الحكومة بأنها تمالئها وتشجعها .

وأثرت هذه الحملات في الرأي العام، لا من حيث زيادة سخطه على الحالة، فان السخط بلغ حداً لا يقبل المزيد ، ولكن من حيث أنها شجعت الخائفين، وأظهرت القصر بمظهر الضعف ، وغضت من مهابته على صورة غير مألوفة .



إضمحلال هيبة القصر

وزاد في ضعف القصر والغض من هيبته سلوك الملكة السابقة نازلي وزواج الأميرة فائقة من فؤاد صادق والأميرة السابقة فتحية من رياض غالي ، ومـا أخذ الشعب يلغط به ويتندر في مجالسه الخاصة ،بل وفي بعض المجالس العامة. وكانت الوزارة قادرة لو أنها ارادت ، أن تضعف من سلطان القصر وتقر ما تشاء من تقاليد دستورية ، بل كانت قادرة أن تعدل الدستور ذاته بفضل ما كانت تتمتع به من أغلبية كبيرة في المجلسين ، وما كان الشعب يحسه من ضيق بالسراي ورجالها واتباعها وحاشيتها، وما كان الجيش يضطرم به من تيارات كلها السخط والضيق والرغبة في تغيير الحال ، وما كان قد انتاب القصر من ضعف وسمعة سيئة ومـا اصبح يواجه من ورطات بسبب السلوك الذي أشرنا اليه من بعض أفراد العائلة المالكة .. ولكن الحكومة – لأمر ما – لم تفعل؟ وكانت مستطيعة ، حتى في هذا الوقت المتأخر ، ان تنقذ سمعتها وكيانها في البلاد وبين الحزب الذي ينصرهـا ، وفي أروقة مجلس النواب والشيوخ التي أخذت تمتلأ بالساخطين الكارهين ؟ ..

لماذا لم تقدم على هذا العمل الحـاسم ؟ بل لماذا فعلت العكس ؟ وجعلت تعالج للسراي متاعبها وتوقف الحملات عليهـا وتضفي المدائح وتقدم فروض الطاعة ، وتؤمر فتطيع ؟ .

ان تعليل هذا الموقف المتخاذل من جانبها غير واضح. ولكن لعل السبب فيه انها رأت أن تسير مع القصر الى آخر الشوط ، ظناً منها أنه سيسندهـا ويؤثرها على من عداها ، ولعلها الشهامة هي التي أوحت اليها الا تتخلى عن القصر في محنته ؟

وأيا كان السبب ، فانها بسلوكها هذا أحرقت مراكبها في الشعب حينئذ، وأحرقت في الوقت نفسه مراكب القصر، ووقف الى جانبها القصر، أو وقف القصر وهي الى جانبه ، منعزلين تماماً عن ضمير الجماهير ، وفي الصف الأول من هذه الجماهير الوفديون بعددهم الضخم الكبير .

وقد اشفق الشعب على هذه الحكومة التي كان يعلق عليها الآمال، وضاق بها وان كان لم يبغضهـــا البغض الأصيل العميق، فقد كانت بالنسبة لهأشبه بـالأب الذي أخطأ في حق أولاده ، يتمنون أن يعود عن خطأه ويفيء الى الرشاد .

ولكنها حسبت أن سياسة الملاينة يجب أن تستمر الى النهاية، حتى لا تتيح الفرصة المتربصين والطـــامعين في الحكم ، وهم كثيرون ، ونسيت ان تدهور مقامها الشعبي سيساوي – من وجهة نظر القصر – بينها وبين من عداها من الوزارات ، وهو – أعني القصر – أميل بطبعه الى هذا الصنف من الحكام الذي لم يعرفه الشعب يوما من الأيام .

ولا شك أن الرصيد الطويل من الخدمة والتضحية والجهـــاد الذي سجله الوفد في ضمير الشعب صمد الى آخر لحظة ، ولم تتخل الفكرة الطيبة فيه عن الشعب، بل ظل راجياً أن يرتد الى الطريق القويم ، ويعالج الأخطاء ويراجع الأمور بروية .

انعزال عن الشعب

وفي هذا الوقت ، كان القصر ورجاله وحاشيته يعيشون كأنهم بمعزل عن

الشعب ، بل وكأنهم بمعزل عن الجو المضطرب الذي يعيشون فيه ، وكأنهم لا يحسون بالزلزال الذي يهز الأرض التي يقفون عليها، فالسهرات كما هي والكؤوس كما هي ، وموائد الشراب والحفلات الباذخة كما هي .

وتولت البلاد نزعة من الشك والخوف والقلق، وحار كل انسان ماذا يصنع ولم يجد الا أن يترك الأمور تسير على ما تشاء ويشاء الله لها . وفي مثل هذا الجو، تزكو الشائعات وتمتلأ الأفواه والمجالس بالحكايات، الصحيح منها والكاذب، المعقول وغير المعقول ، الممكن وغير الممكن . ولكنها بصفة عامة ، زادت موجة القلق والتوجس واضحت البلاد تعيش في خوف من الماضي والحاضر والمستقبل، الا أن حرية الصحافة التي تمتعت بها عصمتها من أخطار كثيرة وفي الوقت نفسه هزت الحاكمين هزا .

وتزوج الملك السابق في ٦ مـــايو سنة ١٩٥١ ، ولئن جاءت مظاهر هذا الزواج حسنة وقوية ، الا أنها لم تكن ذات دلالة على الاطـــلاق في نظر من يعرفون حقيقة التيارات التي كان الجو يضطرم بها اضطراماً .

ومن سوء الحظ ان أحدا من رجال القصر أو من رجـــال الحكومة لم يجرأ أن يواجه الملك بحقيقة الوضع ، ولا أن يذكر له ما كان الناس يتقولون به ، وما أصاب سمعته من تدهور ، بـــل تسابق الجميع الى نفاقه وتلوين الحوادث باللون الذي يروق له . وكان هذا خطأ آخر ، اشترك فيه رجال الحكومـــة ورجال السياسة .

نعم ان رجال المعارضة كانوا قد قدموا في أكتوبر سنة ١٩٥٠ عريضة الى الملك، ضمنوها بعض ملاحظات لم تخل من الصراحة، وأشاروا فيها الى تدخل غير المسئولين . وولكن العريضة، على الرغم من تهافتها،فقد اعتذر من توقيعها بعض من وقعوهـــا ، وتهرب آخرون من التوقيع، وجرى فيها تعديل كثير أضعف منها ومن مدلولها .

ودعك من العريضة وانظر الى الاسماء التي وقعتها .. ان السراي تعرفهم

أكثرها يعرفون أنفسهم. وقد جربتهم واستخدمتهم وأذلتهم وخضعوا لتوجيهها وأمرها . وولي بعضهم الحكم وكان أطوع لها من غيره كيف يتوقع أحـد أن يكون لهذه الصيحة ، التي جاءت متأخرة ، تأثير يذكر في رجـال السراي أو في الملك . ثم أنهم لم يكونوا يمثلون أحدا في الرأي العـام ، سوى عدد ضئيل لا يؤبه له. وكانوا هم انفسهم اسناد الحكم الدكتاتوري في عهود سابقة.

وقد منعت الحكومة نشر العريضة ، فأخطأت خطأ لا يمكن الدفاع عنه. ولكن هذا التصرف لم يكن غريباً منها، بعد أن وضعت نفسها موضع المدافع عن السراي ، الحريص على ارضـائها . ولو كانت حريصة حقاً على أن ترد السراي عن اخطـائها وتنفذ احكام الدستور كاملة ، لسمحت بنشر العريضة وتركت لها تأثيرها في القصر والرأي العام، وأظهرت للملك أن الأمور ليست كما يجب ، وأنه لا بد من سعي لاصلاحها .

ان الايمان بالمبادىء الدستورية شبيه بالعرض اذا ثلم مرة فهيهات أن يسلم بعد ذلك .

والواقع أن القصر ، وقد رأى هذا التهالك على الحكم من الجميع ، وهذا التردد والتلون في الآراء والاختلاف بينها في الحكم وخارج الحكم، وبعدما لاحظ من أن حكومة الوفد التي كان يخشاها قد أضحت تطلب هي الأخرى رضاءه داخله شيء غير قليل من الاستهتار بالمقدسات والحقوق والحرمـات ، وأخذ يسير سيرة التهاون وعدم الاكتراث ويكثر من التدخل بسبب أو بغير سبب.

وانتقل هذا الاتجاه من كبار رجال القصر الى صغـارهم ، وأصبح الأمر أكثر ما يكون انحلالا في المسئولية وخوفا من كل شيء في القصر ، سواء كان صغيراً أو كبيراً على حق أو لا حق فيه .

وانتقل الاضطراب من الدوائر العليا الى كل مرفق من مرافق الدولة، والى كل مصلحة من مصالحها وضاعت المسئوليات في هذا التيه الذي لا نهاية له . وكان القرار يصدر من الوزير المختص ، فيلغى ، لأن القصر لا يريده . وكان

التعيين يتم طبقاً للأوضاع المألوفة فيتغير، لأن القصر لا يريده، أو لأن للقصر رأياً آخر .

ومن هنا كانت المصالح وكان الوزراء وكان كبار الموظفين، قبل أن يقدموا على الأعمال التي يتصورون أن يكون للقصر فيها توجيه خاص، يلجأون اليه والى موظفيه حذر أن يبرموا ما لا يشاؤون من أمر أو يتلقوا منهم تعليماتهم وتكون هي وحدها الواجبة الطاعة .

الشعب وحده ..

وبينما كانت الأمور تسير على هذا النحو في دوائر الوزارة والقصر والحكومة، كان الشعب يضطرم بآراء جديدة، وبأسباب لا حصر لها من السخط والجزع والاشفاق . كانت الحالة الاقتصادية تسوء، والحالة النفسية تسوء . واللغط ينتشر انتشاراً لا مثيل له . والتيارات الفكرية في البلاد، وان كانت كثيرة وعنيفة، الا أنها لم تكن مركزة ولا متجمعة، كانت أشبه بالموجات الصاخبة، كل منها تسير في اتجاه، وكل ما هي في حاجة اليه هو الصيحة التي تربط بينها، فاذا هي دوامة هائلة تقتلع الأوتاد .

وكان القصر غافياً والحكومة غافية، وكل السلطات المسئولة شبه منومة، أو ربما بلغ اليأس بها حد الخمود، وكثيراً ما يخلق اليأس حالة هي أقرب الى الاستهتار وعدم المبالاة منها الى الجهد الذي يبذل لعلاج الحال .



محمد صلاح الدين

وعلى الرغم من الضربات المتتالية التي تعرض لها القصر، سواء من جانب الشعب أو بسبب بعض التصرفات التي أقدم عليها أفراد العائلة المالكة وفتت في عضد الرابطة بينهم، وآذت سمعة الوطن والعرش، فقد بدا كأن القصر في أوج قوته . وكان هذا المظهر خادعاً .

ولسنا نعرف ما اذا كان القصر وجد في هذا

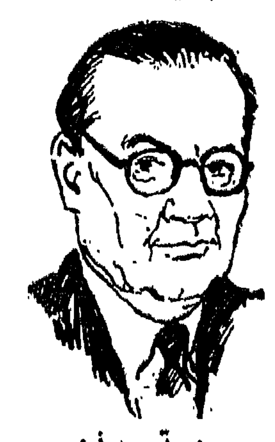
المظهر من القوة ما حسب معه أنه قوي فعلاً ، أم أنه كان مدركاً للهاوية التي يقف على حافتها .

أغلب الظن – كما قلنا – ان حالة من اليأس اشتملته ، فقلبت اليأس الى استهتار وعدم اكتراث وكلاهمـــا يعطيان مظهر القوة . وقد قيل أن الملك السابق كان يصرح لبعض خلصائه أنه عارف بأن عرشه موشك على الزوال، وان الأمر لم يعد يهمه . واذا كان هذا صحيحاً، فانه يصلح تفسيراً لعدد كبير من التصرفات التي أقدم عليها القصر ولم تكن في صالحه ، ولا مما يخدم ثباته واستقراره .

وحتى اذا كان هذا صحيحاً ، فقد كان واجب الحكومات والزعماء أن ينبهوه الى خطأه ، فاذا كان الملك لا يهمه عرشه فان الشعب يهمه دستوره . واذا كانت أغلاط القصر تعود عليه بضرر معين، فانها تعود على البلاد بأعظم الأضرار . والشعب خـالد أما العرش فطارىء . والنظام الملكي شأنه شأن سائر الأنظمة ، نوع من الحكم قد يقبله الشعب اليوم وقـد يسعى الى تغييره غداً .

ومهما يكن من أمر، فقد استهتر القصر، وانتقلت السلطات الى ايدي موظفيه، ووقع الملك نفسه فريسة لنصيحة غير المسئولين ، بينما أصبح المسئولون – وهم الوزارة والبرلمان – وكأنهم يأتمرون فيطيعون مما عجل بالـــكارثة ، وجعل البلاد تتحمل تضحيات لا قبل لها بها .

وقد كانت حرب فلسطين نفسهـــا نزوة من النزوات . وقد تكررت هذه النزوات فيما بعد ، ولاح أن شؤون الوطن لا تجري على نمط معين ، ولا طبقاً لخطة سليمة لها أهداف معروفة .


مستر بيفن

أما المســألة الوطنية ، فقد أضحت في الصف

الأخير . وشغل الناس بشؤون الحكم الداخلي والاضطراب الحاصل فيه . ولكن الحكومة لم تكن مستطيعة أن تترك أمر البلاد بغير جهد . وقد جرت المفاوضات فعلا بينها وبين الانجليز ، وتولاها محمد صلاح الدين مع مستر أرنست بيفن . وسارت المفاوضات حينا الى خير ، وحيناً الى شر . وبدا أن موقف الانجليز لم يتغير ، ويظهر أنهم كانوا يعرفون الانحلال الداخلي في الجبهة . ومن هنا كان تشددهم أو محاولتهم أن يكسبوا أعظم ما يمكن ، ويضعفوا من المطالب الوطنية الى أقصى حد ممكن .

وطالت المفاوضات والمباحثات ، وبدا أن أمرها لايسير كما يجب ، وان ما علق من أمل على وجود حكومة العمال في الحكم انما كان أملا لامبرر له ، فان موقف مستر ارنست بيفن من قضية الجلاء لم يكن أفضل كثيرا من موقف حكومة المحافظين .



معركة القناة

وفي الوقت الذي كانت تسير فيه شئون الحكم الداخلي على ما أسلفنـا من صورة قاتمة ، كانت المفاوضات تتعثر على صورة أشد قتاما . واضطرب الأمر على الحكومة الوفدية اضطرابا شديدا ، فلا هي تمكنت من ارضاء الشعب ولا ارضاء القصر .

قلنا انها لم تتمكن من ارضاء القصر ، وقد يبدو هذا الكلام غريبا بعدمـا قدمنا من خضوع الحكومة لرغبات القصر في كثير من الأحوال ، ولكن الأمر التوى عليها أيضا من هذه الناحية ، فلم تمض سوى شهور على وجود حسين سري في منصب رئيس الديوان حتى استقال وترك المنصب شاغرا ، وترك القصر من غير موظـــف كبير مسئول ، وفي الوقت نفسه وقع الملك السابق تحت تأثير حاشية ضئيلة الكفاية ، قليلة الشعور بالمسئولية ، شديدة الحـرص على ارضائه وتزيين الأمور له ، فأخذت تتدخل باسمه في كثير من الشؤون ، وتفسد الأمر بينه وبين الحكومة لتحقيق أغراض معينة ، واتسع المجـال للدس والسعاية ، ووجدت الحكومة نفسها على الرغم من تهاونها في حقوقها الدستورية تزداد كل يوم تأثر وانسياقا نحو تصرفات وأعمال يجري بعضها باقرارها ، وبعضها الآخر من غير علمها ، دون أن تبلغ ما أرادت من رضاء القصر وعطفه . وكانت اذا حصلت على هذا الرضاء وهذا العطف اثر حادث معين ، سرعان مـــا يعود الغضب وتزكو أعمال الدس والوقيعة .

ليس غريباً اذن أن نقول بأنها لم توفق لا في ارضاء الشعب ولا في ارضاء القصر ، بينما كانت المفاوضات تتعثر والشعب يزداد سخطاً ، والأمور تتأزم. كان أملها الوحيد مركزاً في الحصول على نصر في المفاوضات ، ولكن حتى هذا الأمل الأخير بدا أنه يتبدد .

وأعلنت في خطبة العرش سنة ١٩٥١ أنها ستلغي معاهدة سنة ١٩٣٦ اذا لم تؤد المفاوضات الى مـا يرجوه الشعب من اقرار مبدأي الجلاء والوحدة . وأخذ خصومها يؤكدون أنها لن تقدم على الغاء معاهدة ، وأن وعدها بذلك ليس الا من قبيل التخدير للشعب وبث العبارات التي ليس لها مدلول عملي . ولكنها برت بوعدها ، فأعلن مصطفى النحاس في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقية سنة ١٨٩٩ وما ترتب عليهما،وفي حماسة منقطعة النظير من الشيوخ والنواب ، تلا بياناً خطيراً أوضح فيه الأسباب التي حملت مصر على الغاء المعاهدة والتحلل من ارتباطاتهـــا ، كما أعلن للسودان دستوراً وقانوناً للحكم الذاتي .

وكان لهذا البيان دوي القنبلة في الشعب ، فالتهبت حمـــاسته ، وغطت فرحته بهذا الالغاء على الأخطاء التي ارتكبتها الوزارة في شؤون الحكم .

معركة القناة

وما من شك في أن الحكومة لم يكن أمامها سبيل آخر لاستعادة الأرض التي فقدتها وانقاذ سمعتها وسمعة الوفد . واحس الشعب بالروح الوطنية تدب فيه من جديد ، وتنادى افراده وجماعاته وهيئاته واحزابه بالجهاد . وارتفعت الصيحة بالذهاب الى القتال واشعال المعركة الحاسمة بين الشعب وبين المحتلين. وتألفت كتائب من الفدائيين ، قوامها الشباب وطلاب الجامعات واخذ الجنود البريطانيون في منطقة القناة يحسون وطأة المقاومة الشعبية . ولم تجد الحكومة بدا من أن توسع لهذه الحماسة الشعبية وتنصرها وتنظمها. وكان موقفها حرجاً غاية الحرج ، فانهـا وقد أعلنت بداية المعركة ، لم تكن تستطيع التراجع ،

ولكن كيف توفق بين تعهداتها كحكومة نظامية من واجبها حفظ الأمن وصيانة الأرواح ، وبين ما اخذ الفدائيون يقومون به من تدمير المنشآت البريطانية ، واطلاق النار على الجنود خارج المعسكرات والسطو عليها في الليل .

ووقع الاحتكاك بينها وبين السلطات البريطانية التي عدتها مسئولة عن هذه الأعمال ، كما أعلنت انها لا تزال متمسكة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ وان الغاءها من طرف واحد لا ينقض من شرعيتها .

وانتهى الأمر بأن وضعت السلطات البريطانية يدها على منشآت السكة الحديد والمياه والكهرباء في منطقة القناة ، وهدمت بعض القرى واخلت اخرى من سكانها ، وتجاوزت حدود المنطقة المحددة لها طبقاً لمعاهدة سنة ١٩٣٦ الى ما جاورها بحجة البحث عن الفدائيين وتعقبهم . وساءت حالة الأهلين في المنطقة وما جاورها وتعطلت التجارة وانقطعت الارزاق أو كادت . ومع ذلك صمد الشعب وصمدت الحكومة ، وانتقلت أنباء هذا الصراع الى خارج مصر في أروقة الأمم المتحدة والدوائر الصحفية والسياسية في انحاء العالم ، وعرف الجميع ان المصريين العزل من السلاح يقاومون جيشاً محتلاً مدججاً بالسلاح .

وكان الجزء الاكبر من الجيش معسكرا في العريش وغزة وشرق القناة ، فأغلق البريطانيون كوبري الفردان الموصل بينه وبين وادي النيل ، ووضعوا ايديهم على البترول الصادر الى القاهرة وبقية المناطق. ولاح ان المعركة تتطور تطوراً خطيراً .

وكانت الحكومة في موقف لا تحسد عليه ، فان المعركة جاءت مفاجئة لها وللشعب ، والقصر وان كان قد وقع مراسيم الغاء المعاهدة الا انه لم يكن مع المعركة بقلبه . والجيش ليس في يد الحكومة ، فالقصر صاحب السلطان الأول

عليه ، والتمثيل الخارجي نفسه كان يتجه الى القصر ويتلقى تعلياته منه اكثر مما يتجه الى الحكومة ويتلقى تعلياته منها .

وكان السفير المصري في لندن ، عبد الفتاح عمرو ، من رجال القصر غير العاطفين او المؤيدين لالغاء المعـاهدة ، وكانت الاداة الحكومية نفسها مملوءة بموظفين في البوليس وغيره من المصالح والوزارات ، ينتمون الى السراي ولا يخلصون للحكومة ،ولعلهم لم يكونوا يخلصون ايضاً للمعركة الدائرة في القناة. كما ان المعارضين للوزارة لم يتحمسوا للمعركةالتحمس الواجب ، وبعد ان كانوا يغرون الحكومة بالغاء المعاهدة ، بدأوا يصفون العمل بأنه جنوني ولا جدوى منـــه .

وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين انجلترا ومصر ، واستدعت مصر سفيرها في لندن عبد الفتاح عمرو . وفي هذا الوقت والمعركة مشتدة محتدة وأمرها ومصيرها بيـــد القدر ، صدر أمر ملكي بتعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان الملكي بغير علم الوزارة أو اقرارها . وكان قد أفضى بتصريحات قبل ذلـك امتدح فيها معـاهدة سنة ١٩٣٦ وقال أن مصر لا بد لها من تأييد المعسكر الغربي . ورأى الشعب في هـذا التعيين تحدياً لارادته ، فانطلقت المظاهرات الصاخبة في شوارع القاهرة وغيرها من المدن تهتف هتـافات عدائية صريحة لأول مرة ضد القصر وضد حافظ عفيفي .

وزاد الحرج أمام الحكومة ، فان الطعن في الملك جريمة يعاقب عليهـا ، ولكن موجة التحمس الوطني لالغاء المعاهدة وما أحست به الحكومة من أن تعيين حافظ عفيفي على هذه الصورة وفي هذا الوقت بالذات عمـــل عدائي موجه اليها والى الشعب ، حال بينها وبين أن تقسو في تفريق هذه المظاهرات أو أن تقبض على أحد ممن يهتفون بالهتافات العدائية .

حكومة القصر

وزاد القصر ، فعين عبد الفتـــاح عمرو مستشاراً في الشؤون السياسية ،

والياس اندراوس مستشاراً في الشؤون الاقتصادية وبدا كأن القصر يؤلف له حكومة أخرى ، بينما انعزلت الحكومة أو كادت عن القصر ، وأصبح كل منهما في طريق ، واشتعلت العداوة بينهما مرة أخرى أو قل عادت الى مجراها الطبيعي الذي اعترضته فترة تعسة من المصالحة لم تكن لها من نتيجة الا أنها زادت الهوة اتساعاً .

وفي يوم الجمعة ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ ، طلبت السلطات البريطانية اخلاء محافظة الاسماعيلية مما بها من جند وسلاح ، ولم يكن فيها غير جنود البوليس العاديين ، فأمرتهم الحكومة بعدم الامتثال للأمر ، ودارت معركة فريدة في تاريخ المعارك بين الجيش البريطاني المزود بالأسلحة الخفيفة والثقيلة، وبين بضعة عشر جندياً من جنود البوليس ليس معهم غير بنادق قديمة من بنادق الحراسة ومطاردة اللصوص . وكانت معركة سجل فيها البوليس المصري صفحة من صفحات البسالة الخالدة . وانتهت المعركة الى خاتمتها المحتومة ، ولكنها تركت في الشعب أثراً حاسماً من الحقد والكراهية .

وفي الصباح التالي قامت في القاهرة مظاهرات من الشباب والطلبة والعمال، تهتف لابطال الاسماعيلية وتدعو الى الثأر وما كاد النهار ينتصف، حتى بدأت الحرائق تشتعل في بعض الأماكن العامة في القاهرة . وما أوشك المساء ، حتى أضحت القاهرة شعلة من نار ، اذ أفلت الزمام من يد البوليس ، أو على الأصح رأى أن ينضم الى المتظاهرين أو يكف عن اعتراضهم .



حريق القاهرة

وقد قيل كلام كثير حول المسئولية عن حريق القاهرة . وذهب البعض الى أن الحرائق حدثت بتدبير من الشيوعيين . واتهم آخرون حزب مصر الاشتراكي ، وجرى التحقيق وقدم بعض المتهمين بعد ذلك الى القضاء، وأدين بعضهم بتهم السرقة والحريق والخطف ، ولكن المسئولية العامة عن الحريق ظلت غير محددة ، وعندي أن العوامل التي أدت اليه متعددة متداخلة. وأنه من الصعب القطع بأن أفراداً معينين قد احدثوه أو أن جماعة بالذات قد أحدثته . وأغلب الظن أن غضب الجماهير من سوء الحال وتعدد التيارات الفكرية والمذهبية في البلاد ، ووجود الفرصة للتعبير عن السخط ، وما هو معروف من أن الجماهير اذا اجتمعت أصبحت لها نفسية صاخبة مدمرة غير نفسية أفرادها منفصلين ، كل أولئك ساعد على وقوع حوادث الحريق .

ومما يؤكد هذا الرأي أن الحرائق وقعت على ممتلكات البريطانيين وأشخاصهم تعبيراً عن سخط الشعب على احتلال القناة وما كان من اعتداء البريطانيين على جنود البوليس في معركة الاسماعيلية . ووقعت حرائق أخرى في البارات والكباريهات ومحال اللهو اعلانا لسخط الشعب على من يستهترون ويلهون ، بينما الواجب عليهم أن ينهضوا لجهاد المحتلين في القناة .

ولما ساءت الحالة في المساء ، ورأت الحكومة أن قوات البوليس ليست

كافية لحفظ الامن واقرار النظام ، طلبت الى الجيش النزول للمعاونة على رد الامور الى نصابها ، فلم يشأ قائده العام الفريق محمد حيدر أن يوافق على الامر قبل الرجوع الى الملك .

وطال الاخذ والرد فلم ينزل الجيش الا في ساعة متأخرة من الليل . وفي منتصف الليل أو بعد منتصفه بقليل أذاع مصطفى النحاس رئيس الوزراء أن مرسوما ملكيا صدر باعلان الاحكام العرفية .

وفي اليوم التالي أقيلت الوزارة، وعهد الملك السابق الى علي ماهر بتأليف الوزارة الجديدة. وهكذا انتهز القصر الفرصة التي رآها مناسبة ، وتخلص من وزارة مصطفى النحاس ونسي له ولها كل ما قدمت لارضائه وكل ما بذلت لكي تثبت ولاءها .

وازداد السخط على القصر الى حد لا مزيد عليه فقد أحس الشعب أن اقالة وزارة النحاس ، وما سبقها من تعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان وعبدالفتاح عمرو مستشاراً للشئون السياسية والياس اندراوس مستشاراً للشئون الاقتصادية ليس الا اكمالاً لخطة ، قصد من ورائها افساد معركة القناة .

وبذل علي ماهر جهده لتهدئة الحالة . وتمكن كذلك من تهدئة معركة القناة ، ووقف تأييد السلطات الرسمية للفدائيين ، وبدأ من جهة أخرى الاتصال بالبريطانيين لاستئناف المفاوضات وحاول ان يدخلها مؤيداً من البرلمان والوفد . حتى اذا جاء اليوم المحدد لبدء المفاوضات ، اعتذر السفير البريطاني، وكان هو من جانبه قد طلب مقابلة الملك السابق ، ولكن الامر لم يمهد له كما يريد ، فأحس انه غير حائز على الرضاء . فقدم استقالته ولما يمض على وزارته غير شهر واحد في الحكم .



نجيب الهلالي

وعهد الى نجيب الهلالي بتأليف الوزارة الجديدة ، وكان أميل الى القصر أو كان القصر أميل اليه . ويظهر أن تعيين علي ماهر كان مفاجئاً وفي ظروف حرجة وقت احتراق القاهرة مما لم يجعل للقصر مجالاً للاختيار والمفاضلة ، ولعله رؤي حينئذ أن الظرف بالغ مبلغاً كبيراً من الحرج ، وان علي ماهر قد يكون الرجل الوحيد القادر على أن يجتاز بالبلاد مرحلة عصيبة .

والواقع أن الظرف لم يكن حرجاً فحسب ، ولكنه أيضاً كان خطيراً أو منذراً . وأغلب الظن أن القصر وان أحس بخطورته ، إلا انه لم يرتفع الى مستواه . وظن بعد الشهر الذي قضاه علي ماهر في الحكم انه قادر أن يسير الأمور بوزارة أكثر ملاينة وأقرب انصياعاً .

وان الانسان ليعجب من مفارقات القدر ، ويحس بشيء غير قليل من سخريته، حينما يذكر سنة ١٩٣٦ وعلي ماهر رجل السراي الذي تعتمد عليه. وحين يذكر أواخر ١٩٣٧ وهو حينئذ رئيس للديوان يحاول أن يجمع لها من السلطات ما يستطيع وما لا يستطيع ، ما لها حق فيه ، وما ليس لها حق فيه . وحين يذكر سنة ١٩٣٩ وعلي ماهر رئيس للوزارة ، ومنصب رئيس الديوان شاغر ، وهو يرجو أن يجمع خيوط السلطة كلها في يده اعتماداً على

القصر .... ان الانسان ليشعر كيف يسخر القدر سخرية مرة ، وهو يستعيد كل هذه التواريخ ويقارن بينها وبين يناير سنة ١٩٥٢ حينما اضطر القصر لقبول علي ماهر ، وحينما لم يستطع احتماله أكثر من شهر مع شدة الحاجة اليه .

ولست أخلي علي ماهر أيضاً من خطأ وقع فيه حينما ولي الوزارة بعد حريق القاهرة فقد كان من واجبه أن يفضي للقصر بخطورة الموقف ، وان اقصاء الوزارة ذات الأغلبية البرلمانية ليس علاجاً للموقف. وان المنطق والعقل والحق الدستوري كان يوجب تركها في الحكم الى آخر الشوط . فانها هي التي الغت المعاهدة وأقامت معركة القناة ، فكيف يستقيم أن تجيء الى الحكم وزارة أخرى ، وحتى بغض النظر عن الحق الدستوري ، قد لا تكون مؤمنة بصواب الغاء المعاهدة وبدء معركة القناة .

وهذا هو ما حدث تماماً ، فان علي ماهر حينما جاء الى الحكم لم يكن مؤمناً بصواب الغاء المعاهدة ولا بقيام معركة القناة ، ومن حقه أن نذكر له أنه لم يحاول الاصطدام بالبرلمان ، بل آثر أن يستميله اليه ويحتفظ بتأييده ، غير أننا نعتقد أن الحكم لو طال به لكان من المؤكد إما أن يحل البرلمان واما أن يعتزل منصبه .

وانها لمأساة بالغة السخرية أن يساق الشباب وينساقون وراء التحمس للوطن والجلاء ، حيث يريقون دمهم ويبدأون صراعاً جباراً مع قوات تزيد أضعافاً مضاعفة ، ثم لا تمضي سوى شهور ، حتى يقف كل شيء وحتى يذهب هذا الدم الزكي هدراً وتدور الساقية، فاذا نحن مرة أخرى في تيه المفاوضات .

ذهب علي ماهر وجاء نجيب الهلالي . ومن سياسته واتجاهه نستطيع ان نعرف لماذا ضاق القصر بعلي ماهر، ولماذا لم تعجبه وسيلته في معالجة الموقف.

علي ماهر لم يحاول الاصطدام مع الاغلبية الوفدية ، ووصف النحاس بانه «سلفه العظيم» وبدا انه يهادن ويحاول أن يجمع الصفوف ارتفاعا الى مستوى الموقف .

اما نجيب الهلالي فبدت سياسته من خطاب تشكيل الوزارة الذي حشي بالطعن في النواب والشيوخ بعبارات جاوزت حد الاتزان ، بل جاوزت حد اللياقة .

علي ماهر لم يحاول أن يلصق التهم بـالوفديين ، ولم يحاول أن يسيء الى سمعتهم بين الشعب .

أما نجيب الهلالي فقد جعل همه أن يقذف في وجوههم بـالتهم الصحيحة وغير الصحيحة ، الثابتة وغير الثابتة .

ومهما يكن من أمر فان وزارة نجيب الهلالي كانت فاقعة اللون من حيث اتجاهها الى القصر واعتمادها عليه ، والأخذ بوسائله والخضوع لتوجيهاته ، وان خطاب تشكيلها، بما جاء فيه، ليعد وثيقة لا مثيل لها في عدم ادراك خطورة الموقف. وظهر أن الخطاب ليس الا نتاج انحرافات وتيارات شخصية، وليس نتاج الادراك السليم للموقف الذي كانت البلاد تجتازه .

ولا ريب في كفاية نجيب الهلالي وأمانته . فقد يكون فقيها من الطراز الاول . وقد يكون رجلاً قانونيا لا يشق له غبار . وقد كسب من الشعب سمعة لا بأس بها . وظن انه رجل معتز بكرامته يأبى الهوان ، لذلك دهش الذين يعرفونه والذين لا يعرفونه ، حينما رأوا انه يحشو كتاب قبوله الوزارة بعبارات مسرفة في الخضوع للقصر والتمجيد لفضائله ومزاياه، والطعن في الوقت نفسه في الشيوخ والنواب والحزب الذي، مهما تكن أخطاؤه شديدة قاسية ، فانه كان حينئذ أمام الشعب الحزب الذي ألغى المعاهدة ودعا الشعب الى الجهاد ، ووقف في آخر وزارته موقف العناد والتحدي للقصر فترك المظاهرات تهتف ضده ، واطلق حرية الصحافة الى أقصى حد ممكن .

ومن هذا كان خطاب تشكيل الوزارة الهلالية بمثابة تحد لشعور الشعب فقد كان واضحاً أن معركة القناة فشلت أو تحولت لاسباب منها موقف السراي، وتعيينها حافظ عفيفي وعبد الفتاح عمرو وسيطرتها على الجيش والتمثيل

الخارجي وخوفها الواضح من تحول معركة القناة ، متى نجحت ، من الانجليز اليها .

ومع قيام هذه الحالة ، طبقت الاحكام العرفية بشدة لا مثيل لها. وقيدت حرية الصحافة على صورة مزعجة ، وفرض على اهل القاهرة ان يأووا الى بيوتهم في وقت مبكر . وعلى الجملة تحولت مصر الى سجن كبير .

وكانت وزارة الهلالي قد وعدت في خطاب قبولها الحكم بانشاء لجان للتطهير والبحث في التصرفات التي نسبت الى الوزراء والشيوخ والنواب وغيرهم وأعلنت بالفعل تشكيل هذه اللجان ، وأخذت في مباشرة أعمالها .

وقد بدت الوزارة وهي محتمية وراء الأحكام العرفية والحكومة البوليسية كأنها قوية مهيبة ، ولكنها في الواقع كانت بالغة من الضعف حداً محزناً ، ففضلا عن أنها بتشكيلها والأشخاص الذين تألفت منهم لم تكن ذات لون معروف ولا متجانس ، كانت خليطاً ، لا يعرف أحد ماذا جمع بينهم ، فليس لهم حزب ولا جماعة ولا أنصار ، ليس بينهم انسجام في الثقافة والتفكير والرأي .... ولسنا نعرف ماذا كان هدفهم ولا ماذا كانت سياستهم ؟ .

أغلب الظن ان الجمع بينهم تم باقتراح اشخاص من اصدقاء رئيس الوزارة الى اشخاص رأى القصر ان يكافأهم على خصومتهم للوفد وضيقهم به او على خدمات أدوها للقصر .

وان الانسان ليتولاه العجب الشديد من ان يقدم رجل مثل نجيب الهلالي لا شك في ذكائه ولماحيته وأمانته على تولي الحكم في هذه الظروف ، وعلى مخاصمة الكتلة الشعبية والائتمار بأمر السراي ، كيف كان يتصور انه سينجح وسينجح في ماذا ؟

هل عرف على التحديد مهمته ؟ .

يلوح أنه فهمها على انه سوط عذاب تمسك به السراي لتشريد الوفديين

والتحقيق معهم وتلويث سمعتهم فالقصة القديمة تعاد .

القصة القديمة نفسها التي نسجت خيوطها لاول مرة في سنة ١٩٢٤ . ثم عادت في سنة ١٩٢٨ وتكررت المرة الثالثة في سنة ١٩٣٠ ، والمرة الرابعة في أوائل سنة ١٩٣٨ .... والمرة الخامسة في سنة ١٩٤٤ ، وها هي تتكرر المرة السادسة في اعقاب معركة القناة وحريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .

الالفاظ واحدة والاساليب واحدة وعقلية الحاكمين واحدة .

★ ★ ★

ومما تجدر ملاحظته أن الالفاظ والعبارات التي وردة في خطاب الهلالي بقبول تشكيل الوزارة بزت كل عبارات سابقة من حيث تمجيدهـا للقصر وخضوعها له ... فكأننا نتأخر بدلاً من أن نتقدم ، وكأننا نزداد بعدا عن الدستور ، بدل ان نزداد قرباً من هذه الروح . وكأن الوقت الذي يمر يعلمنا أن نذل بدل أن يعلمنا أن نرتفع بكرامتنا وحقوقنا .

ولم يكن متوقعاً أن يجيء هذا الموقف من الهلالي ، وهو الذي رفض أن يكون وزيراً في وزارة النحاس سنة ١٩٥٠ ورفض أن يذهب الى القصر في مناسبات متعددة ارتفاعاً بكرامته وعزته عن الهوان .

أما الشعب فقد نظر الى الامر كأنه ملهاة زدات حيرته وزادت شكوكه وأحس أنه ينتقل من ظلام ليدخل في ظلام أشد . وبعد أن تنفس سخطه على القصر في مظاهرات سنة ١٩٥١ ، كتم هذا السخط تحت ضغط الحكم العرفي واليد الحديدية الخزفية التي رفعها الهلالي في وجهه . ولاح ان الامور التي كانت تنزلق الى الهاوية علنا في سنة ١٩٥١ وعند حريق القاهرة ، لا بد أن تنزلق اليها سراً ومن وراء ستار .



نهاية الملهاة

ولم يطل الوقت بحكومة الهلالي، فبعد ثلاثه أشهر، قدمت استقالتها دون ان تفعل شيئاً، سوى انها أظهرت الشعب والبرلمان والحكم البرلماني في وثيقة رسمية بأنه مجموعة من اللصوص والمرتشين والكاذبين والمزورين !..

وتولى الحكم حسين سري . فأحس الناس أن شيئاً من التعقل ربمـا عاد الى أصحاب السلطة العليا، وان الامور ربما تتحسن ولكن يظهر أن وزارة حسين سري كانت شبيهة بوزارة علي مـــاهر فرضتها الظروف على القصر فرضاً ، ولذلك لم يطل مقامها أكثر من خمسة عشر يوماً، فتخلت عن مقاعدها لوزارة نجيب الهلالي مرة أخرى .

وبلغت الملهاة غايتها . فـاذا كانت وزارة سري لم تزد على نصف شهر ، فان وزارة الهلالي الثانية لم تزد على ١٨ ساعة ففي صباح يوم الاربعاء ٢٣يوليو سنة ١٩٥٢ بدأت ثورة الجيش ، فأطـاحت بالنظام كله : العرش والاحزاب والساسة فشربوا كأس أخطـائهم التي ظلت ترسب في القاع منذ أول اعتداء دستوري ارتكب في أواخر سنة ١٩٢٤ .





Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفهرس







